آليات الاقتصاد الاستثماري

إعــداد

د. أحمد حامد محمد السيد أحمد   د. إبراهيم جابر السيد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٣٠
أ. أ

أحمد ، أحمد حامد محمد السيد.
سلسلة الاقتصاد / أحمد حامد محمد السيد أحمد .{واخ}.-ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.
٣٢٠ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .
تدمك : 2 - 615 – 308 – 977 – 978
١. الاقتصاد .
أ - أحمد ، أحمد حامد محمد السيد. (مؤلف مشارك) .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥- ٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman@yahoo.com elelm_aleman2016@hotmail.com

النـــاشـــر : دار الجــديد للنشــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣

٢٠٢٠

الفـهرس

الفصل الأول
التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الدول إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد مآلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة، و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

نحاول من خلال هذا الفصل توضيح أنواع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم مشاكل التمويل المعترضة لطريقها و الهياكل المنشأة من أجل مواجهة هذه المشاكل أو حتى تخفيفها و الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أو حتى جزء منه .

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مصادر التمويل الكلاسيكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

التمويل الداخلي لـ *PME*

التمويل الذاتي :

يعتبر التمويل الذاتي هو الفائض المخصص من طرف المؤسسات الذي يسمح لها بالتكفل بمواردها الخاصة، كما يشمل تلك الأموال التي ولدتها المؤسسة من عملياتها الجارية وهو من أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة حيث يتم عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع.([1])

التمويل الخارجي لـ *PME*

تتمثل مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات *PME* في التمويل من القطاع الرسمي القطاع الغير رسمي .

مصادر التمويل الخارجية من القطاع الرسمي

١- عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٦.

الائتمان التجاري :
وهو تحويل قصير الآجل تتحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عملية الإنتاج حيث تعتمد تكلفة هذا النوع من التمويل على شروط الموردين([1]) .
الائتمان المصرفي :
تشكل التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من البنوك التجارية والمؤسسات التجارية والمؤسسات المصرفية مصدر آخر من مصادر التمويل .
حيث يعرف على أنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حيث يوضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها من بين الطرفين، وذلك لقاء عائد معين يتحصل عليه المصرف من المقترضين يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف([2]).
قروض المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل *PME*:
تدخل هذه القروض في إطار الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك والمؤسسات المصرفية للمؤسسات إلا أنه توجد عروض تمنحها جهات آخرى حكومية وغير حكومية على شكل صناديق أو جمعيات مثل *ENGEM CNAC ANSEJ* وغيرها [3].
مصادر التمويل الخارجية غير الرسمية
يقصد بمصطلح غير رسمي في الاقتصاد هو مزاولة النشاط الاقتصادي خارج إطار القانون والقواعد الرسمية المنظمة للنشاط في الدولة و منها :
قروض الأهل و الأقارب :
يعتبر من المصادر الأساسية للتمويل و هو أول مصدر يتوجه غليه صاحب المشروع الصغير عندما تعجز موارده الذاتية عن توفير التمويل اللازم لمشروعه .
قروض المرابين :
يطلق هذا المصطلح على فئة الممولين غير الرسميين الذين يقدمون القروض بفائدة مرتفعة جدا في العادة ما تكون قصير الأجل، حيث لا يمول المشاريع الجديدة إلا بشروط غاية في الصعوبة لارتفاع المخاطرة .

محلات الرهانات :
و هؤلاء يقدمون خدماتهم التمويلية لمن يملك أصول عينية يمكن تداولها في السوق فيقومون برهنها رهنا حيازيا لدى المقرض، ويحصلون على قرض قصير الأجل بنسبة أقل من الأصول المرهونة.
إقراض التجار لزبائنهم :

٢- عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص٨٧.
٢- عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص٨٧.
٣- نفسه، ص.٩١

يمول التاجر أحد أصحاب الحرف أو المؤسسات الصغيرة بمبلغ من المال مقابل التزام الحرفي أو الصانع ببيع إنتاجه كاملا إلى التاجر، وقد يتفق التاجر على تقاضي فائدة صريحة، أو يراعي ذلك من خلال السعر الذي يشتري به ويكون أقل من سعر السوق.[1]

الطرق المستحدثة لتمويل الـ PME

في ظل تعدد مصادر التمويل السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقابل افتقار هذه الأخيرة للضمانات المطلوبة، وارتفاع تكلفة التمويل غير الرسمي من جهة أخرى، وحاجة هذه المؤسسات للأموال لانطلاق نشاطها; تظهر بدائل تمويلية حديثة تعمل على تمويل طويل الأجل، وإيجاد حل لمشاكل تمويل هذا النوع من المؤسسات ومن بينها :

أسلوب التمويل الإيجاري

يعرف على أنه عقد تأجير يقوم بمقتضاه مالك الأصل بمنح طرف آخر حق استخدامه خلال فترة زمنية متفق عليها، وذلك مقابل قيمة إيجاريه محددة دون الالتزام بشرائه ومقابل هذه الميزة يلتزم المستأجر بسداد القيمة الإيجارية الدورية على أساس شهري أو ربع سنوي حسب ما يتم الاتفاق عليه في عقد التأجير[2].

التمويل بشركات رأس المال المخاطر :

هي طريقة تسمح بإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأموال اللازمة لنموها ، وسد كل احتياجاتها وموجه للمؤسسات المسعرة فيس البورصة وفيه المستثمر في رأس المال الخاطر عبارة عن مشارك عملي يقبل بتحمل جزء من الخطر المحيط بالمؤسسة ، حيث تكون المساهمة مقدرة بـ ٢٠ % على الأقل في رأس مال المؤسسة ولمدة تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات.[3]

مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة كلما تيسرت شروط الحصول عليها ،لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها و واستمرارها إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة ،حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها ،وهذا على مستوى جميع أنحاء العالم ،غير أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول النامية والعربية بشكل خاص نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها الذي يرتكز بصفة أساسية على البنوك ،والذي يتسم بشيء من الضحالة والقصور وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة ،فضلا عن ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين.

١- عواطف محسن،رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص٩١-٩٣.
٢- نفسه ص٩٣.
٣- عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص٩٥.

و هذه المشاكل تصنف إلى :
مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي:
تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنظم ولاسيما من البنوك التجارية ، ويمكن إيجاز أهم هذه الصعوبات في:
المبالغة في المطالبة بالضمانات.
صعوبة الحصول على القروض.
عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها.
مطالبة أصحاب هذه المؤسسات بضمانات كبيرة قد لا يستطيعون توفيرها.
ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لتأمين درجة المخاطرة.
عدم تحمس البنوك لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم معاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك.
غالبا ما تكون حجم القروض الممنوحة محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
طول إجراءات منح القروض لهذه المؤسسات.
عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المؤسسات الصغيرة بصفة عامة.
محدودية حجم و نوع التمويل.
طول مدة الإجراءات.[١]
مشاكل متعلقة بالمؤسسة:
ضعف التمويل الذاتي.
عدم الاهتمام بالتخطيط المالي.
السياسة المالية الخاطئة .
التساهل في تحديد فترات المديونية للزبائن .
ضعف الرقابة على السيولة النقدية الواردة والصادرة .
عدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المؤسسة والذمة المالية الخاصة بالمؤسسة .
عدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها .
ضعف الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة[٢].
مشاكل تمويلية أخرى:

١- حفيف فوزية ،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ، ٢٠٠٩.
٢- رابح خوني،رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلاتها ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر،الطبعة الأولى ٢٠٠٨ . ص ٥٢ .

عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
عدم تناسب السياسة الجمركية والضريبية مع خصوصية المؤسسات الصغيرة المتوسطة.
عدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية و البورصة لعدم وجودها أصلا . ([1])

الهياكل المنشأة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
إن إقامة وتطوير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر قد تحقق بفضل الاستثمارات الخاصة المنجزة في مختلف المجالات فكان من الضروري تأطير و تنظيم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فقد تطلب الأمر وضع أساليب قانونية و تنظيمية و مالية لتوجيه و تحديد مجالاته وسبل دعمه.
الهياكل القانونية:
أصدرت الجزائر عدة مراسيم تشريعية و قوانين تتعلق بترقية و دعم الاستثمارات الخاصة فنجد منها :
المرسوم التشريعي لسنة ١٩٩٣ المتعلق بترقية الاستثمار أعطى هذا القانون دفعة قوية في ميدان ترقية الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية في مجال الاقتصادي الخاص بإنتاج السلع و الخدمات و هي ٣ أنواع من الامتيازات:
امتيازات النظام العام.
امتيازات النظام الخاص.
الامتيازات الأخرى.[٢]
الأمر رقم ٠١-٠٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٠٨/٢٠ المتعلق بتطوير الاستثمار : يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و التي تتم عبر نظامين:-
النظام العام. ب) النظام الاستثنائي.
و تنقسم امتيازاته إلى:
امتيازات في إطار الإنجاز.
امتيازات في إطار الاستغلال.[٣]
القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:
هذا القانون تضمن توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد الفراغ القانوني اتجاه مؤسسات هذا القطاع، التي تهدف إلى تحديد المستفيدين من إستراتيجية السلطات

---

٢ - سحنون سمير ،بونوة شعيب ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ،الجزائر ، ١٧-١٨ أفريل ٢٠٠٦.

٢ - الجريدة الرسمية : العدد ٦٤ ،المرسوم التشريعي رقم ٩٣ - ١٢ المؤرخ في ٠٥ أكتوبر سنة ١٩٩٣ المادة ١٧- ٣٧ .
٣- الجريدة الرسمية العدد ٤٧ المنشورة في ٢٢ أوت ٢٠٠١ المادة ١١ ص ٦٥ .

العمومية في ميدان ترقيتها، و يسمح بترشيد توجيه التدابير لمساعدة و الدعم للمتعاملين الأكثر احتياجا لها.
إن الآليات و الإجراءات التي استحثها هذا القانون كانت نتيجة تحليل معمق لحالة وضعية وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لمحيطها من أجل معالجة مختلف المؤثرات الضغوطات و تقديم أكبر مساعدات للنهوض بهذا القطاع.[1]
الهياكل التنظيمية:
قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل و تنظيمات تسهر على تقديم المساعدات والدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها:
الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية:
لقد تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة ١٩٩١ و في سنة ١٩٩٣ أصبحت وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و التي من مهامها :
حماية طاقات المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الموجودة.
ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
تسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج و الخدمات.
كما بادرت أيضا بوضع مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة على المدى المتوسط و البعيد اشتملت على أربع محاور أساسية:
المحور الأول: تم فيه تشخيص وضعية القطاع بمختلف أبعاده مع إعداد دراسة تحليلي .
المحور الثاني: تسطير الأهداف ووضع الآليات التي من شأنها أن توسع سوق العمل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية و الإنتاجية.
المحور الثالث: لتحقيق الأهداف المسطرة لابد من وضع الوسائل الكفيلة في مختلف المجالات..
المحور الرابع: ترقية الشراكة و التعاون الدولي للاستفادة من جميع الاتفاقيات المبرمجة في مجال التعاون و استغلال الموارد الخارجية.([2])
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: *ANSEJ*:
الوكالة أنشئت على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات سواء كانت إنشاء المؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع في النشاط وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل و العمل و الضمان الاجتماعي و لها فروع جهورية ومن أهم مهامها:-
متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تم التوقيع عليها.
تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل.

١- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، مشروع قانون تمهيدي توجيهي حول ترقية المؤسس PME جوان٢٠٠١-ص ٥
٢- الجريدة الرسمية العدد ٤٢ ،المرسوم التنفيذي رقم ٢٠٠٠ – ١٩٠ ،المؤرخ في١١ جويلية ٢٠٠٠ الصادر في ١٦جويلية ٢٠٠٠ ص٠٦- ١٤ المادة ٠٢- ٠٣.

تقوم مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ز منها الأمانات التخفيضات في نسب الفائدة.[١]

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: *ANDI* :

أنشئت الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم ٠١- ٠٣ المؤرخ في ٢٠ أوت ٢٠٠١ المتعلق بتطوير الاستثمار و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين و الأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر العاصمة و لها هياكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها من إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج و من أهم مهامها:-

تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

تسير صندوق دعم الاستثمار.

ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها. ([٢])

الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

أنشئت الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة، و تتكفل بهمة ترقية و تطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة و مساعدتها بالاتصال مع الإدارة و المؤسسات و المتعاملين المعنيين، و توكل إليها عدة مهام منها:

القيام بدراسات لترقية مشاريع التفاعل الصناعي.

ترقية التعاون في إطار الصناعات الوطنية و الدولية عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

تقديم مساعدات متنوعة ولاسيما في ميدان التكنولوجي و المالي للمتعاهدين دوي القوى الكامنة و الخبرة العالمية .[٣]

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: *ANGEM*:

وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و لها فروع محلية مكلفة بعدة مهام منها:

تسيير جهاز القرض المصغر وفق للتشريع و التنظيم المعمول بها.

تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم .

منح قروض بدون فوائد.

تقييم علاقة متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.[٤]

الهياكل المالية

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة *FGAR*:

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أهم مهامه:

١- محسن عواطف، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص ٤٨.
٢- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أوت ٢٠٠٢.
٣- محسن عواطف، مرجع سابق ص ٤٩.
٤- نفسه، ص ٥٠.

التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات ص. م التي تنجز استثمارات في المجالات .
إنشاء المؤسسات – تجديد التجهيزات- توسيع المؤسسة- أخذ مساهمات.
تسيير المورد الموضوعة تحت تصرفه و إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة.
و قد رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات ص. و. م من ٢٥ مليون دينار إلى ٥٠ مليون دينار بقرار من مجلس إدارة الصندوق[1].
بروتوكول اتفاق مع هيئة وطنية مالية:
إبرام اتفاق بروتوكول تعاون لترقية الوسطية المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات ص.و.م و البنوك العالمية في ٢٠٠١/١٢/٢٣ للعمل أكثر على انفتاح محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذا الاتفاق يسمح للطرفين بالعمل على:-
ترقية شروط العلاقة بين قطاع م.ص.م و البنوك العمومية.
توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نحو كبيرة-و قيمة مضافة و منشأة لمناصب عمل.
محاولة توحيد سبل تطوير موحدة و تشاورية بالتعاون مع وزارة المالية و الشؤون الخارجية
مرافقة و دعم المؤسسات ص.و.م المصدرة عن طريق تمويل ملائم و فعال.[2]
برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (في إطار برنامج ميدا):
شرعت اللجنة الأوروبية مع الجزائر بتنفيذ برنامج ميدا و هو ساري المفعول من سنة ١٩٩٥ إلى غاية ١٩٩٩ (ميدا ١) ومن بين الأهداف المسطرة لهذا البرنامج:
تطوير التعاون الجهوي خارج الحدود.
المساعدة في انتقال اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاد سوق من أجل تحقيق منطقة تبادل حر في مطلع ٢٠١٠.
حيث بلغت مساعدات دول الإتحاد الأوروبي في إطار هذا البرنامج ٥٣٥٠ مليون أورو، و من سنة ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦ جاء برنامج (ميدا ٢) يتمم البرنامج السابق(ميدا) ، و يهدف إلى دعم و تطوير المؤسسات و الصناعات ص.و.م للرفع من مستوى تنافسيتها مما يسمح لها بالتأقلم بمتطلبات اقتصاد السوق و تسهيل وصول المعلومة إلى المتعاملين حيث سخر لهذا البرنامج ٥٧ مليون أورو لتجسيد هذا.
من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرة و متنوعة ،و لكن تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها و أخرى متعلقة بالمصدر الممول ، تحول دون تطورها و نجاحها ،ومن أجل النهوض بهذا القطاع و انعاشه عمدة الدولة إلى إنشاء عدة هيئات مالية و قانونية و هيكلية من شأنها أن تزيل هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

١- محسن عواطف، مرجع سابق ص ٥٢.
٢- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية – مرجع سابق ص ١٦.

الفصل الثاني
التنمية المستدامة

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات ، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال ، ويمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل هي:

التنمية مرادفه للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن ان يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: إستراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات[١]. ويعتبر نموذج وولت رستو *W.Rostow* المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة[٢].

التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل ابعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللا مساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها[٣]، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز *Seers* الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع *Inequality*، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو *Todaro*، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات *Self-esteem* وحرية الاختيار *To be able to choose*[٤].

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين،

---

(١) Nohlen and Nuschler, 1982, P.48.

(٢) الحداد، ١٩٩٣م، ص٣٦.

(٣) Nohlen and Nuschler, 1982, P.55.

(٤) غنيم، ١٩٩٩م، ص٢٦، ص٥٥.

وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان(١)، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

التنمية المستديمة Sustainable Development:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك *Our Common Future* ونشر لأول مرة عام ١٩٨٧م(٢).

انتشر مفهوم التنمية المستديمة بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولكن ليس بالضرورة استخداماً صحيحاً، لذلك جاءت هذه الدراسة النظرية في محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

ماذا يقصد بالتنمية المستديمة؟

لماذا ظهر هذا المفهوم؟

ما الفلسفة التنموية الكامنة خلف هذا المفهوم؟

ما محتوى هذا النوع من التنمية وما المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها؟

التنمية المستديمة/ الأصل والمعنى اللغوي:

يعود أصل مصطلح الاستدامة *Sustainable* إلى علم الايكولوجي *Ecology* حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد *Economy* وعلم الايكولوجي *Ecology* على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي حيث يبدأ كل

---

(١) زكي، ١٩٨٤م، ص٤٣٥.

(٢) يعرف هذا التقرير أحياناً بتقرير برونتلاند Brundtland Report نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي غرو هارليم برونتلاند وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير تم ترجمته إلى العربية ونشر في العدد ١٤٢ من مجلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت

منهما بالجذر *Eco*، الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح *Ecology* هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح *Economy* فيعني إدارة مكونات البيت[١]. ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوماً يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه[٢].

والتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدام المصطلحان مترادفان فبعض الدارسين قال بالتنمية المستدامة وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة ترجمة للمصطلح الإنجليزي *Sustainable Development*[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم المفعول) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم الفاعل) وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالين، واستخدام مصطلح التنمية المستدامة أي المستمرة لا يقدم شيئاً جديداً في هذا المجال، على اعتبار أن عملية التنمية – التي تعكس البحث عن الأفضل – هي عملية مستمرة بطبيعتها، على صعيد آخر فإن واضعي مصطلح *Sustainable Development* قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالمنا المعاصر التي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية[٤].

---

(١) Schely and laur, 1997, P.1

(٢) لسان العرب، ١٩٧٢م، ص٢١٣.

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر: محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة – دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة القاهرة، ١٣- ٢٠٠١/٢/١٥م. علي مهران هشام، العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية المتواصلة-دولة الكويت حالة تطبيقية، ورقة مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، ١٣- ٢٠٠١/٢/١٥م. أسامة الخولي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط، ١٩-٢١ أكتوبر، ٢٠٠٠م. أحمد ناصيف، دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط، ١٩-٢١ أكتوبر، ٢٠٠٠م.

(٤) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م.

وبالتالي لا بد من قوى دفع ذاتي تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبناء على ذلك يمكننا القول بان مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.

التنمية المستديمة / المفهوم العلمي:

تتعدد تعريفات التنمية المستديمة، فهناك أكثر من ٦٠ تعريفاً لهذا النوع من التنمية[١]، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[٢].

وعرّف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً[٣]. وعرفها وليم رولكز هاوس *W.Ruckelshaus* مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[٤].

وفي ظل تلك التعريفات يمكن القول إن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام ١٩٩٤م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل[٥].

واللافت للنظر أن الكثير من الناس بمن فيهم بعض المتخصصين والباحثين يفترض أن التنمية المستديمة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة، ومع أن هذا إلى حد ما صحيح

---

(١) Kozlowski and Hill, 1998, P.6.

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص٨٣.

(٣) Geis and Kutzmark, 1997, P.2.

(٤) Church, 1991, P.3.

(٥) Samha, 1997, p.281.

ويشكل جزءاً من مفهوم التنمية المستديمة إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كاملاً فالأوضاع البيئية في أي منطقة ليست فقط نتائج ولا يمكن التعامل معها كذلك بمعزل عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستديمة ممثلة بما تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحاء العالم عن خلل كبير في السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ودون استثناء، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابا رئيسة للفقر واللامساواة، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول:

"إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة[١]، وبالتالي فالقضية ليست مجرد وجود مشكلات بيئية يواجهها العالم كما يتصور الكثيرون بقدر ما هي قضية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة والتي اصطلح على تسميتها في الأدب التنموي الحديث باسم ظروف التنمية *Development Circumstances*، ذلك أن الحديث عن وقف التدهور البيئي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية من خلال استغلالها بشكل عقلاني *Rational Utilization*[٢] يتطلب معرفة تفصيلية بالبيئة الجغرافية للمنطقة المستهدفة بالتنمية، لأن هذه المعرفة هي التي يجب أن تقرر خصائص عملية التنمية من خلال أبعادها الرئيسية الأربعة وهي[٣]:

مكان التنمية *Territorial*.

كم التنمية *Quantitative*.

نوع التنمية *Qualitative*.

مدة التنمية *Temporal*.

وفي نظم التخطيط السائدة في معظم دول العالم فإن هذه الأبعاد يقررها صناع القرار من سياسيين وإداريين، بغض النظر عن خصائص البيئة الجغرافية في أغلب الأحوال، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث آثار ومشكلات بيئية سالبة مختلفة في أنواعها ودرجات خطورتها. والاستغلال العقلاني للموارد يعتمد بشكل رئيس ليس فقط على الخصائص الجغرافية لبيئة المنطقة المستهدفة بالتنمية وإنما أيضا على ظروف التنمية الأخرى وهي[٤]:

الوضع الاقتصادي القائم *State of economy*.

المستوى التكنولوجي السائد *Technology*.

تركيب وتنظيم المجتمع Organization of the community.

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص٢٩، ص٨٤.

(٢) يستخدم كثير من الباحثين مصطلح الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ونفضل هنا مصطلح الاستغلال العقلاني على اعتبار أن الاستخدام الأمثل هو مفهوم نسبي، فما هو أمثل في منطقة قد لا يكون كذلك

في منطقة أخرى، بينما الاستغلال العقلاني يعني أن استغلال الموارد يخضع لظروف ومعطيات الواقع ومنطقه ويسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة.

(٣) Kozlowski and Hill 1998. P.11.

(٤) Kozlowski and Hill, 1998, P.16-17.

القيم والعادات والتقاليد السائدة *Human values of the community*.
الطاقة الفكرية في المجتمع *Intellectual capacity*.
البيئة السياسية Political environment.
وفي ضوء ما سبق فإن اقتصار بعض الباحثين على الجوانب البيئية عند مناقشة مفهوم التنمية المستديمة يعتبر اختزالاً مشوهاً لهذا المفهوم، فالكثير من أنواع التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، وهذا الاستنزاف يمكن أن يقود إلى فشل عملية التنمية نفسها لذلك لا بد أن تعالج المشاكل البيئية من خلال منظور واسع يشمل الأسباب الكامنة وراء أوضاع الفقر واللامساواة في كل منطقة في العالم[١].

البيئة وإشكالية الثقافة الاقتصادية السائدة:

تميزت الثقافة الاقتصادية التي سادت في دول العالم بشقيه النامي والصناعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمجموعة من القيم والقناعات التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في هذه الدول ، ومن هذه القيم على سبيل المثال لا الحصر:

الاعتقاد بأن الموارد موجودة بشكل غير محدود في الطبيعة: وأصحاب هذا الاعتقاد يقولون بأنه يمكن استغلال الموارد في إنتاج البضائع والسلع المختلفة، وقد تعامل أصحاب هذا الاعتقاد مع قسم كبير وهام من الموارد على أنها بضائع حرة*Free goods* أي ليس لها قيمة أو أن قيمتها صفر الأمر الذي شجع على استغلال هذه الموارد وإهدارها أكثر وأكثر[٢].

الاعتقاد بأن ليس هناك حدود للنمو الاقتصادي: ومعروف أن اقتصاد السوق الحر لا يأخذ بعين الاعتبار ذلك ويؤمن أصحاب هذا الاعتقاد بأن النمو يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية[٣].

الاعتقاد بأنه الأكثر هو الأفضل *More is better*: ويبدو هذا في سلوك كثير من الشركات والدول على حد سواء، فتحقيق معدلات نمو اقتصادي أو أرباح عالية يعني في نظر الكثيرين أن الأوضاع على ما يرام، وهذا غالباً ليس صحيحاً بدليل ما يشهده العالم اليوم من مشكلات بيئية تجمعت بفعل هذه القناعات، ولأن الكم لا يعكس بالضرورة الكيف والنوعية، فكثير من الدول تحقق سنوياً معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لكن هذه الدول ما زالت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة مثل، الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية والإقليمية داخل هذه الدول، العجز في الميزان التجاري الفقر والبطالة... الخ[٤].

الاعتقاد أن العملية الصناعية هي عملية خطية تبدأ عند نقطة وتنتهي عند أخرى، وهذا الاعتقاد لا يأخذ بعين الاعتبار المضاعفات الدائرية للعملية الصناعية، لذلك فإننا نندهش

---

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص٢٨-٢٩.
(٢) Kozlowski and Hill, 1998, P.5.
(٣) Kozlowski and Hill 1998, P.6.
(٤) Northwest Report, 1996, P.5.

عندما ينجم عن نشاطاتنا الصناعية نتائج وآثار بيئية واجتماعية خطيرة، فالإنتاج الذي تنتجه الشركات بعشرات الملايين من الدولارات سيكلفنا لاحقاً مئات الملايين من الدولارات للتخلص من آثاره البيئية ومعالجة آثاره الاجتماعية(١).

الاعتقاد بان النظام الاقتصادي هو نظام مغلق ومتكامل وقائم بذاته : وأصحاب هذا الاعتقاد تناسوا بأن العوائد الاقتصادية المختلفة هي حصيلة استغلال الموارد الطبيعية، ويتجاهل هؤلاء أيضا التكلفة الاجتماعية والبيئية التي تنجم عن النشاطات الاقتصادية المختلفة للإنسان لأنها لا تظهر في قوائم الموازنات العامة للشركات والدول، ولو أخذت هذه التكلفة بالحسبان لتبين أن كثيراً من هذه الشركات سيخرج خاسراً رغم أنه يظهر في قوائم الموازنات رابحاً(٢).

إن مثل هذه القيم التي شكلت النسيج الأساسي للثقافة الاقتصادية في القرن العشرين تذكرنا بمقولة دوجلاس موسشيت *D.Muschett* التي يقول فيها بأن الدول الصناعية الغنية لا تعرف شيئاً عن الاستدامة في الوقت الذي لا تعرف فيه غالبية دول العالم الأخرى شيئاً عن التنمية(٣).

أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستديمة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد كما يتضح من الأشكال ذوات الأرقام ١، ٢، ٣.

رأس المال المادي *Financial Capital* ويقصد به راس المال المادي أو النقدي.

رأس المال الطبيعي *Natural Capital* ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.

رأس المال الإنتاجي *Produced capital* ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.

رأس المال البشري *Human Capital* ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.

رأس المال الاجتماعي *Social Capital* ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

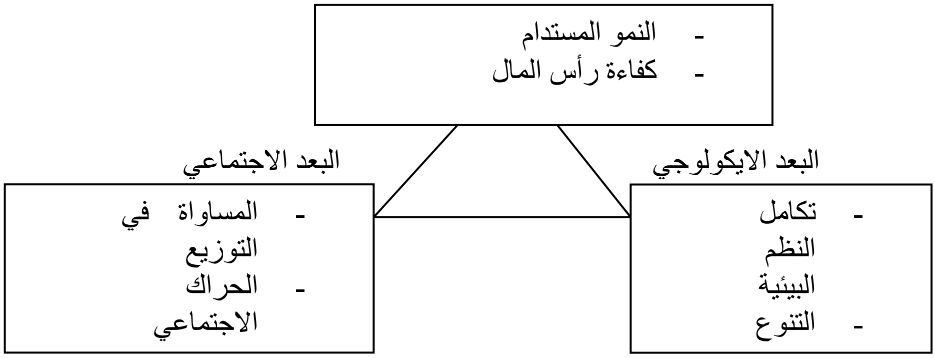
البعد الاقتصادي

---

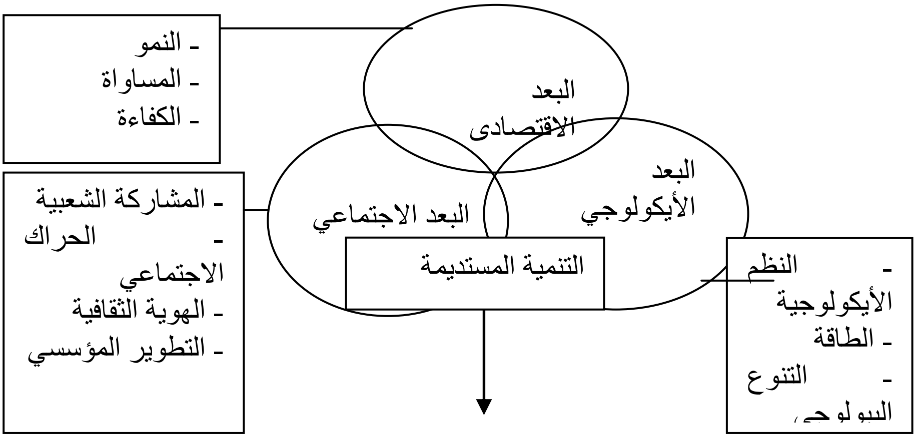
(١) Schley and Laur, 1997, P.6.

(٢) Schley and Laur, 1997. P.6.

(٣) موسشيت، ١٩٩٧م، ص١٢.

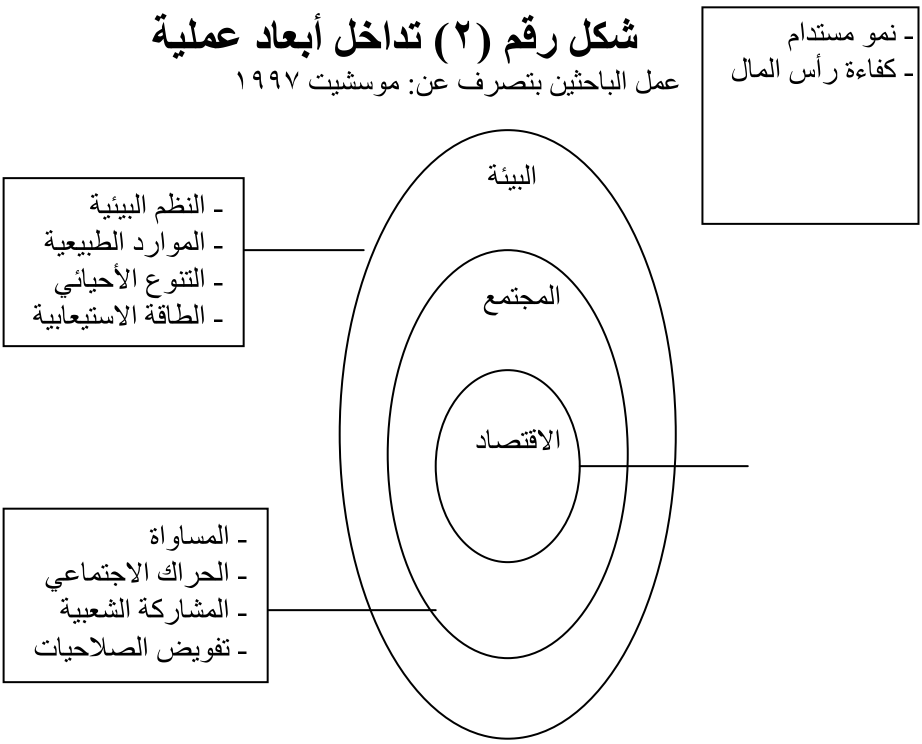


شكل رقم (١) ترابط أبعاد عملية التنمية المستديمة
عمل الباحثين: بتصرف عن: Birkmann and Gleisenstein 2002



شكل رقم (٢) تداخل أبعاد عملية

عمل الباحثين بتصرف عن: موسشيت ١٩٩٧



شكل رقم (٣) تكامل أبعاد عملية التنمية المستديمة

عمل الباحثين بتصرف عن: Birkmann and Gleisenstein 2002

لذلك تنطوي التنمية المستديمة بأبعادها الثلاثة على ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بد أن تستند واقع مخزون رأس المال الذي يديمها وتعتمد عليه، ورأس المال هنا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف كأحد عناصر الإنتاج ومكوناته إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية وهو بهذا المفهوم يقسم إلى خمسة أنواع هي :

(Goodwinn, 2003, P.1) (شكل رقم ٤):

ولغايات التنمية المستديمة فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد *Material intensive* – إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات *Information – intensive* وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي *Produced Capital* إلى الاعتماد على رأس المال البشري *Human Capital* ورأس المال الاجتماعي *Social Capital* وبالتالي فإن التنمية المستديمة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة بالإنتاج *Production* والتوزيع *Distribution* والاستهلاك *Consumption* لا بد أن يضاف لها عملية رابعة هي صيانة الموارد *Resource Maintenance*[١].

وفكرة التنمية المستديمة من وجهة نظر اقتصادية تندرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المالي الطبيعي إلى رأس مال مادي، والنمو الأمثل *Optimal Growth* يحدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي مع المنافع الحدية للسكان، وبالتالي إذا كان تحويل رأس المالي الطبيعي إلى رأس مال مادي أعلى من مستوى النمو الأمثل فإن التنمية تكون غير مستديمة، يساعد هذا السيناريو في قياس مدى استدامة التنمية على اعتبار أن العلاقة بين السكان والاستهلاك تحدد من خلال العلاقة التالية[٢]:ت = س × ث

حيث أن: ت = التدهور البيئي أو استنزاف الموارد

س = عدد السكان

ث = استغلال الطاقة والموارد المعلومات

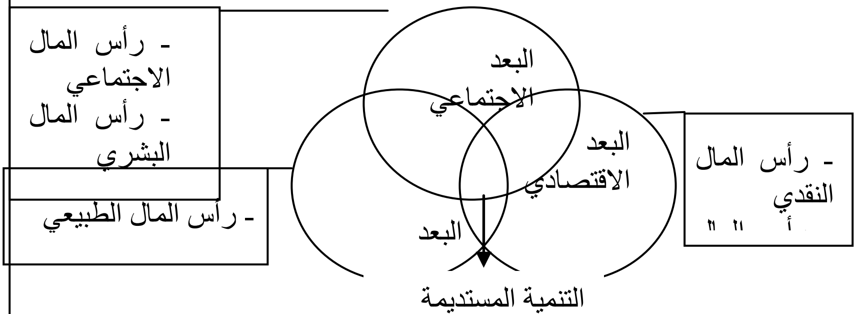
وهنا لابد أن يتم ضبط المتغير (ث) وفق المستوى الأمثل المشار إليه آنفاً لتحقيق السيطرة على العلاقة الموجبة بين زيادة السكان وتدهور البيئة[٣].

---

(١) Goodwin, 2003, P.1

(٢) Tinder, 2000, p.2.

(٣) Tinder, 2000, p.2.



شكل رقم (٤) أبعاد التنمية المستديمة وأنواع رأس المال

مبادئ التنمية:

تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد ، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها وهذه المبادئ هي:

١) استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة:

يعتبر أسلوب *Systems approach* شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر بشكل مباشر في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، وبالتالي على النظام الكلي للأرض. لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.[١]

ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو

(١) Bernke and others, 1998, P.5.

أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.

٢) المشاركة الشعبية:

التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل *Development from below* ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل لتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات أعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل– تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يومياً عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية(١):

تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات والترانزيت وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة وستكون النتيجة بالتالي الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري وانخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات أو إلقائها في المحيط والأنهار أو تصديرها، وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل برامج التدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكذلك عقلنة استخدام الموارد وبالتالي تحسين نوعية حياة السكان خصوصاً وان برامج ومشاريع تدوير النفايات إلى جانب فوائدها البيئية فإنها توفر مئات من فرص العمل الجديدة.

يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضاً الحد من انبعاث كلورفلور الكاربون *Chlorofluorocarbons* المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد على تحسين مستويات الصحة العامة للسكان ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية.

---

(١) Bernke and others, 1998, P.1-2.

الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام ارض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات، وإنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة. وهذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان وأيضاً من تلوث الهواء.

معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.

الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها وإعادة تمثيلها.

الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.

التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.

استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة.

إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.

المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانياً وطبقياً.

مما سبق يتبين أن التنمية المستديمة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، ذلك إن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف ولم يؤد إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية (جدول رقم ١).

إن تطبيق فلسفة التنمية المستديمة يعني أننا مطالبون سكاناً وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية. إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

إن تطبيق أسلوب التنمية المستديمة يتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي... التي تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً بشكل مستمر، وبالتالي تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة للحد من السلبيات وتعظيم الإيجابيات وهذا هو دور التنمية المستديمة التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على مشاركة السكان في كل نشاطاتها وفي مختلف مراحلها من منطق أن أصحاب المشكلة هم أكثر الأشخاص معرفة بها وأقدرهم على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

تتعامل التنمية المستديمة مع إجراءات المحافظة على البيئة وعملية النمو\الاقتصادي على أنهما عمليات متكاملة وليست متناقضة، وبالتالي فهي تركز على الجانب النوعي للحياة ولكنها أيضاً لا تتجاهل الأبعاد والخصائص الكمية لها رغم أنها تسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية وبالتالي فإذا كان النمو الاقتصادي يمكن أن يحدث بدون تنمية، فإن التنمية يمكن أن تحصل بدون نمو وذلك من خلال التركيز على نوعية التغيير وليس على جانبه الكمي، وهكذا نرى أن التنمية المستديمة من خلال مفهومها العالمي هذا تبدو عملية أكثر عقلانية وأكثر إنسانية في الحاضر والمستقبل.

الفصـل الثـالث
قضايا تمويل التراث العمراني:
الإطار الإستراتيجي لتعزيز حفظ وحماية التراث

في عصر يتسم بالعولمة والانفتاح والحداثة، يمثل التراث العمراني الأداة الرئيسية لنقل القيم والقواعد المشتركة والتواصل بين الماضي والحاضر وتعزيز الهوية الوطنية للشعوب، مما يساعد على إيجاد شعور قوي بالانتماء والارتباط في الحياة الحضرية المعاصرة في ظل عالم آخذ في التحضر بسرعة كبيرة وتسيطر عليه مبادئ العولمة وقيمها. وينظر الآن للتراث العمراني بشكل متزايد ليسقط باعتباره ذكريات مهمة من الماضي تساعد على تشكيل إحساسنا بالهوية والمكان، ولكن أيضاً كأحد العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تعزز نوعية حياتنا من خلال الجذب السياحي. ولعل حفظ وتنمية الأصول التاريخية والمواقع التراثية تكتسب اليوم أولوية في سياسات المجتمع الدولي والحكومات المحلية، وذلك بسبب الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به في تعزيز السياحة وزيادة الفرص الاقتصادية، بالإضافة إلى التنمية المستدامة على المدى الطويل، وزيادة هذه الفرص يعتمد على التقاليد المحلية والموارد المجتمعية في سياق العولمة المتزايدة للاقتصاد والثقافة.

وقد بدأ المجتمع الدولي بالاهتمام بحفظ التراث العمراني وصيانته نهاية القرن ١٨ حيث أصبحت أكثر علمية وحداثة (*Li Rui, 2008*)، وفي بداية الأمر اقتصرت المحافظة على التراث العمراني من حيث الحفظ والترميم، خصوصاً بعد ظهور ميثاق البندقية ١٩٦٤ وميثاق واشنطن ١٩٨٧.

وهناك عدد من المنظمات الثقافية الدولية التي اهتمت بالتراث العمراني منها، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (*UNESCO*)، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (*ICCROM*)، والمجلس الدولي للآثار والمواقع (*ICOMOS*)، ومركز التراث العالمي (*WHC*)، والمجلس الدولي للمتاحف (*ICMOI*)، ومنظمات أخرى عديدة، بذلت جهداً كبيراً من أجل تحقيق أكبر قدر من الاهتمام للحفاظ والمحافظة على الآثار القديمة والقيم التاريخية في ظل وجود العديد من العوامل والتحديات التي قد تسهم في نهاية الأمر إلى فقدان أهم المعالم التاريخية.

ولعل من أهم العوامل التي تسهم في فقدان الأماكن التراثية على المستوى العالمي انخفاض ميزانيات تمويل الأماكن والمباني التراثية، وعدم القدرة على توفير الأموال الكافية للقيام بأعمال الحفظ والصيانة والترميم. واليوم، فإن حماية التراث العمراني ليست مجرد مسألة ثقافية بحتة، ومع ذلك فهي أساسية لحفظ ودوام ثقافة المجتمعات والحضارات، وهي أيضاً تنطوي على نهج جديد للتخطيط العمراني وإدارة الموارد الاجتماعية. ويجب وضع قضية حماية وحفظ التراث العمراني على أسس جديدة وتقنيات حديثة لتمويل خطط الترميم والتدخل للحماية، فلم يعد كافياً اعتماد نهج ثقافي، حيث نضع بعض الالتزامات الناشئة عن الحماية القانونية للمباني التاريخية، بل يجب استكمال هياكل الدعم التقليدية (*Jean, 1987*) أو الاستعاضة عن أساليب التمويل المناسبة إلى التقنيات والإجراءات المستخدمة لتنفيذ سياسة التوسع الاقتصادي والتنمية الإقليمية.

كما أنه يجب تطوير التطبيقات من أجل توفير المعلومات الكافية لسلطة التخطيط لاتخاذ قرار مستنير بشأن الأثر المحتمل على التراث العمراني.
وبوجه عام ، فإن حفظ وحماية التراث العمراني هو في نهاية المطاف يدخل تحت الصالح العام الذي يقوده المجتمع، وعلى هذا النحو هناك توقع قوي في المجتمعات الحديثة أن تقدم جميع مستويات الحكومة جزءاً كبيراً من مسئولية الحفاظ وضمان بقاء وديمومة الأماكن ذات القيم التراثية والحفاظ عليها للأجيال القادمة. وعموماً يهدف حفظ التراث العمراني إلى ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

الأول: - تحقيق الصالح العام: حيث إن الحفاظ على التراث العمراني يسهم في المحافظة على الممتلكات الثقافية والتاريخية، كما أنه يساعد على حماية المال العام والصالح العام وهو ما يسهم في تحسين نوعية الحياة، والدعم الإداري والتشغيلي، وجودة الحياة، والشعور بالانتماء.
الثاني :- تحقيق التنمية الاقتصادية: حيث يسهم حفظ وحماية الأصول العمرانية من مباني ومواقع تراثية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو والتقدم من خلال مجموعة من العوامل التجارية في حال استغلالها بشكل جيد وفعال، مثل الجذب السياحي للتراث العمراني.
الثالث :- تحقيق التنمية المستدامة: يؤدي التراث العمراني دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع، فمن خلال تعزيز التنمية العمرانية وحماية الأصول التاريخية واتباع أفضل طرق التخطيط العمراني يمكن تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة.
تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار إستراتيجي يساعد على حفظ وحماية التراث العمراني، كما أن هذه الدراسة تأخذ في اعتبارها المشاكل والقضايا الحالية التي تواجه تمويل هذا النوع من التراث.
أولاً- التراث العمراني: المفهوم وسياسات الحفاظ
نظراً لأهمية التراث العمراني على المستوى الوطني والدولي وما يحمله من قيم ومبادئ تسهم في تعزيز بعض العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، نجد مجموعة من المساعي الهادفة التي تضع حماية وبقاء التراث نصب أعينها، ونتناول فيما يلي مفهوم التراث العمراني وتصنيفه، وبعد ذلك نتناول الحفاظ عليه من خلال توضيح مفهوم وسياسات الحفاظ، ونتناول أيضاً أهميته والتحديات التي يواجهها، وأخيراً نتناول قوانين الحفاظ على التراث العمراني بشئ من الإيضاح.
1.1مفهوم التراث العمراني:
يعرف التراث بأنه"صورة الماضي وتاريخه الذي طوى الزمان صفحاته وبين طياته أصالة الشعوب بانتمائها للمكان ومعاصرتها للزمان" ، وأيضاً هو "إنتاج فترة زمنية تقع في الماضي وتفصلها عن الحاضر مسافة زمنية تشكلت خلالها هوة حضارية"
ويعرف التراث العمراني بأنه: "وثيقة تاريخية وفنية وجزء من التراث السياسي والروحي والرمزي وهو الحقيقة الثقافية واستمرارها وتعدد مجالات التراث المعماري وتنقسم إلى المحيط البيئي للملكية، والمبنى، والأثاث والمنقولات الداخلية والخارجية".

وعرفته لجنة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بأنه "الأصول ذات الأهمية النقابية أو البيئية أو التاريخية وتشمل المباني والتماثيل التاريخية والمواقع الجيولوجية والمناطق البيئية لحماية الطبيعة أو المخلوقات والأعمال الفنية حيث تتمتع بالخصائص الأساسية التالية:
تتخطى قيمتها المضافة (من الناحية الثقافية أو التاريخية) قيمتها الاقتصادية.
يوجد عليها قيود تشريعية لتحد من حرية المُلاَّك في التصرف بها.
لا يمكن استبدالها.
قيمتها الاقتصادية تزيد مع الزمن عكس حالتها الفيزيائية (عوامل الإهلاك) والتي تتدهور بمرور الزمن.
يصعب تقدير عمرها الافتراضي لتغطية مئات السنين" .
وأيضاً عرفت المادة الأولى من مسودة "ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته" التراث العمراني بأنه: "كل ما شيده الإنسان من مدن، وقرى، وأحياء، ومبانٍ، وحدائق، ذات قيمة تاريخية أثرية أو معمارية، أو عمرانية، أو اقتصادية، أو تاريخية، أو علمية، أو ثقافية أو وظيفية، ويتم تحيدها وتصنيفها وفقاً لما يلي:
المباني التراثية: وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها والبيئة المرتبطة بها.
مناطق التراث العمراني: وتشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها.
مواقع التراث العمراني: وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان".
وهذا التعريف يحتوي على ثلاثة مصطلحات أساسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التراث العمراني، فتعرف المباني التراثية بأنها "تلك المباني التي تعطينا الشعور بالإعجاب وتجعلنا بحاجة إلى معرفة المزيد عن الناس الذين سكنوها وعن ثقافتهم، وفيها قيم جمالية، ومعمارية وتاريخية وأثرية واقتصادية واجتماعية وسياسية" (*Feilden, 1994, P1*) وتتسم المباني التاريخية بأنها تحظى بقبول مجتمعي وتفاعل إيجابي من قبل المجتمع من جهة، وأنها تعبر عن ظاهرة ثقافية واجتماعية معبرة عن ظواهر مادية ومعنوية أو فكرية في حقبة زمنية معينة من جهة أخرى.
والمناطق التراثية تعرف بأنها: "تلك المناطق التي تميز بيئة عمرانية متوازية شيدت في عصر تاريخي بحيث تشكل تراث يحفظ جذور الحضارة وسماتها وتعكس أحداث العصر الذي واكبته وتعد هذه البيئة نتاجاً لقيم وأعراف وفلسفة تخطيطية تصل هذه العصور التاريخية بما قبل بتجانس وتكامل واضح"، وهي أيضاً "الحيزات الحضارية المتجانسة التي تزخر بمجموعة من المفردات التراثية الواقعة تحت مسمى القانون الخاص بحماية الآثار، فهي ذات ملامح عمرانية متجانسة نابعة من قيم ديناميكية وإستاتيكية تعبر عن خصائص المجتمع حيث نجد القيم العمرانيةإلى جانب العادات والتقاليد" ، ومن خلال تناول مفاهيم التراث العمراني نستنتج أن مفهوم التراث العمراني يتضمن عدداً من القضايا الأساسية والتي يمكن أن نختصرها فيما يلي:

أولاً : يعد مفهوم التراث العمراني مفهوماً حديثاً نسبياً بالمقارنة مع أنواع أخرى من التراث، بالإضافة إلى أنه يقوم على نهج معقد يدمج كلاً من المفاهيم المألوفة من التراث بمفاهيم أخرى أكثر تعقيداً مثل الحفاظ والترميم والتجديد والصيانة وغيرها، كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع.

ثانياً : هناك فهم خاطئ لمفهوم التراث العمراني يتمثل في قصر المفهوم على المعابد والمباني الدينية والتاريخية والقصور والقلاع والحصون والأسوار التاريخية والبوابات والأنواع الأخرى للمباني التاريخية دون غيرها ، وهذا الفهم في كثير من الأحيان لا يشمل المناطق السكنية التاريخية ومراكز المدن التاريخية التي تمثل تراثاً عمرانياً، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك عناصر غير ملموسة من التراث العمراني مثل العادات والمعتقدات والتي تؤدي دوراً أساسياً لتوضيح استخدام الفضاء والبيئة العمرانية.

ثالثا:يؤدي التراث العمراني بالإضافة إلى الأشكال الأخرى للتراث دوراً رئيسياً في التنمية المحلية، وهذا يتطلب إعادة تعريف مفهوم التراث العمراني من أجل تقييم الواقع الاقتصادي والاجتماعي المؤثر على أساليب إدارة التراث العمراني، كما أنه يتصل بتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة.

1.2 تصنيف التراث العمراني:

يصنف التراث العمراني إلى فئتين:

تراث مادي: وهو الذي يتضمن المباني والعناصر المادية للأهمية المعمارية والتاريخية.

تراث غير مادي: وهو يضم القطع الأثرية المنقولة، والحرف اليدوية، والفنون الشعبية، والمعارف التقليدية، والطقوس والشعائر، والتظاهرات الاحتفالية، والفنون البصرية والأدائية، والأدب واللغة واللهجات، والطب التقليدي، وتقاليد الطهي وغيرها مما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتراث العمراني

1.3الحفاظ على التراث العمراني:

1.3.1 تعريف الحفاظ:

يعرف الحفاظ بأنه : " التدخلات المادية في المنشآت الفعلية لضمان استمرار سلامتها الهيكلية" (*Marston, 1998*)، كما أنه "يهتم بحماية ووقاية الأبنية التاريخية أو ذات القيمة التاريخية وفق أساليب علمية متطورة، كما أنه يهدف إلى إطالة عمر المبنى التراثي، ومحاربة الأضرار التي تلحق بالممتلكات التراثية سواء الطبيعية أو البشرية" (*Steven, 1996*)، وهو أيضاً "عملية حماية المنشآت والعناصر والمفردات المعمارية ذات الخصائص التاريخية والثقافية والبصرية المتميزة، وصيانتها وإصلاحها" وهو أيضاً "الإجراءات والأعمال التي تتخذ لإطالة عمر التراث المعماري ومنع تلفه، إذ يجب أن تتم عملية الحفاظ بدون الإضرار بالمبنى وبدون تدمير أو تزوير لقيمته التاريخية" .

ويرى "ريجل" أن الحفاظ على الأعمال هو في حد ذاته حفاظ على الثقافة وعلى الخصائص الخاصة بالفترة الزمنية حيث أن كل فترة تاريخية وكل ثقافة بظروفها واحتياجاتها يجب أن تكون لها قيمها الفنية المعبرة عن الفترة الزمنية " (*Jukka, 1999*)، وعموماً يعرف الحفاظ العمراني بأنه: "صيانة الأشياء والعناية بها لتؤدي وظيفتها التي وجدت من أجلها بكفاءة عالية، ومن ثم الحفاظ على قيمتها المادية رغم انقضاء عمرها الافتراضي" وغالباً ما يصاحب أعمال الحفظ نوع من أنواع المنع

عن استخدام المبنى الأثري أو إخلائه وتتعلق هذه الأعمال بالأبنية الأثرية المصنفة من الدرجة الأولى (*Plenderleith, 2000*).

نستنتج من التعريفات السابقة أن مفهوم الحفاظ على التراث العمراني يشمل جميع عمليات الحفاظ التي تتم للمباني التاريخية أو المناطق ذات القيمة الأثرية وعلى جميع ما تحتويه من مبانٍ ذات أهمية أو منشآت معينة أو بيئة عمرانية مميزة أو نسيج عمراني فريد، ويمكن تحقيق هذا من خلال نقطتين هما:

الأولى: تحقيق عملية الحفاظ اللازمة لكل ما هو ذي قيمة تراثية مرتبط بالمبنى الأثري باستخدام أحداث الأساليب والطرق.

الثانية: توفير الدعم المالي والتقني لتنفيذ أعمال الصيانة والحفظ اللازمة للمباني والمواقع الأثرية.

كما يمكن استنتاج أن مفهوم الحفاظ العمراني وخلال السنوات القليلة الماضية قد خرج من مفهومه الضيق إلى مفهوم أوسع نطاقاً لسببين هما:

أولاً: الحفاظ كمفهوم عبارة عن مظله تضم من خلالها عدداً من الأفكار والمصطلحات الأخرى مثل الصون وإعادة الإحياء وإعادة الاستخدام والإعادة إلى الوضع الأصلي.

ثانياً: كما أن مصطلح الحفاظ اليوم لا يشمل الحفاظ على الموارد والمباني التقليدية فقط، وإنما يشمل حماية المستوطنات البشرية التاريخية والثقافية التي لا تزال تبدي أو تظهر نوعية وأسلوب حياة أو ميزة ثقافية تستحق المحافظة عليها وحمايتها.

1.3.2 سياسات الحفاظ على التراث العمراني:

هناك العديد من سياسات الحفاظ على التراث العمراني التي جاءت بها الأدبيات المختلفة وهي تختلف من دراسة إلى أخرى، فهناك من حدد ستة أنشطة للحفاظ على التراث العمراني وهي: الصيانة والتحسين والترميم وإعادة التأهيل وإعادة البناء وإعادة التطوير(*Buissink, 1985*). وهناك من حدد سياسات الحفاظ على النحو التالي: الحماية والترميم والحفاظ وإعادة التشكيل والتعديل وإعادة الاستخدام (*Fitch, 1990*). وفيما يلي نتناول أهم هذه السياسات.

الحماية: يقتصر هذا النوع من السياسات على الحيزات التاريخية أو الأثرية، وأحياناً يتبع بالمناطق الحديثة ذات الطابع المميز، وتكون الحماية لمباني معينة أو للنسيج العمراني أو للطابع المعماري، كما تتسع أحياناً لكي تشمل حماية الهيكل الاجتماعي والاقتصادي جنباً إلى جنب مع الهيكل العمراني

الصيانة: "هي عملية معالجة تلف أو خلل بالمبنى وقع فعلاً أو يحتمل وقوعه وتكون بالوسائل المتبعة، وتهدف إلى تحسين المظهر العام للمبنى، وهي عمل دوري يجب أن يتم بصفة مستمرة للحفاظ على المبنى" (السلفي والبس ٢٠٠٣).

الترميم: "يقصد به أي تدخل يرمي إلى إعادة الكفاءة لأحد أعمال النشاط الإنساني، وتهدف عملية الترميم إلى إعادة المباني والمناطق التاريخية إلى حالتها الأصلية عند إنشائها"، وأيضاً هو "إعادة تكوين الجزء المفقود أو التالف من العنصر المعماري للمبنى، بالإضافة لمنع التدهور وما يلزمه من عمليات ضرورية لصيانة العنصر التاريخي" .

إعادة التشكيل: هو "إعادة تجميع أجزاء مبنى تاريخي سواء في مكانه أو في مكان جديد باعتباره أثر قومي، مثل نقل معبدي أبو سمبل والفيلة بأسوان".

إعادة الاستعمال: "عملية إعادة توظيف المباني ذات القيمة الأثرية والتاريخية في استعمالات جديدة تلائم التطور الحالي وفي الوقت نفسه تضمن استمرارية حياة تلك المباني والمحافظة عليها بصورة عملية وهذه السياسة تعد في حد ذاتها تعويضاً عما يتم إنفاقه على عمليات الترميم والصيانة حتى تحقق عائداً اقتصادياً بشرط ألا تمثل هذه العملية أية خطورة على المنشأ الأثري أو أي تعارض مع قيم أو مبادئ المجتمع".

التجديد: كلمة التجديد بصفة عامة سواء في السياسة أو التخطيط ليس لديها تعريف محدد ويبدو أن هذا المصطلح قد تم اعتماده من قبل السياسيين والمخططين والمديرين في البناء الثقافي والاجتماعي والمعماري والقطاعات اللازمة لتتناسب مع جدول أعمالها المتغيرة (*Keaney, 2005*). ويعرف التجديد بأنه :"استخدام التمويل العام لدعم مبادرة تهدف إلى تحقيق تحسن في أحوال السكان المحرومة أو الأماكن" (*RLAEDC, 2002*). وعادةً ما تستخدم سياسة التجديد من أجل إضفاء مظهر شكلي جديد يتفق مع النمط والذوق العام لوقت إجراء تلك العملية.

1.4 أهمية الحفاظ على التراث العمراني:

أصبح العالم اليوم أكثر وعياً بأهمية الحفاظ على التراث التاريخي للإنسانية فالأماكن التاريخية والتراثية تزيد من الروابط الثقافية والمادية بين حاضرنا وماضينا، كما أنها تساعدنا وعلى نطاق واسع على فهم حياة المجتمعات السابقة وتعكس شعور المجتمع المحلي بالهوية الثقافية. وظهرت أهمية الحفاظ على التراث العمراني على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وما خلفته من دمار وتخريب للمباني التاريخية وللمواقع الأثرية مما استدعى تدخل المجتمع الدولي لوقف تدمير مواقع التراث العمراني العالمي، فعقد في عام ١٩٣١م مؤتمر دولي في اليونان اختتم بتوصيات عرفت بميثاق أثينا، وهو يعد بمثابة أول ميثاق عالمي يحظى بقبول دولي وإجماع على مبادئ دولية للحفاظ. وبعد الحرب العالمية الثانية سعى المجتمع الدولي في تقنين عمليات الحفاظ على التراث العمراني، فعقدت في عام ١٩٦٤م معاهدة فنيسيا للمباني التاريخية، وفي عام ١٩٧٩م وضعت اتفاقية بورا للحفاظ على الأماكن ذات الأهمية الثقافية، وفي عام ١٩٨٧م وضعت معاهدة واشنطن. والآن يمثل التراث العمراني أهمية كبرى للمجتمعات المحلية بما يحمله من قيم وطنية، وللمجتمع الدولي بما يحمله من قيم إنسانية متعددة، ويمكننا أن نتناول أهمية الحفاظ على التراث العمراني من خلال تناوله كمصدر للدخل القومي وكأساس للتنمية المحلية والمحافظة على الهوية الثقافية والتنمية الاقتصادية وفيما يلي تفصيل ذلك:

كمورد للدخل القومي: تمثل المباني التراثية والمناطق التاريخية مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل القومي ومصدراً للجذب السياحي، وذلك باعتبارها إرثاً تراثياً حيث يحتفظ بالعديد من الشواهد العمرانية والاجتماعية والتاريخية والتي تعكس مسيرة المدينة على مر التاريخ (أبو غزالة، ٢٠١٢: ص٨)، كما أنها تعزز السياحة الثقافية وهى من أسرع القطاعات نمواً في سوق السياحة الدولية ومحرك قوي للتنمية الاقتصادية مما يسهم في تعزيز الدخل القومي.

كأساس لتنمية المجتمع المحلي: تستخدم اليوم عدد من الدول الأوروبية التراث الثقافي بوجه عام باعتباره إستراتيجية لتحسين فرصهم في المستقبل، فواحدة من التحديات الرئيسية للتنمية الحضرية العالمية هو الحفاظ على التراث العمراني من هياكل ومواقع أثرية تروج لهوية الماضي واستمرارية المكان.

كأساس للمحافظة على الثقافة المحلية والهوية العمرانية: يساعد التراث العمراني على تعزيز البعد الثقافي داخل المجتمع من خلال تأكيد فكرة الافتخار بالحضارة السابقة واعتزاز بقيم الماضي وتعزيز الشعور بالانتماء والهوية، كما أنه يسهم في قدرة المجتمع على التأمل الذاتي .

كأساس للتنمية الاقتصادية المستدامة: تسهم الأصول التراثية في التنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار والتقدم الاقتصادي من خلال توفير أماكن للجذب السياحي في المراكز الحضرية والمناطق الإقليمية وجذب الاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير منافع بيئية من خلال تقليل مخلفات الهدم وانخفاض الموارد اللازمة للهدم وإعادة البناء.

بالإضافة إلى هذه المميزات المتعددة التي تساعد على تعزيز اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالمحافظة على التراث العمراني، هناك أيضاً بعض العوامل الدولية التي ساعدت على زيادة الاهتمام بالمحافظة على التراث العمراني على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وفيها:

زيادة التضامن الدولي لحماية الممتلكات: تبلورت فكرة التضامن الدولي من أجل حماية الممتلكات الثقافية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً بعد ما تعرضت العديد من الممتلكات الثقافية والتاريخية في بعض الدول إلى الخراب والتدمير بسب ويلات الحروب، وبالإضافة إلى الحروب هناك أيضاً حافز مهم لصياغة التضامن الدولي لحماية الممتلكات العالمية وهو الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات التي غمرت المعابد والآثار في بعض الدول. ومثال على ذلك حماية معبدي أبو سمبل والفيلة في مصر، التي كانت بداية التضامن الدولي لحماية الممتلكات الثقافية، والذي دعت من خلاله الحكومة المصرية المجتمع الدولي لتمويل بناء السد العالي لتجنب الفيضانات التي غمرت الآثار الفرعونية في أسوان. وبالفعل في عام ١٩٥٩م أطلقت اليونسكو الحملات الدولية لحماية معبد

أبو سمبل والفيلة وجمعت أكثر من ٨٠ مليون دولار نصفها تم التبرع بها من قبل نحو ٥٠ دولة وهذا يبين أهمية الدول في "المسئولية المشتركة في الحفاظ على المواقع الثقافية المتميزة" (*Kuper et al, 1996, P.835*)، ونجح المجتمع الدولي في تمويل الحكومة المصرية لبناء السد العالي من أجل حماية التراث العمراني.

الاتجاه الاجتماعي والاقتصادي المتزايد للتراث: اكتسب التراث العمراني أهميه خاصة في الفترة المعاصرة، والشاهد الرئيسي هو الأعداد المتزايدة من التراث المسجل من قبل العديد من الدول، وأصبح التراث سلعة اقتصادية مهمة تجلب وتساعد في ازدهار وصناعة الاقتصاد الوطني.

1.5 تحديات التراث العمراني:
هناك عدد من العوامل التي أدت إلى تدهور مناطق التراث العمراني، منها :
عوامل طبيعية، وبشرية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وعمرانية وإدارية. سوف نتناول بشكل مختصر فيما يلي أهم هذه العوامل، ومن ثم نتناول أهم تحدٍ للتراث العمراني في القرن الواحد والعشرين وهو تحدي تغير المناخ للتراث العمراني كما أن هذا التحدي يمكن إدراجه تحت جميع العوامل السابق ذكرها وهي:
العوامل الطبيعية: هي العوامل الناتجة عن خصائص البيئة الطبيعية المتمثلة في الإشعاع الشمسي ، والمناخ من حرارة ورياح وأمطار، والكوارث الطبيعية منها الفيضانات والزلازل والبراكين والبرق والرعد، والمشاكل البيولوجية ومنها الحيوانات الضارة والطيور والحشرات والنباتات والفطريات والبكتريا.
العوامل البشرية: تمثل اعتداءات البشر على المباني التاريخية قضية مزمنة جرت على هذه المباني أفدح النتائج وجرت على التاريخ الحضاري خسائر جسيمة مثل الحرائق، (مثال حريق المسجد الأموي في أواخر العهد العثماني وحريق المسجد الأقصى بالقدس الذي تسبب في وقوع السقف والمنبر الحلبي)،وأعمال الهدم والتخريب والسرقة، والترميم الخاطئ، والحروب، وقله الوعي.
العوامل الاجتماعية: منها غياب الوعي الثقافي والاجتماعي لدى سكان مناطق التراث العمراني بأهمية القيمة التاريخية والتراثية والجمالية لتلك المناطق. وأيضاً غياب الإحساس بالانتماء، وأيضاً النمو السكاني المتزايد، والتحول الاجتماعي.
العوامل الاقتصادية: منها إهمال الصيانة الدورية اللازمة لحفظ المباني التراثية، وهدم المباني التراثية نتيجة القيمة العقارية المرتفعة في تلك المناطق، وتحول القاعدة الاقتصادية للمدن في عصر العولمة، وغزو الاستعمارات التجارية للمناطق السكنية، وعدم توفير الدعم والتمويل اللازم للقيام بعمليات الحفظ.
تهديد تغير المناخ للتراث العمراني:
تغير المناخ "يعني أي تغير في المناخ الزمني الذي يمكن أن يكون نتيجة للعوامل الطبيعية والنشاط البشري على حدا سواء" (*Barr, 2008*). كما أن هذا المصطلح في كثير من الأحيان يشير إلى ظاهرة الاحتباس الحراري للمناخ والتي تعني اختلافات طبيعية ناتجة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن النشاط البشري (*United Nations 1992*). ويشكل تغير المناخ تهديداً خطيراً لكثير من مواقع التراث، من خلال مجموعة من التهديدات المناخية والتي تشمل الفيضانات، وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة، والتصحر، وتدهور التربة المتجمدة، واضمحلال المناظر الطبيعية الثقافية. وأثبتت التجارب العلمية بأن حماية مواقع التراث العمراني هي مسألة في غاية الصعوبة نظراً لأنها متنوعة جداً.
وهناك أدلة متزايدة على أن تغير المناخ يطرح تحديات فريدة من نوعها للمناطق الحضرية وسكانها الذين تتزايد أعدادهم يوماً بعد يوم، بالإضافة إلى المخاطر المادية التي يفرضها تغير المناخ. ويمكن أن تتعرض خصائص التراث الثقافي العالمي بوجه عام، والتراث العمراني بوجه خاص، إلى الآثار السلبية لتغير الظروف المناخية على النحو التالي (*Augustin et.al,2010. p14*):

ذوبان الأنهار الجليدية في جميع أنحاء العالم، ومنها بعض المواقع الجبلية المدرجة بقائمة التراث العالمي بسبب جمالها الاستثنائي يمكن أن تتغير بشكل كبير.

تغيرات حرارة سطح البحر وزيادة مستوى ثاني أكسيد الكربون المذاب في المحيطات، جعل من شروط الحفاظ على الشعاب المرجانية أكثر صعوبة.

يؤدي تغير المناخ إلى إجبار بعض النباتات والحيوانات على الهجرة لأنها غير قادرة على التكيف مع بيئتهم المتغيرة، الأمر الذي يشكل مشكلة للحفاظ على التنوع البيولوجي لمواقع التراث العالمي.

يمكن أن تفقد الأدلة الأثرية المدفونة في باطن الأرض بسرعة في حال عدم سلامة طبقة التربة بسبب نتيجة زيادة الفيضانات، والتغيرات في هطول الأمطار، وذوبان الجليد.

تواجد عدد من مواقع التراث الثقافي في الأراضي الساحلية المنخفضة، وزيادة مستوى سطح البحر وتآكل السواحل يمكن أن تهدد الحفاظ عليها.

ويمكن لزيادة خطر التهديدات المناخية أن تؤدي إلى فقدان الأصول التاريخية، وإذا كان التراث العمراني هو انعكاس لحياة الماضي، وامتداداً لجهود الحاضر من أجل بقائه للأجيال القادمة (*Cassar, 2005*)، لذلك يجب على المجتمعات والحكومات:

حماية التراث العمراني من خلال اعتماده على قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة لاستعادة التوازن في حياتهم بعد وقوع الكوارث الطبيعية من خلال الجهود المبذولة لاستعادة وتعزيز وحماية العناصر التراثية.

يجب أيضاً المحافظة على المواقع التاريخية من خلال تطوير استراتيجيات جديدة للتكيف والاستجابة لتهديدات تغير المناخ، وأيضاً يجب إقناع الرأي العام العالمي إلى التحرك لوقف ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال زيادة الوعي للتهديد الذي تتعرض له الآثار الثمينة والأماكن التاريخية. (*Michelle, 2008, P66*).

1.6قوانين الحفاظ على التراث العمراني:

يعد إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بحماية التراث العمراني بمثابة نقطة البداية التي تكفل حماية الممتلكات الثقافية والتاريخية سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ونتناول فيما يلي قوانين الحفاظ على الأصول العمرانية من خلال تناول المواثيق الدولية والقوانين الوطنية.

1.6.1 المواثيق الدولية:

صيغ عدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية لحماية التراث العمراني وهي تعبر عن محاولة لتوضيح - وخصوصاً على المستوى الدولي - المبادئ التي من شأنها أن تتخذ من خلالها قرارات صائبة حول كيفية حماية القيمة الثقافية والتاريخية للتراث العمراني وكيفية معالجتها. وتتميز هذه المبادئ بميزتين أساسيتين هما:

الأولى: أنها عبارة عن مجموعة واسعة من القيم والأولويات المتعلقة بالحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمرتبطة بحماية التراث العمراني.

والثانية : أن هذه الاتفاقيات جاءت في مجملها تتطلب التدخل اللازم لحماية الطابع العمراني والتاريخي والجمالي وسلامة الممتلكات الثقافية على المستوى المحلي والدولي.

ويمكن فيما يلي وضع تصور لتدرج المجتمع الدولي في إقرار المواثيق الخاصة بحفظ وحماية التراث من خلال أربع مراحل أساسية ، هي:

1.6.1.1مرحلة حماية المباني التراثية : اهتم المجتمع الدولي في بداية الأمر وخصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بوضع الأسس المبدئية لحماية وتعزيز الحفاظ على المبنى الأثري فجاء ميثاق أثينا عام ١٩٣١، وجاءت معاهدة حماية التراث الحضاري في حالة الحربفي عام ١٩٤٥.

ميثاق أثينا ١٩٣١: صدر ميثاق أثينا ضمن توصيات المؤتمر الدولي الأول لاتحاد المعماريين ومرممي المباني الأثرية، وركز الميثاق على ضرورة القيام بدراسات تحليلية معمقة ودقيقة قبل تنفيذ إجراءات الصيانة للمباني والآثار، وضرورة التعاون وتبادل الخبرات بين الدول على صعيد حماية التراث الأثري والمعماري، وزيادة التوعية الجماهيرية بأهمية الحفاظ على التراث. حيث جاء مجمل الميثاق ليعبر عن البداية الحقيقية لتطوير فكر الحفاظ لدى المجتمع الدولي من خلال الاهتمام بحماية المباني والمناطق الأثرية.

معاهدة حماية التراث الحضاري ١٩٤٥: جاءت هذه المعاهدة لحماية التراث الحضاري في الدول المختلفة في حالة العدوان أو الحرب والصادرة عن منظمة اليونسكو ومن أهم توصياتها قيام الأمم المتحدة بحماية المباني التراثية للدول المختلفة حال الحرب وبضرورة إصدار القرارات اللازمة لذلك من إمكانية استخدام القوة العسكرية لإلزام الجهات المختلفة بالمعاهدة إذا لزم الأمر.

1.6.1.2 مرحلة تنظيم التعامل مع التراث : جاءت الاتفاقيات والمواثيق الدولية بعد ميثاق أثينا ومعاهدة حماية التراث لتنظم كيفية التعامل مع التراث العمراني فجاء ميثاق فينسيا ١٩٦٤.

ميثاق فينسيا ١٩٦٤: عرف ميثاق فينسيا الحفاظ على الأثر بأنه "يعني ضمنياً الإبقاء على المحيط، وهذا يعني أن لا يسمح ببناء جديد أو هدم أو أي تعديل من شأنه تعديل العلاقات بين الكتل وألوانها". وعرف الميثاق الترميم بأنه "يهدف إلى حفظ وإظهار القيم الجمالية والتاريخية للأثر، ويعتمد على احترام المواد القديمة الأصلية والوثائق الأصلية".

1.6.1.3 مرحلة شمول المواقع التراثية: تم الاتجاه الدولي نحو شمول المواقع التاريخية والتراثية وليست الآثار كمباني منفصلة، وضرورة الاهتمام بها وبالمناطق المفتوحة التي تحتوي على مواقع أثرية ومواقع الحفريات التي تمثل مستقرات إنسانية وجاء ذلك في توصيات بودابست عام ١٩٧٢ ونيروبي ١٩٧٦، وحلقة نقاش البرازيل ١٩٨٧.

توصيات بودابست ١٩٧٢: عرفت التوصيات إعادة الإحياء للمعالم التاريخية أو مجموعات المباني بأنها "إعادة استعمالها وإضافة استعمالات جديدة، لا تؤثر داخلياً أو خارجياً على هيكلها أو خصائصها".

توصيات نيروبي ١٩٧٦: عرفت حماية المناطق التاريخية بأنها "التجديد والوقاية والترميم والصيانة وإعادة الإحياء للمناطق التاريخية أو التقليدية وبيئاتها وبذلك تتضمن الحماية كل طرق التدخل الممكنة في المناطق التاريخية".

حلقة نقاش البرازيل ١٩٨٧: عرفت الإبقاء على المواقع التاريخية بأنها "صيانتها وتحسينها للتعبير عن الماضي وتقوية الشعور بالمواطنة".

1.6.1.4 مرحلة المستقرات العمرانية الصغيرة: امتد بعد ذلك الاهتمام الدولي إلى الاهتمام بالتراث العمراني ليشمل المستقرات العمرانية الصغيرة والمدن وجاءت في توصيات تلكسكالا عام ١٩٨٢ وميثاق واشنطن ١٩٨٧.

توصيات تلكسكالا ١٩٨٢: عرفت الحفاظ على المستقرات الصغيرة بأنها "إجراءات يتم تطويرها بعناية بحيث لا تكون هناك خطورة هدم أو تشويه لأسباب سياسية ذات مصلحة خاصة، وأن يكون هناك احترام لأعراف هذه الأماكن موضع الاهتمام".

ميثاق واشنطن ١٩٨٧: يتعلق هذا الميثاق بحماية المناطق الحضرية التاريخية الكبيرة والصغيرة، بما في ذلك المدن والبلدات والمراكز التاريخية.

1.6.1.5 مرحلة الحفاظ والترميم : جاءت المواثيق الدولية فيما بعد لتقر بأهمية الحفاظ والترميم والصيانة بالطرق والأساليب الواجب اتباعها، ومن أهم مواثيق المرحلة مثياق أبلتون ١٩٨٣، وثيقة نيوزيلاند ١٩٨٣، ووثيقة نارا للأصالة ١٩٩٤.

ميثاق أبلتون ١٩٨٣: حدد ميثاق أبلتون مستويات التدخل للإبقاء على التراث العمراني ومنها الإبقاء على الشكل والمواد الموجودة ووحدة المكان والترميم وإعادة التأهيل وإعادة البناء وإعادة التطوير، كما أنه عرف الأنشطة اللازمة للحفاظ من صيانة وتثبيت وإزالة وإضافة.

وثيقة نيوزيلاند ١٩٩٢: عرفت عملية الحفاظ بأنها تشمل على درجات متدرجة من التدخل تبدأ بعدم التدخل، والصيانة، والإصلاح، والترميم، وإعادة البناء.

وثيقة نارا للأصالة ١٩٩٤: عرفت الحفاظ بأنه "كل المجهودات المصممة لفهم التراث الثقافي ومعرفه تاريخه، وتؤكد حماية مواده وأصوليتها وإظهاره وترميمه وإثراءه".

1.6.2 القوانين الوطنية:

تعد الدولة مسئولة مسئولية مباشرة عن حماية وحفاظ التراث العمراني وعموماً، تسعى جميع الدول إلى وضع القوانين والتشريعات والسياسات الهادفة إلى حماية التراث العمراني، وعلى المستوى الدولي وخلال السنوات الماضية اتخذت الحكومات في جميع الدول مجموعة من الخطوات المهمة نحو المحافظة على التراث العمراني من خلال إدخال أحكام تشريعية شاملة ومنهجية وإقرار قوانين خاصة بحماية التراث العمراني وتنميته.

ثانياً- تمويل التراث العمراني: بين محدودية التمويل وإيجاد بدائل مناسبة

نظراً للحاجة الملحة لحفظ وإدارة التراث العمراني، فقد حظى موضوع تمويل التراث باهتمام واسع النطاق من قبل صناع القرار على مختلف المستويات، بما في ذلك المنظمات الدولية والسلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية ومجموعة واسعة من القطاع الخاص، وعدد من الجهات العامة المانحة. وقد نوقش مفهوم الحفظ ومتطلباته والطبيعة المتطورة له، وكذلك صلاتها بالتنمية الحضرية والقطاع السياحي والصناعات الإبداعية في عدد من المجالات. وأياً كان التركيز في المهام المحددة والأولويات قيد المناقشة، فيتطلب التراث العمراني توفير تمويل كافٍ لإدارة وصيانة المباني والمواقع التراثية وهذا يحتاج إلى مناقشة لقضايا التمويل ومعالجتها، ووضع نهج مبتكر لتحديات التمويل، حيث إن الحاجة إلى الاستثمار في الحفاظ على قيمة الأصول التراثية يعوقها عدد من التحديات منها:

عدد المباني والمواقع التراثية والتي تحتاج إلى صيانة وحماية وترميم في تزايد مستمر، الأمر الذي يتطلب زيادة مشاريع وحجم التمويل في المستقبل.
التكلفة العالية لأعمال الصيانة والترميم والتجديد مع زيادة عدد المباني التراثية.
عجز التمويل والقيود على الموارد العامة وهي قضية حرجة دولياً، وهذا يدعو بإلحاح إلى إيجاد أشكال جديدة للتمويل من أجل إدارة متطلبات التمويل في المستقبل، وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق الاستقرار في قيمة المباني التراثية لتحقيق تحسينات التمويل وتخفيض التكلفة لضمان توفير التمويل اللازم في المستقبل.
وهناك عدد من الفوائد المرتبطة بالاستثمار في التراث العمراني حيث أجريت بعض الدراسات للتعرف على فوائد الاستثمار في التراث العمراني ومن أهم هذه الدراسات، دراسة أجريت من قبل المجلس الدولي للآثار والمواقع (*ICOMOS*) والتي كشفت عن فوائد مباشرة وفوائد غير مباشرة يمكن الحصول عليها من الاستثمار في التراث، وتشمل الفوائد المباشرة الحفظ والترميم وإعادة التأهيل للممتلكات التراثية والحفاظ عليها على المدى الطويل. أما الفوئد غير المباشرة هي أوسع من ذلك بكثير، وتشمل توفير أماكن للعيش والعمل، وعائدات الضرائب المكتسبة، ودعم الحرف التقليدية والعمالة المهنية، وعائدات الضرائب المكتسبة من خلال الأشخاص الذين يعملون في أعمال الحفظ، والسياحة والعمالة المرتبطة بها، والدخل والإيرادات الضريبية، وتحسين المرافق، وتحسين البيئة لصالح المجتمع ككل (*Drivas, 2006*). وفيما يلي نتناول تعريف تمويل التراث العمراني وأشكاله، وأولويات التمويل ومفهوم القيمة التراثية، وبعد ذلك نتناول محدودية التمويل الحكومي، ومن ثم نبحث في البدائل المناسبة والجديدة للتمويل.
2.1 تعريف تمويل التراث:
إن النظرة التقليدية والمبدئية للتمويل تتمثل في الحصول على "الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة) "، واليوم، وفي الاقتصاد الحديث، أصبح التمويل يشكل أحد أهم المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال، وهو يساعد على:
تعبئة الموارد الحقيقة القائمة
الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.
توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام.
ويعرف التمويل بأنه :"تطبيق مجموعة أساليب يستخدمها الأفراد أو المؤسسات لإدارة أموالهم، وعلى وجه الدقة إدارة الفرق بين مداخلهم ومصاريفهم بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة باستثماراتهم ويتمثل التمويل في "كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة واتجاهات السوق المالية" .
وبوجه عام هناك ثلاث قضايا رئيسية ترتبط بشكل وثيق بتكوين وتهيئة مصطلح تمويل التراث العمراني.

الأولـى : وهي رد الفعل الدولي ضد الآثار والعوامل السلبية وتأثيرها على التراث العمراني.
والـثـانـيـة : وهي الحاجة إلى حماية وحفظ التراث وبقائه للأجيال القادمة.
والـثـالـثـة : وهي نتيجة لتزايد فهم وقبول مبادئ الحفاظ على التراث العمراني.

2.2 أشكال تمويل التراث:

للتمويل أشكال متعددة منها:

2.2.1 التمويل المباشر وغير المباشر:

التمويل المباشر: يعد التمويل المباشر عن "العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي" وهذا النوع من التمويل يتخذ صوراً متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين.

التمويل غير المباشر: يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك وجميع المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

2.2.2 التمويل المحلي والتمويل الدولي:

التمويل المحلي: يعرف "بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة ويعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير مباشرة.

التمويل الدولي: يعتمد هذا النوع على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

2.2.3 تمويل مادي وتمويل معنوي:

التمويل المادي: هو تمويل المناطق والمباني التراثية بالمعونات والمنح والقروض طويلة وقصيرة الأجل.

التمويل المعنوي: ويتمثل في تقديم الدعم الفني والخبرات التقنية والتكنولوجية، مثل الوكالة الألمانية للتعاون الفني والتي تقوم بصفة خاصة بتقديم المعونة الفنية لمشروعات التنمية العمرانية.

2.3 أولويات التمويل ومفهوم القيمة التراثية:

يعتبر الهدف من تحديد القيمة التراثية للمناطق والمباني التراثية هو تحديد أولوية واتجاهات أسلوب التعامل معها للمساهمة في تحديد أفضل طريقة لتأهيل المنطقة. والقيمة هي عبارة عن "تصورات ومفاهيم ديناميكية صريحة أو خفية تميز الفرد والجماعة وتحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعياً وثقافياً" والقيمة إما أن تكون ذاتية أي ما يدركها العقل وهي حقائق ثابتة في الوجود مثل قيمة الليل والنهار والهواء وإما أن تكون موضوعية وهي عندما يكون الشئ من صنع الإنسان مثل المنشآت المعمارية والعمرانية. وتتنوع قيمة التراث العمراني من قيمة معمارية أو تاريخية أو جمالية أو وظيفية، أو اجتماعية أو اقتصادية أو عمرانية. ويتم تحديد قيمة المناطق والمباني التراثية من خلال عدة شواهد ومظاهر تظهر جانباً معيناً فمثلاً عملية الحكم على المناطق بأنها ذات طابع تاريخي وتمييزها عن المناطق الحديثة يتم من خلال مجموعة من الشواهد والمظاهر

التي تظهر مدى قدمها حيث تكتسب هذه المواقع أو المناطق قيمتها عبر التقدم في وحدة الزمن وهي بذلك تعد بمثابة الأجزاء من الأراضي التي يكون لأهميتها التاريخية أو الأدبية أو الأسطورية ما يبرر حمايتها .

2.4 محدودية التمويل الحكومي:

تلتزم وتتعهد الحكومات من أجل حماية وحفظ التراث العمراني بتقديم التمويل اللازم لإدارة عمليات الصيانة والترميم والحفاظ على التراث العمراني من مباني ومواقع أثرية، ويعد التمويل أحد أهم ركائز تطبيق وتنفيذ أية استراتيجية أو خطة للصيانة والحماية، ويعد مستوى تمويل الحفاظ على التراث العمراني على المستويين الدولي والوطني لا ينال الأولوية الواجبة بالرغم من أهميته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للإنسانية، كما أن هناك عدداً من العوائق أمام التمويل الحكومي منها:

التمويل الحكومي محدد بأهمية المشروع للمجتمع مما يتأثر بقرارات الدولة من استمرار أو وقف للمشروع.

العجز الحاد في الموارد المالية الحكومية بسبب عدم وجود التمويل الكافي لتمويل مشروعات ترميم وحفظ وصيانة التراث العمراني بالإضافة إلى تكلفتها الكبيرة نسبياً .

الضغوط المتضاربة على الموارد المحدودة للدولة.

إصدار عدد من القرارات قصيرة الأجل للحفاظ على التراث العمراني وهذه القرارات سوف يكون لها عواقب وخيمة على التراث العمراني على المدى البعيد.

لذلك فإن التمويل الحكومي يحتاج إلى:

مواجهة متطلبات التمويل المتزايدة من خلال إيجاد حلول جديدة ومتطورة، مثل سد عجز التمويل، وزيادة حجم التمويل، وترشيد الوسائل واستخدام أكثر كفاءة من الأصول المتاحة.

إيجاد بدائل مناسبة للتمويل، وإشراك المجتمع المدني من منظمات غير حكومية وغير هادفة للربح، وإيجاد أرضية مشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتعزيز المشاركة المجتمعية.

تشجيع قدرة المواقع التراثية على توليد الإيرادات الخاصة بها، ويكون من المناسب أن يتمثل هذا التشجيع الحكومي من خلال تقديم دعم قصير أو طويل الأجل وكذلك منح قصيرة للتغلب على بعض العقبات المعينة.

العديد من مواقع ومباني التراث العمراني غير مستغلة حتى الآن بالرغم من توفير الإمكانيات التجارية، وخاصة في مجال السياحة، فالعديد من المواقع التراثية تحتاج إلى مساعدة من قبل الحكومات لتمكين المواقع التراثية من تحديد واستغلال هذه الفرص.

2.5 بدائل مناسبة للتمويل: نماذج من أوروبا

بعيداً عن التمويل الحكومي والذي يعوقه عدد من التحديات هناك عدد من البدائل المناسبة للتمويل منها تدعيم الحوافز الضريبية ومشاركة المنظمات غير الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص، والشركات، والمنظمات الدولية والإقليمية الداعمة لحفظ التراث.

2.5.1 الحوافز الضريبية لصالح المحافظة على التراث:

والخاص إلى تدعيم وتعزيز الحوافز الضريبية،ويعتمد الأساس المنطقي لصانعي السياسات لاستخدام الحوافز الضريبية كأداة في حفظ التراث على أنها فكرة أقل قسرية

من العمل الحكومي المباشر مثل الإعانات المانحة، لأنها تتيح المزيد من حرية الاختيار لاتخاذ الإجراءات اللازمة والتي من الناحية الاقتصادية ينبغي أن تؤدي إلى نتائج اقتصادية أكثر كفاءة. وعموماً فإن أهداف الحوافز الضريبية ثلاثة أهداف وهي (*Blake and Lowe, 1992,*): خفض تكلفة الصيانة والترميم، والحد من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمبنى الأثري بدلاً من إزالته، وتعزيز تدفق الموارد إلى الهيئات غير الهادفة للربح. ويمكن أن تستخدم الحوافز لتشجيع العمل على حفظ التراث العمراني على نطاق واسع من خلال ثلاثة طرق رئيسية وهي(*Robert, 2006, P.79*):

حوافز لخفض تكاليف الحفظ والصيانة والترميم وإعادة التأهيل.

حوافز لمنع هدم واستبدال الأصول التراثية لصالح التجديد.

حوافز لتشجيع الرعاية والتبرعات إلى المنظمات غير الربحية مثل المؤسسات والمنظمات التراثية.

2.5.2 المنظمات غير الحكومية:

تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً بارزاً في تمويل مشاريع حفظ وحماية التراث العمراني، مثل صناديق التراث، والمؤسسات والجمعيات، والشركات ذات المسئولية المحدودة، وغيرها من إسهامات المنظمات غير الربحية في تمويل حفظ وحماية التراث. ويشير عدد من الدراسات التي تناولت دور المنظمات غير الحكومية في التنمية العمرانية للمناطق التراثية إلى أنها تسهم إسهاماً كبيراً في زيادة الإيرادات للتراث العمراني من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، كما أنها تسهم في تحفيز المشاركة من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية، كما أنها تؤدي دور الوسيط بين الجمهور والجمعيات المركزية والجهات الحكومية، وهي أيضاً لها دور تمكيني في تقديم الاستشارات الفنية لعملية بناء وتنمية وصيانة المناطق التراثية. ونتناول فيما يلي أهم أشكال المنظمات غير الحكومية ومساعدتها في تمويل حفظ التراث مع توضيح بعض النماذج الأوروبية.

2.5.2.1 الصناديق الخيرية:

تعرف هذه الصناديق بأنها عملية إنشاء أو تخصيص صندوق خيري لحماية التراث العمراني من أجل تحقيق المنفعة العامة، وتخضع هذه الصناديق للتنظيم القانوني للجمعيات الخيرية بوجه عام، ويشترط في هذه الصناديق ثلاثة شروط وهي أولاً يجب أن تكون الأموال لأغراض خيرية ومن أجل حماية التراث، وثانياً يتم منح تفويض قانوني لهذه الصناديق ويجب أن تعمل تحت مظلة القانون، وثالثاً أن تستفيد هذه الصناديق من الامتيازات المالية(*Barber, 2000, P.16*).

مثال (الصندوق الاستئماني الوطني - المملكة المتحدة): تأسس الصندوق الاستئماني الوطني في عام ١٨٩٥م وهو عبارة عن مؤسسة خيرية مسجلة هدفها الحفاظ على الأماكن ذات الأهمية التاريخية أو الجمال الطبيعي وهي من النماذج الرائدة في أوروبا فمنذ إنشائها وهي تقوم على حماية ٢٥٠ ألف هكتار من الأراضي ذات الجمال الطبيعي وأكثر من ١,١٠٠ كم من السواحل، بالإضافة إلى ٢٠,٠٠٠ من المباني التراثية. ويعتمد الصندوق في إيجاد الدعم المالي من اشتراكات العضوية (فهناك أكثر من ثلاثة ملايين عضو) والهدايا والتبرعات والنشاط التطوعي (*Beaumont, 1996*).

2.5.2.2 مؤسسات التراث:
تعمل هذه المؤسسات على حماية وحفظ التراث العمراني، وهذه المؤسسات مدنية بطبيعتها، ويمكنها تعزيز أسس الدعم المالي للأماكن التراثية من خلال حملات جمع الأموال (*Howlett, 1991, P.16*). وتختلف هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى بحسب القانون الذي يحكمها فيمكن أن تكون مؤسسة عامة أو محمية أو نظامية، وعموماً يجب أن تسهم هذه المؤسسات في حماية التراث العمراني من خلال توزيع الأموال لأغراض الحفظ والحماية.
مثال (مؤسسة التراث - فرنسا): تم إنشاؤها من قبل تشريع قانوني في عام ١٩٩٦ ومنحها مركز المرافق العامة في ١٩٩٧ (*Benhamou,1996, P.77*) وتهدف هذه المؤسسة إلى الحفاظ على التراث وتطويره ونشر الوعي من التراث الوطني، مع التركيز بصفة خاصة على تجديد وصيانة وترميم التراث الريفي، كما أنها تدعم صيانة المعالم الأثرية والمباني ومجموعات المباني الفردية، والمناطق الطبيعية التي تهددها الانحطاط والتدهور أو الخراب وأنها توفر أيضاً فرص العمل والتدريب في ترميم وحفظ التراث .
2.5.2.3 الشركات ذات المسئولية المحدودة:
يمكن للشركات الراعية تأكيد وجودها في السوق أو تحسين صورتها العامة من خلال الانضمام إلى ترتيبات شراكة رفيعة المستوى تستهدف حماية وحفظ أصول التراث العمراني والتي يمكن تطويرها لأغراض تجارية (*Hill, 1997, P.11*).
مثال (شركة Naamloze– أمستردام): أدى التهديد من إعادة تطوير شاملة في أمستردام في عام ١٩٥٠ إلى العمل على حماية وحفاظ وإنقاذ المباني التاريخية، حيث قامت مجموعة من رجال الأعمال بتأسيس شركة ذات مسئولية محدودة تسمى (*Naamloze Vennootschap*) في عام ١٩٥٦ للحفاظ على المباني التاريخية، ويتكون رأس مال الشركة من المساهمين من أشخاص ومجتمعات وشركات وبنوك، وتمكنت الشركة منذ إنشائها وحتى الآن من الحفاظ على عدد من المباني التراثية وإحياء عدد من المباني المتدهورة (*Eggenkamp, 2002*).

2.5.2.4 الصناديق الدوارة أو المتجددة:
يوفر الصندوق الدوار أو المتجدد أداة استباقية للمحافظة على التراث العمراني من خلال شراء العقارات المهددة بالانقراض وتجديدها أو بيعها للمستثمرين (*Costonis, 1997*). ومبدأ الصناديق الدوارة هو أن يتم استرداد رأس المال المستثمر في خاصية واحدة من خلال بيع أو السماح لتحسين البناء، لذلك يمكن إعادة تدوير المال في إدخال تحسينات على خاصية أخرى، وبالتالي فإن الصندوق المتجدد هو تجميع لرأس المال وخلق محفظة لنشاط معين مثل حفظ التراث، مع تقييد أن يتم إرجاع الأموال إلى الصندوق لإعادة استخدامها لأنشطة مماثلة (*Delvac et al, 1997*). ويمكن تكوين رأس مال الصندوق من خلال المنح المقدمة من المؤسسات المحلية والشركات أو الوكالات الحكومية، وينبغي إدراج الصندوق تحت إدارة القطاع الخاص باعتبارها غير ربحية، ومعفاة من الضرائب،وتعد الصناديق الدوارة هي الأكثر فعالية في حماية التراث خصوصاً عندما تستهدف المناطق أو الخصائص التي أهملت من قبل القطاع الحكومي.
مثال (صندوق التراث المعماري - المملكة المتحدة): يعمل صندوق التراث المعماري

بشكل فعال كصندوق متجدد على مدى ٣٠ عاماً، حيث ارتفعت قيمة الصندوق من مليون جنيه استرليني إلى ١٣ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥ وقدمت المؤسسة منح بمقدار ٤ ملايين وقروضاً أكثر من ٨٢ مليون ويقوم الصندوق بتنفيذ مشاريع متعددة لحماية التراث العمراني، وهو يعمل كصندوق متجدد من خلال استعادة وإعادة تأهيل المباني.

2.5.3 اتفاقيات التراث:

يعرف اتفاق التراث بأنه عقد ملزم قانوناً ويهدف إلى ضمان الحفظ طويل الأجل للتراث العمراني، ويتم توقيع الاتفاقيات لفترات زمنية طويلة، وبالتالي فهي ملزمة لأصحاب المصلحة والمشتركين في العقد حاضراً ومستقبلاً،ويحدد الاتفاق أيضاً نهج لاستعادة أو إدارة الممتلكات ويمكن أن يوفر للمالك الحصول على حوافز مثل تخفيضات ضريبية على الأراضي، ومنح وتنازلات.

2.5.4 الاستغلال التجاري للتراث:

طريقة أخرى لجمع تمويل مشاريع حفظ وحماية التراث العمراني، يجرى تطبيقها من قبل بعض الدول الأوروبية مثل كرواتيا (*Antolovic, 2001*)

هو الاستغلال التجاري للتراث،ويشمل فرض رسوم على استخدام صور الممتلكات الثقافية أو إيجارها لأغراض تجارية، والاستغلال التجاري يدعم ذاتية التمويل والتي تعرف بأنها "البحث في إمكانية استغلال العناصر والمكونات القائمة والطاقات الكامنة في المشروع للحصول على التمويل الذاتي

2.5.5 المنظمات الدولية والإقليمية:

تؤدي المنظمات الدولية والإقليمية دوراً مهماً في تمويل مشاريع حفظ وحماية التراث العمراني، فالعديد من المباني والمواقع التراثية تم تمويلها من خلال المنظمات الدولية، كما أن المنظمات غير الحكومية الدولية تستطيع مساعدة الحكومات والسلطات المحلية فيما يلي (*Martin, 2003*): دعوة المجتمع الدولي والحكومات والوكالات والشركات العالمية للحصول عى درجة أعلى من الأولوية لتمويل الحفظ، جلب القضايا المحلية والوطنية إلى الساحة الدولية، وتقديم المساعدة التقنية ليس فقط في إدارة الموقع التراثي ولكن أيضاًً في تأمين التمويل اللازم وبناء الأمن المالي بطرق تنمية القدرات، وأيضاً تساعد على رفع وتوفير الأموال، كما أنها تعمل كوسطاء في شراكات جديدة،وفيما يلي نتناول أهم المنظمات الدولية والإقليمية ودورها في تمويل مشاريع حفظ وحماية التراث :

منظمة اليونسكو: أنشئت اليونسكو في نوفمبر ١٩٤٥، وتهدف إلى بناء حصون السلام في عقول البشر عن طريق التربية والعلم والثقافة والاتصال وتعمل على تحقيق رؤية متكاملة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحقيق التقدم المادي، وتصدرت جهود اليونسكو المساعي الدولية لحماية التراث المادي وغير المادي فوضعت عدداً من المواثيق والمعاهدات الدولية التي تتعلق بصون وحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي والطبيعي.

المجلس الدولي للآثار والمواقع: منظمة دولية حكومية يقع مركزها في باريس، وإنشائه اليونسكو في عام ١٩٦٥ ويتمثل دوره في تعزيز تطبيق نظرية صون التراث المعماري والأثري ومنهجياته وتقنياته العلمية، ويقوم نشاطه على مبادئ ميثاق البندقية ١٩٦٤.

الصندوق العالمي للآثار: تأسس الصندوق العالمي للآثار في عام ١٩٦٥ كمنظمة دولية غير ربحية مقرها في نيويورك ولندن ومركز إقليمي في باريس وهو يتلقى طلبات المساعدة المقدمة من الأطراف المعنية في جميع دول العالم، بما في ذلك الأفراد والمنظمات والهيئات الحكومية، من أجل المحافظة على مواقع التراث الثقافي.

الاتحاد الأوروبي : وفرت المعاهدة المنشئة للاتحاد الأوروبي ١٩٩٣ الأساس القانوني للأنشطة المتعلقة بصون وتعزيز وحماية التراث الثقافي حيث نصت المادة ١٥١ على أن الاتحاد يجب أن يدعم ويكمل الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء من أجل الحفاظ على التراث الثقافي .

مؤسسة الآغاخان للثقافة: وهي وكالة ثقافية لشبكة الآغاخان للتنمية وأنشئت رسمياً في عام ١٩٨٨ في جنيف كمؤسسة خيرية خاصة لإدماج وتنيسق المبادرات المختلفة للأمير آغاخان فيما يتعلق بتحسين الحياة الثقافية وبصفة خاصة البيئة المبنية، وأحد أهم برامجه هو برنامج دعم المدن التاريخية الذي أنشئ ١٩٩١ لتنفيذ مشاريع الترميم وإعادة التنشيط الحضري في مواقع تتسم بالأهمية الثقافية في العالم الإسلامي.

ثالثاً- قضايا تمويل التراث العمراني والحاجة إلى إطار إستراتيجي

بعدما تناولنا فيما سبق مفهوم التراث العمراني وأهميته وسياسات الحفاظ عليه وشروط ومتطلبات تقديم التمويل المالي والتقني، نتناول فيما يلي أهم القضايا والتحديات التي تواجه التمويل بوجه عام، ومتطلبات وعناصر الإطار الإستراتيجي المقترح لحفظ وصون التراث العمراني.

3.1 قضايا تمويل التراث العمراني:

هناك عدد من القضايا والتحديات التي تواجه عمليات تمويل التراث العمراني، منها ما يتعلق بتحديات التمويل الحكومي وتمويل القطاع الخاص، وعدم الرغبة في تقديم مساعدات، وعدم وجود خطة ممنهجة لتحديد الاحتياجات التمويلية، وعدم وضع تقدير فعال لتكاليف المشروع، بالإضافة إلى عدم تجنب التكاليف غير الضرورية، وعدم تصنيف المباني التاريخية، والقدرة المحدودة لسوق العقارات، وازدواجية الدعم، وعدم وجود خطة للترويج، وبطء عملية تقديم التمويل، وعدم وجود محفزات استثمارية للجهات الداعمة، وقضايا أخرى عديدة نتناولها فيما يلي.

3.1.1 عوائق التمويل الحكومي:

تناولنا فيما سبق، محدودية التمويل الحكومي والتحديات التي تواجه قدرة الحكومات على تقديم التمويل اللازم لحفظ وصيانة المباني والمواقع التراثية. وخلصنا إلى أن أهم التحديات التي تواجه التمويل الحكومي تتلخص فيما يلي:

التمويل الحكومي محدد بأهمية المشروع للمجتمع مما يتأثر بقرارات الدولة من استمرار أو وقف للمشروع.

العجز الحاد في الموارد المالية الحكومية بسبب عدم وجود التمويل الكافي لتمويل مشروعات ترميم وحفظ وصيانة التراث العمراني بالإضافة إلى تكلفتها الكبيرة نسبياً الضغوط المتضاربة على الموارد المحدودة للدولة.

إصدار عدد من القرارات قصيرة الأجل للحفاظ على التراث العمراني وهذه القرارات سوف يكون لها عواقب وخيمة على التراث العمراني على المدى البعيد.

3.1.2 عوائق الاستثمار الخاص في التراث العمراني:

تنطوي المحافظة على التراث العمراني على مجموعة من القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وكل منها يحتاج إلى أن يؤخذ بعين الاعتبار في ضوء الحاجة إلى إيجاد التمويل اللازم للحفاظ على القيم التراثية. وعملية إشراك القطاع الخاص في تمويل التراث العمراني تعوقها مجموعة من المصالح المختلفة، فمن جهة تنظر السلطات في المقام الأول إلى القيم الثقافية في أعمال الصيانة والحفظ والقطاع الخاص ينظر إلى هدف مهم بالنسبة له وهو تحقيق - على الأقل - الحد الأدنى من الربحية في حين تكون القيم الثقافية أقل أهمية بالنسبة له، وهذا يمكن معالجته إما من خلال تقليل التكاليف أو تعزيز القيم التجارية لتحقيق التوازن بين الأهداف المختلفة من جهة السلطات وتطلعها إلى الحفاظ على القيم التراثية ومن جهة أخرى القطاع الخاص ورغبته في تحقيق أرباح.

وضمن إطار مستدام، يجب إخراج القيم التراثية من دائرة صراع المصالح من خلال التفاوض بين السلطات والقطاع الخاص حيث تكون المنفعة العامة من الأهداف الرئيسية في عملية إشراك القطاع الخاص هي الحفاظ على التراث العمراني، لذلك هناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين احتياجات جميع الأطراف المعنية: السلطات العامة، ومصالح القطاع الخاص، وعامة الجمهور. وهذا يمكن تحقيقه من خلال:

أولاً: إتاحة أجواء مواتية لإطلاق مشاريع مشتركة تتعلق بالتراث العمراني.

ثانياً: إجراء الحوافز المالية المتاحة، لضمان أن آليات الحماية والتعزيز يمكن أن توجه بشكل أكثر تحديداً.

3.1.3 عدم رغبة مؤسسات الائتمان في تمويل عمليات الحفظ:

يتلقى دور ومشاركة المصارف والمؤسسات المالية في مساعدة الاقتراض من أجل حماية وتطوير أصول التراث اهتماماً متزايداً، فالروابط بين المحافظة على التراث والتنمية الاقتصادية لاسيما في سياق تعزيز السياحة، لا يزال في مراحله الأولى، مما يؤدي بالبنوك إلى توخي الحذر في تمويل مشاريع الحفاظ على التراث العمراني، وهناك عدد من المعوقات التي تقف أمام الاستثمار الخاص في عملية إعادة التأهيل ، فمؤسسات الائتمان مثل البنوك قد تكون مترددة في إقراض المال للمباني التراثية القديمة للمساعدة في عملية حفظ وحماية وإعادة التأهيل، وهذا يرجع إلى وجود مخاطر عديدة للمباني القديمة بالمقارنة مع المباني الحديثة، لذلك فهناك حاجة إلى إيجاد إطار أكثر ملائمة لعملية إعادة تأهيل السوق، والتي يمكن أن تكون لها فوائد اجتماعية واقتصادية وثقافية عند تطبيقها على حماية التراث العمراني وحفظ قيمته التاريخية.

3.1.4 عدم تصنيف المباني التاريخية بطريقة منهجية:

غالباً ما تكون عملية الحفاظ والترميم غير عادلة وغير واقعية لعدة أسباب منها عدم تصنيف المباني التاريخية بدقة ووضوح، مما يؤدي إلى توجيه التمويل والاهتمام إلى مشاريع أقل أهمية تاريخية وتهمل مشاريع أخرى أكثر أهمية.

وتعد عملية تصنيف المباني التاريخية مهمة في عملية الحفاظ؛ حيث إنها تضمن تحقيق توازن بين قيمة المباني التراثية وعملية الحفاظ عليها بحيث لا يكون هناك تعظيم لمبنى أقل قيمة على حساب مبنى أكثر قيمة، وحتى يمكن تحقيق عملية حفاظ حضري متواصلة .

3.1.5 عدم دقة تحديد الاحتياجات التمويلية:
من الأهمية تحديد الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروع الأثري لضمان عدم تأخير التمويل للمشروع في أي مرحلة من مراحله، وتمر عموماً هذه العملية بعدة خطوات، كالتالي :
تحديد ووضع خطة للعمل بشكل تفصيلي.
تحديد خطة وجداول إمداد المشروع باحتياجاته الشهرية من المواد والقوى البشرية والمقاولين الفرعيين بالاستناد إلى خطة العمل المقررة.
تحضير جداول الإنفاق الشهرية بالاستناد إلى خطة العمل، وإلى أساس جداول إمداد المشروع باحتياجاته الشهرية من المواد والقوى البشرية والآلية.
تحضير جداول العائدات الشهرية والدخل للمشروع بالاستناد إلى خطة العمل وشروط العطاء.
تحضير جداول الاحتياجات التمويلية للمشروع وبالتالي تحديد هذه الاحتياجات.
3.1.6 عدم فعالية تقدير تكاليف المشروع:
من أهم التحديات التي تواجه تمويل التراث العمراني عدم تقدير تكاليف المشروع بشكل دقيق وفعال، وعموماً تنقسم التكاليف إلى تكاليف مباشرة وغير مباشرة وإضافية. والتكاليف المباشرة هي: "تلك العناصر التي يمكن تتبعها وتخصيصها وقياسها وتحميلها لوحدة منتج معين وتقوم بينها وبين الإنتاج علاقة مباشرة وارتباط قوي" وتشمل التكلفة المباشرة كافة التكاليف الخاصة بالعمالة والمعدات والموارد ومقاولي الباطن ولكنها لا تشمل حساب التكاليف الإدارية للموقع أو التكاليف الإدارية للمركز الرئيسي للشركة .
وتشمل التكاليف المباشرة تكليف العمالة الذاتية وهي تكلفة جميع أنواع العمالة اللازمة لتنفيذ بنود المشروع ويتم حسابها على أساس إنتاجية العامل وتكاليفه خلال العام، وتكاليف التشغيل للأدوات والمعدات وهي "التكاليف الخاصة بتشغيل الأدوات والمعدات المملوكة للشركة أو تكلفة إيجار هذه المعدات من الخارج ومقاول الباطن وهي "تكلفة الأعمال التخصصية التي يتم إسنادها لمقاول من الباطن مضافاً إليها نسبة الربحية للمقاول الرئيسي وكذلك المخاطر التي يتحملها عن العمل .
أما التكاليف غير المباشرة فهي: "تلك العناصر التي يصعب تتبعها وتخصيصها وقياسها وتحميلها لوحدة منتج معين أي أنها عبارة عن بنود التكاليف التي تصرف من أجل وحدة إنتاج معينة ولا توجد بينها وبين الوحدات المنتجة علاقة مباشرة".

3.1.7 عدم تجنب التكاليف غير الضرورية:
تعوق التكاليف غير الضرورية مشاريع حفظ وحماية التراث العمراني لسببين.
الأول :لأنها تؤدي إلى عجز في الميزانية.
والثاني: لأنها تعوق سير المشروع في المواعيد المحددة. وتعرف التكاليف غير الضرورية بأنها "التكلفة التي لا تؤثر في زيادة كفاءة عناصر المشروع الأساسية من الاستخدام أو العمر الافتراضي أو الجودة أو شكل المنتج النهائي مع الوضع في الاعتبار ضرورة التوافق بين العمر الافتراضي ومكونات البديل" وهناك عدد من الأشكال للتكاليف غير الضرورية منها :

تكاليف غير ضرورية للعنصر: وهو ما ينتج عن استعمال عنصر يمكن الاستغناء عنه أو استعماله بصورة مبالغ فيها.
تكاليف غير ضرورية للموارد: وتنتج عند استخدام مادة ذات كفاءة غير متوافقة وتزيد عن المتطلبات الوظيفية للمحتوى المحيط.
تكاليف غير ضرورية نتيجة لضعف قابلية التنفيذ: وتنتج عند استخدام أفكار ذات قابلية ضعيفة للتنفيذ والتي يستتبعها توافر عمالة خاصة وتقنيات عالية لها مما يظهر أثره بوضوح على التكلفة.
تكاليف غير ضرورية نتيجة لدورة حياة المشروع: وتنتج من استعمال عناصر تتطلب صيانة دورية مما يمثل زيادة في التكلفة.
تكاليف غير ضرورية نتيجة لضعف الاستغلال: نتيجة عدم استغلال استثمار متاح بدون زيادة تذكر في التكاليف مقارنة بحجم الفائدة.

وهناك عدد من الأسباب والعوامل التي ينتج عنها ظهور تكلفة غير ضرورية منها نقص المعلومات ونقص أتعاب التصميم والظروف المؤقتة وقلة الأفكار ونقص الوقت والعادات والسلوكيات والتغيير في التقنية وعدم وجود تنسيق جيد والقوانين وتغيرات في متطلبات المالك وعدم وجود مقاييس للقيمة.

3.1.8 القدرة المحدودة لسوق العقارات.

تؤثر القدرة المحدودة لسوق العقارات على تقدير القيمة الحقيقية للتراث العمراني وتنعكس بالتالي على عدم القدرة في تشجيع وتوفير مصادر كافية لتمويل مشاريع الحفظ والحماية لمباني ومواقع التراث، مما يجعل الجهات المسئولة عن الحفاظ والترميم من حكومات ومنظمات مجتمع مدني وهيئات غير حكومية عاجزة عن توفير الماديات التي تكفل تكاليف الحماية والترميم للمنشآت التراثية خصوصاً مع زيادة أعدادها. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الأسر والأفراد أصحاب المباني والعقارات التراثية تعد من فئة محدودي الدخل ليس لهم سوى الراتب الوظيفي في حين يبلغ قيمة هذه العقارات الملايين، لذلك فهم في حاجة ملحة لاستثمار هذه العقارات لتحسين مستواهم المادي، وعلى هذا يلجأ العديد منهم إلى هدم وإزالة هذه المباني التراثية وبناء الأبراج والعقارات الجديدة للحصول على عائدات واستثمارات بالملايين .

3.1.9 ازدواجية الدعم:

يقوم عدد من الدول بتفويض المسئولية عن حفظ وحماية التراث العمراني لعدد من الوكالات التابعة للدولة، مما ينتج عنه ازدواجية للجهود وهذا يتناقض مع محدودية الموارد المتاحة للحماية،لذلك من الأهمية ضمان عدم وجود ازدواجية للجهود وأن جميع الأطراف المعنية تعمل بطريقة منظمة ومتماسكة، ويمكن تحقيق هذا من خلال:
التنسيق والترتيب بين جميع الجهات المعنية بما في ذلك الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات الخاصة والشركات والمنظمات الدولية.
الشراكة التنسيقية من أجل تجنب ازدواجية الجهود واستغلال الموارد المالية بشكل جيد للحفاظ على مشاريع متعددة للتراث العمراني.

3.1.10 بطء عملية تقديم التمويل:

تتبع المنظمات والهيئات والجهات المانحة عدداً من الخطوات لاعتماد والموافقة على التمويل، مما يؤدي إلى طول فترة الحصول عليه، وهناك ثلاثة مراحل رئيسية لتشغيل

برنامج التمويل، أولاً يتطلب برنامج التمويل ذاته إذناً محدد من خلال التشريع والتنظيم، ثانياً، سوف يتطلب نظاماً لاختيار المستفيد المناسب وتخصيص الأموال، ثالثاً ينبغي أن يكون لها أسس علمية لتقييم ولرصد كيفية استخدام المتلقي للأموال. وعموماً يجب على الجهة المسؤولة إنشاء الأنظمة التي تؤدي إلى تسريع عملية تقديم المنح منها تحديد العمليات الإدارية (أحكام تطبيق والمواعيد النهائية، وإجراءات الطعن)، وتحديد الأنشطة المؤهلة للحصول على المساعدات، والمدة والتخلص من المساعدة، ومطابقة متطلبات الصندوق وغيرها من الالتزامات، وعملية رصد واستعراض تحديد الأداء (*Robert, 2006, P.78*).

3.1.11 عدم وجود محفزات للجهات الداعمة:

لعل عدم وجود خطة دقيقة لتحفيز الجهات الداعمة المحلية والدولية يعد من معوقات وتحديات توفير تمويل الحفاظ على التراث العمراني، لذلك يجب على الحكومات تقديم مجموعة متنوعة من التحفيزات للجهات الداعمة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، ولفت انتباه المجتمع الدولي بأهمية التراث الوطني وحاجته للتمويل من أجل بقائه للأجيال القادمة، وهذا يتطلب وجود خطة لترويج أهمية التراث.

3.1.12عدم وجود خطة للترويج:

أيضاً من القضايا الرئيسية التي تواجه تمويل التراث العمراني عدم وجود خطة لترويج التراث وإظهار أهميته على المستوى المحلي والدولي، وتوعية الجهات الداعمة بمهددات وتحديات بقاء التراث وضرورة تقديم الدعم المالي له.

3.2 الإطار الإستراتيجي:

بعدما تناولنا فيما سبق قضايا وتحديات تمويل التراث العمراني، وتناولنا آليات المعالجة وصياغة الحلول، نتحدث فيما يلي عن وضع إطار إستراتيجي مبدئي لحماية التراث العمراني يعتمد في الأساس على العناصر الأساسية لحماية حفظ وصون التراث العمراني، ويسعى هذا الإطار إلى:

تحديد ووضع الأولويات المتفق عليها عالمياً لحماية التراث العمراني، والتي سوف تساعد المجتمعات المحلية والهيئات والمؤسسات لتطوير خطط العمل القائمة حول مجموعة مشتركة من الأهداف ، والتي سوف تساعد في زيادة التعاون والشراكة، والحد من الازدواجية ومعالجة الثغرات وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات .

تعزيز التعاون على نطاق تنسيق الموارد المالية الشحيحة لمعالجة تلك الأولويات، وأخذ قضايا التمويل بعين الاعتبار.

تقديم إطار عمل مشترك يمكن من خلاله بلورت جهود كل الأطراف سواء الحكومية أو القطاع الخاص في الحماية، من خلال تحديد القضايا ذات الأولوية وتعزيز تطوير الإستراتيجيات وخطط العمل.

وفيما يلي نتناول ثلاثة عشر عنصراً أساسياً لبناء الإطار الإستراتيجي:

3.2.1 تنسيق الدعم:

يقوم عدد من الدول بتفويض المسئولية عن حفظ وحماية التراث العمراني لعدد من الوكالات التابعة للدولة، مما ينتج عنه ازدواجية للجهود وهذا يتناقض مع محدودية الموارد المتاحة، لذلك من المهم ضمان عدم وجود ازدواجية للجهود

وأن جميع الأطراف المعنية تعمل معاً بطريقة منظمة ومتماسكة. كما أن هناك تناقضات في الطريقة التي يتم بها تحديد الهياكل المدرجة في سجل المنشآت المحمية وهذه التناقضات يكون لها تأثير على إدارة مخططات المنح في مختلف أنحاء الدولة. على سبيل المثال، يستند مبدأ تخصيص التمويل للسلطات المحلية على عدد من الهياكل المحمية في منطقة معينة والهياكل المحمية فقط هي المؤهلة للحصول على الدعم، ومع ذلك تشير الأدلة بأن هناك اختلافات واسعة بين مستويات التمويل المتاحة للهياكل المحمية في مناطق السلطة المحلية المختلفة، وبالتالي فمن المتصور أن يكون هناك جزء غير مستخدم من التمويل في بعض المناطق، مع وجود طلب مفرط في مناطق أخرى، وهناك أيضاً تناقضات في شروط الدعم، ورصد الأعمال ومستويات التمويل، والحصول على منح المعونة والمعلومات في خطط أخرى (*Michael, 2003*).

وتشير النتائج إلى ضرورة التنسيق وإنشاء خطوط رسمية للاتصال والتعاون بين جميع الوكالات العاملة في هذا القطاع، ومنها، تقديم لمحة عامة عن مواقع التراث والتي من شأنها أن تساعد في تحديد الثغرات ومجالات الازدواجية، ووضع الأولويات الوطنية والإقليمية، وتحقيق مستويات أعلى من الحفظ، وخفض التكاليف الإدارية وتسهيل نقل المنح غير المستغلة بين مختلف مناطق السلطة المحلية.

3.2.2 تسجيل وتوثيق المباني والمواقع التراثية:

يعد تسجيل وتوثيق المباني والمواقع التراثية في غاية الأهمية لحمايتها؛ لأنها تساعد على حصر تلك المباني ودراستها وتصنيفها على حسب احتياجها لأعمال الصيانة، فهناك مواقع تراثية قائمة ولكنها تحتاج إلى مساعدة من أجل الحفاظ على سلامتها، ومواقع تراثية مهددة بالفعل. وتوجد عدة طرق مختلفة لتوثيق وتسجيل البيئات التراثية تتم منفردة أو بصورة متكاملة منها: المساحة التصويرية (*Photogrammetric*)، والاستشعار عن بعد (*Remote Sensing*)، ونظام تحديد المواقع العالمي (*GPS*)، والمساحة المستوية (*Land Survey*)، ونظم المعلومات الجغرافية (*GIS*) فيجب إنشاء قاعدة بيانات حاسوبية لتوثيق وتسجيل التراث العمراني ، ويجب أن تعتمد في الأساس على النقاط التالية:

اعتماد أفضل الطرق والأساليب الحديثة في تسجيل وتوثيق المباني والمواقع التراثية.

أخذ العوامل الاجتماعية والمكانية بعين الاعتبار عند التسجيل والتوثيق.

3.2.3 دقة تصنيف التراث العمراني:

يجب ترتيب وتصنيف التراث العمراني بطريقة ممنهجة ودقيقة تعتمد اعتماداً أساسياً على معايير وأسس علمية وعملية للمباني والمواقع التراثية ومن ثم ترتيبها ترتيباً علمياً دقيقاً بحيث يمكن التعامل معها وفق هذا الترتيب وتقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة للحفاظ والترميم وصيانتها، ولعل دقة ومنهجية التصنيف تساعد على تحقيق هدفين أساسيين لحفظ التراث العمراني وهما:

الأول: تحقيق التنمية العمرانية المستدامة لمواقع ومباني التراث العمراني والإسهام في تحقيق استمرارية التراث ومنع تدهوره للوصول إلى تنمية مستدامة على المستوى الوطني والدولي.

الثاني: توجيه التمويل للأماكن الأكثر عرضه للخطر والأكثر أهمية تاريخية.

ولعل الوعي بالمبادئ الأساسية لتصنيف المباني التراثية يحقق التوازن بين قيمة المباني

وعملية الحفاظ، فعلى مدى عدد من السنوات أهم لعدد من المباني التراثية التي تحمل مجموعة من القيم التاريخية والعمرانية والاجتماعية والدينية لعشرات السنين إلى أن تهدمت تماماً في حين يحظى بعض المباني الأقل أهمية والأحداث تاريخياً والأقل قيمة بالاهتمام والتمويل والدعم الفني. ونظراً لاختلاف قيمة المباني التراثية من منطقة إلى أخرى ومن دولة لأخرى لذا يجب على الحكومات والجهات المعنية أن تضع معايير وأسس تتفق مع القيمة التاريخية للمباني، ويمكن تحقيق هذا من خلال:

توثيق وتسجيل جميع المباني التاريخية وتصنيفها من حيث قيمتها التاريخية والعمرانية والاجتماعية.

تحديد العناصر الأساسية للتراث العمراني داخل الدولة وبكل منطقة مع الأخذ في الاعتبار العناصر البيئية والثقافية المحلية المشتركة والتي تسهم في تشكيل الطابع العمراني بكل منطقة ومدينة مما يساعد على تحديد قيمها المختلفة.

3.2.4 تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التراث العمراني:

من الأهمية أن يشمل الإطار الإستراتيجي وضع خطة فعالة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وتمويل حفظ وحماية التراث العمراني، وهناك نوعان من الطرق الرئيسية التي يمكن للحكومات أن تتخذها لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التراث العمراني.

الأول :ينطوي على سياسات وتدابير لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في التراث العمراني وهو ما يسمى بالنهج الديناميكي.

والثاني : مستمد من حقيقة أنه بدون الدعم الحكومي، قد يقرر القطاع الخاص بأنه ليس هناك ما يبرر الاستثمار اقتصادياً، وبالتالي خلق الحاجة إلى حوافز وإعانات مالية وهذا ما يسمى بنهج الدعم. (*Robert, 2006, p.14*). وهذا يكون فعال في تشجيع الاستثمار، على سبيل المثال، اعتمدت بعض الدول آليات لسياسات تركز على المجالات ذات الاهتمام المعماري والثقافي والتاريخي، وذلك باستخدام شكل من أشكال الشراكة مع القطاع الخاص من أجل الحصول على الأموال اللازمة لحفظ التراث. وتشير الدلائل والدراسات إلى أن مثل هذه البرامج يمكن أن تولد ستة أضعاف الاستثمار العام، من خلال شركاء القطاع الخاص أو من مصادر أخرى.

3.2.5 زيادة الوعي:

اعتماد إستراتيجيات الوعي المعلوماتي، والتي يمكن أنت كون حافا مهماً من مصلحة المجتمع في تعزيز سبل الحماية، والدعم السياسي، والحفاظ على التراث.

عدم وقوف هذه الخطة على تعزيز الوعي فقط بل يجب أن تشمل المشاركة المجتمعية الفعلية في حماية التراث العمراني.

3.2.6 المشاركة المجتمعية:

تعد المشاركة المجتمعية من أهم مبادئ عمليات الحفاظ على التراث العمراني وذلك للأسباب التالية :

إسهامها الفعال والمؤثر في توعية الناس بأهمية عمليات الحفاظ على التراث العمراني وفوائدها.

دورها في جعل عملية الحفاظ على التراث العمراني والمواقع التي تتم المحافظة عليها جزء من حياة الناس مما يسهل عملية المحافظة عليها وصيانتها وعدم تخريبها والشعور بأنها ملك لهم وليست مجرد مشاريع دخيلة.
تسهم عملية المشاركة المجتمعية في معرفة حاجات الناس الفعلية في مواقع الحفاظ على التراث العمراني ومطالبهم ومحاولة تلبيتها من خلال مشاريع الحفاظ.
3.2.7 التحالف الإستراتيجي من أجل حماية التراث:
يمكننا أن نستخدم مفهوم التحالف الاستراتيجي لحماية وحفظ التراث العمراني ولإيجاد التمويل اللازم لعمليات الحفاظ على المباني والمواقع التراثية فيمكن لشركتين أو منظمتين أن يقيما علاقة تعاون لتمويل مشروع معين. ويمكننا أن نحدد ثلاثة شروط لإنجاح هذا التحالف الاستراتيجي.
الشرط الأول : وجود مشروع محدد يحتاج إلى تمويل .
والشرط الثاني: وجود علاقة بين الطرفين تكون مبنية على تبادل المعلومات والخبرات والتقنيات من أجل تحقيق أهداف التحالف، والشرط الثالث وجود عقد ملزم للطرفين يلتزم من خلاله كل طرف بأداء المهام الموكلة إليه وبتقديم التمويل المتفق عليه.
3.2.8 دعم المشروعات الثنائية:
تعد المشروعات الثنائية في غاية الأهمية لتوفير الدعم المالي اللازم خصوصاً لو كان المبلغ المالي كبيراً، وهي تقوم في الأساس على الاشتراك والتعاون بين جهة داعمة وأخرى، وقد تكون بين جهة حكومية وأخرى خاصة أو جهة محلية مع جهة دولية،ويعد دعم المشروعات مهم لتخفيف عبء الدعم، والإسهام في توفير التمويل اللازم، ومن ثم الإسهام في الحفاظ على التراث العمراني، لذلك يجب على الحكومات تشجيع المشروعات الثنائية لتوفير الدعم المالي.
3.2.9 التعاون الثنائي بين الدول:
يعرف التعاون الثنائي بين الدول بأنه تقديم مساعدات متبادلة بين دولتين تقوم فيها دولة غنية بمساعدة دولة نامية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وغيرها، ومن أمثلة على ذلك ما تقدم به ألمانيا من خلال المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية بدعم الدول النامية، وإنجلترا من خلال وزارة التنمية لما وراء البحار، وكندا من خلال الهيئة الكندية للتنمية، والدنمارك من خلال الهيئة الدانمركية للتعاون، والولايات الأمريكية من خلال الهيئة الأمريكية الدولية للمساعدات .
3.2.10 التنسيق والشراكة:
تسمح شراكات التمويل بالجمع بين مختلف مستويات الحكومة مع أصحاب المصلحة الآخرين من منظمات غير حكومية وهيئات غير هادفة للربح وكيانات وشركات وأجزاء أخرى من القطاع الخاص من المشاركة في مخاطر وعوائد إستراتيجيات الحفاظ على التراث العمراني، وتعرف الشراكة بأنها : "التفاهم بين أطراف مختلفة على العمل بصورة مشتركة بغية إنجاز مهمة معينة ذلك عبر جمع ودمج الخبرات والتخصصات اللازمة والمتوافرة لمعالجة مشكلة ما ولتحقيق ذلك تركز أطر الشراكة على النتائج، في حين تستخدم الموارد والصلاحيات في شكل تعاون متكامل ، ويتم تصميم أطر الشراكة بهدف توزيع الأعمال والمخاطر بين الأطراف المختلفة وذلك حسب القدرات والخبرات المتوافرة".

(*Adsetts, 1989, P.7*). ومن أجل الإحاطة بعملية الشراكة لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأساسية التي تمكن من اجتياز الحواجز الموجودة مثل: توفير البيئة الاجتماعية والسياسية التي تشجع المستثمر، وتوفير المعلومات الخاصة بشروط الاستثمار، وإقامة مناخ ملائم لتنمية الشراكة ، واتخاذ إجراءات من شأنها دعم المستثمرين وأن تكون أكثر جاذبية من تلك المعروضة.
وتتطلب الشراكة تطبيق مبادئ الانفتاح والشفافية، ودقة تحديد الأهداف وتأسيس القرار على تفاوض ومعلومات دقيقة، ونشر الوعي بأهميتها، وتحديد الاحتياجات وحصر الموارد والأنشطة وتصميم المشروع وإدارة برنامج الشراكة بالصورة المثلى التي تحقق الأهداف المرجوة من الشراكة وهناك أنواع مختلفة من الشراكة منها الشراكة مع الدول الأجنبية، والشراكة مع القطاع الخاص، والشراكة مع المنظمات الدولية المانحة، ويجب على الدول التي هي في طريقها إلى إيجاد شراكات دولية هادفة:
وضع ميزانية مالية محددة وبرامج تنمية وتطوير محددة بدقة.
حصر المناطق التراثية التي تحتاج إلى تمويل.
الاستعداد للمشاركة الفعلية في تحقيق أهداف الشراكة والتعاون في التنفيذ والإدارة.
الاستعداد أيضاً في الاستثمار المشترك.

3.2.11 تقديم المساعدة التقنية:

توفير المعرفة والمساعدة التقنية يعد أداة مهمة لحفظ التراث، ويمكن توفيرها لمالكي العقارات من قبل الأشخاص ذوي المهارات والخبرات ذات الصلة إما مجاناً أو لقاء رسوم مدعومة، ويمكن تقديم الخدمات من قبل المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية.

3.2.12 الإعلام التمويلي:

يجب على الحكومات وخلال وضع إستراتيجيات حماية وحفظ التراث العمراني أن تضع خطة للإعلام التمويلي تركز على توعية المجتمعات المحلية بأهمية التراث ، وإظهار أهمية التراث العمراني للمجتمع الدولي، وضرورة توفير الدعم المالي.

3.2.13 وضع إطار قانوني مناسب:

يجب وضع إطار قانوني مناسب لتوفير المعايير والأسس القانونية لدعم تمويل مشاريع حفظ وصيانة التراث العمراني من مباني ومواقع تراثية، ويجب أن يعتمد هذا الإطار على:
إقرار ووضع قانون خاص بحماية التراث العمراني وتنميته.
وضع الأسس القانونية لتمويل مشاريع حفظ التراث العمراني.
تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي.
رأينا فيما سبق عدداً من القضايا الرئيسية لتمويل التراث العمراني والتي شملت أهم التحديات التي تقف كحجر عثرة أمام تقدم مشاريع حفظ وحماية المباني والمواقع التراثية، من خلال تناول مفهوم التراث العمراني وتصنيفه وأهميته وسياسات الحفاظ عليه والقوانين والتشريعات الدولية والوطنية التي اهتمت ببقائه وتنميته. وأيضاً تم تناول أشكال وتعريف تمويل التراث العمراني ومحدودية التمويل الحكومي والبدائل المناسبة. إلى أن تم عرض قضايا التمويل وصياغة الحلول العملية اللازمة لمعالجة تلك القضايا، ووضع تصور لإطار إستراتيجي من أجل حماية وحفظ التراث العمراني.

الفصل الرابع
مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية

يتواجد الفقر بشكل واسع النطاق على المستوى العالمي على الرغم من ذلك يقال أنه إذا استمر الاتجاه الحالي لن تتحقق أهداف التنمية خلال الألفية في معظم الدول ولا يتم تنفيذ قرارات المجتمع الدولي بشكل مرضٍ على الإطلاق وذلك بسبب عدم وجود إرادة سياسية.

ويتطلب الحق في التنمية تضمين عملية محو الفقر بشكل صريح كهدف من أهداف إستراتيجية التنمية. ويجب أن تهتم هذه الإستراتيجية اهتماماً خاصاً بالحاجة إلى تحديد صور الفقر الخطيرة والشديدة يتفاعل السلام والتنمية مع بعضهما البعض.

وفي المنطقة اليورومتوسطية – وبصفة خاصة في الدول اليورومتوسطية الجنوبية والشرقية – تم تلقي "إعلان برشلونة" بحماس. على الرغم من ذلك، بعد عشر سنوات (٢٠٠٥) لم تتوافق النتائج مع التوقعات. وتعد الجهود المبذولة في كل من الجانبين ضرورية لتشكيل قوة دافعة جديدة للشراكة اليورومتوسطية. وبصفة خاصة، من المعروف أن عملية برشلونة – على الرغم من فوائدها – لا تولي اهتماماً خاصاً بمكافحة الفقر. ومن الصحيح أن لبعض محاورها تأثير إيجابي غير مباشر على الفقر، ولكنها لا تعطي أولوية لذلك الهدف. بالإضافة إلى ذلك، لا يمثل الفقر اهتماماً أساسياً بالنسبة للإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حان الوقت وأتيحت الفرصة لتصحيح الخطأ ووضع المشكلة في مركز الشراكة اليورومتوسطية.

ويجب ملاحظة أنه مهما تم تحقيق تقدم اقتصادي وإنساني في الاتحاد الأوروبي فإن الفقر – بصوره الشديدة - لا يزال موجوداً وفي هذا السياق من المؤسف أنه – فيما عدا الوظائف – تم استثناء الفقر من القائمة الأصلية للأولويات الخاصة بإستراتيجية ليسبون.

تحليل الفقر في الدول اليورومتوسطية الجنوبية والشرقية أنه بصفة عامة يتواجد الفقر في المنطقة بنسبة أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق المدنية.

على الرغم من ذلك ، يشير الظهور والتوسع الملحوظ "الجيوب الفقر" أو "أحياء الفقراء" في المناطق المدنية أن الفقر المدني يتزايد أيضاً، على الرغم من ضعف الاقتصاد بشكل أعلى في المناطق الريفية. في الواقع، تعزز هذه الاتجاهات بعضها البعض.

وترتفع نسبة الفقر فيما بين النساء أكثر من الرجال في جميع الدول. بالإضافة إلى الصور التقليدية للفقر، تواجه هذه الدول الآن صور جديدة للفقر يطلق عليها "الفقراء العاملين" الذين يعملون برواتب منخفضة أو غير منتظمة غالباً في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. وفيما يتعلق بالعمر، يعد الأطفال الفقراء أفقر من الشباب ويعد الشيوخ أفقر من الشباب ولكنهم ليسوا بفقر الأطفال، في هذا السياق، من الطبيعي أن وجود الأطفال ضمن أفراد الأسرة يزيد من خطر الفقر أكثر من وجود الكبار.

ويمكن القول بأن الأداء الاقتصادي البطيء في معظم دول المنطقة قد أدى إلى انخفاض في مستويات المعيشة وإلى زيادة الفقر، وان البطالة عاملا آخرا مسببا للفقر في المنطقة.

ويتأثر الفقر أيضا بالهجرة المتبادلة المدعمة والتحضر والتوسع في الاقتصاد الحر.
ومن ناحية أخرى ، لم تثبت العولمة جدواها للبلاد او الاشخاص، ولم تكن وسيلة للضمان وتحرير دول الجنوب، وتطرح العولمة اسئلة جديدة تحتاج ان توجه على اساس كوني.
فلا يتطلب الدين الاجنبي فقط سياسات قومية وعالمية وفوق السلطة القومية كافية بل يستلزم ذلك ايضا التنظيم الضعيف للتجارة العالمية لكي تكون التجارة ذات فائدة لكل الاطراف المشتركة. وفي واقع الأمر ، إن كانت بعض اسباب الفقر داخلية فان البعض الاخر يجب البحث عنه على مستوى العالم.
ويضع الدين المتزايد البلاد الفقيرة تحت ظروف متزايدة من التفاوت الاجتماعي بالمقارنة بالدول الصناعية الدائنة في الوقت الذي يشوه العلاقات الاقتصادية الدولية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية .
ويعد التبادل التجاري مع الاتحاد الاوروبي شيئا جوهريا وغير متوازن إذ أن المستوى المتدني للاستثمارات الاجنبية غير كاف، ويبدو ان القاعدة المنتجة لهذه البلاد غير ملائمة لدعم النمو لدول شرق وجنوب البحر المتوسط ولحفز سعيها المشروط في الأسواق.
إن محاربة الفقر مهمة معقدة حيث تحتاج الى التركيز على الجوانب المختلفة وتضمين مساهمة عوامل مختلفة على الصعيدين القومي والعالمي، وتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية هي الوسيلة الرئيسية لمحاربة الفقر والنمو المستدام هو شرط ضروري للتغلب التدريجي على مشكلة الفقر. ومع ذلك فليست مجرد التنمية هي المحاطة بالخطر ولكن التنمية الصحيحة المتماسكة.
لقد تغيرت الدعوة إلى التكافل خلال العقود الأخيرة، ومن ثم يجب ألا توجه السياسات عموما إلى الاهتمامات الاقتصادية فقط – الضرورية بالتأكيد - ولكن أيضا إلى الاحتياجات الحقيقية والمتغيرة ومشاكل الناس. ومع التعديلات التي قد تثبت ضرورتها، فقد يوصى للبلاد الأفقر بطريقة استراتيجية ليسبون التي تعتمد على المحاور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
مع إن لكل دولة ان تنشئ سياساتها الخاصة بها إلا أنه يجب أن توجد استراتيجية يورومتوسطية مشتركة، وأن تكون هناك بعثة مشتركة لرقابة عملية محاربة الفقر لها وضعية شرعية ويكون من الضروري الاستماع لها على مستوى صناع القرار الحكوميين. إن من الصعب تصور بقاء دول حوض البحر المتوسط خارج هذه الحركة العالمية عن مثل هذه المحاولة الجوهرية نحو العدل والسلام في العالم ، وهذا يتضمن في جميع الأحوال الرغبة السياسية.
ويبدو من الأشياء المهمة جواز مرور الاختلافات بين الدول ومجموعة الأهداف المشتركة وبالتحديد فيما يخص الاحتياجات والتعليم والعمل اللائق والحماية الاجتماعية وتوجيه الباحثين عن وظيفة والأسرة التي بها أفراد ذوي احتياجات خاصة وكبار السن والأشكال الحديثة للاستغلال والتنقلات البشرية.
وتاتي تحت هذه الأهداف تعزيز شعور المواطنة بين الفقراء شاملا ليس فقط الحقوق المدنية والسياسية ولكن أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك احتمالات المساهمة الفعالة في المجتمع. ومن المهم فهم ومحو آليات ترك جزء من السكان على جانب طريق التنمية.

يجب أن تكون كل دولة مسئولة عن إيجاد منهاجها في العمل، ومع ذلك فإن استراتيجية منسقة من دول حوض المتوسط من الممكن ان توفر دعما جوهريا واطارا شاملا للمبادرات الوطنية، ويجب النظر إلى الحرب ضد الفقر على أنها محاولة مشتركة من شعوب حوض البحر المتوسط وان ينص عليها بوضوح في سياق نص عملية برشلونة.

إن محاربة الفقر ليست مجرد مسالة امن اجتماعي أو رفاهية، فهي تتضمن سياسة عامة وكل السياسات الفعالة على المستوى القومي، بالإضافة إلى منهج عالمي نحو الفقر على مستوى العالم.

تعتمد كفاءة الجهود المبذولة في محاربة الفقر في المنطقة اليورومتوسطية إلى درجة كبيرة على الإدارة الجيدة، ويجب التعامل مع ظاهرة المركزية العالية والمصحوبة باقتصاد حر ونقص الشفافية في التفاعل بين العوامل العامة والخاصة بالشكل الذي قد يجعل سياسات مقاومة الفقر أقل تكلفة وأكثر انتاجية.

ويجب أن توجه جهود خاصة لتسهيل التكامل بين القطاع الحر والاقتصاد الرسمي ولمحاربة الفساد، والإدارة الجيدة مناسبة لذلك على حد سواء على المستوى العالمي، وتتمثل إحدى اخطر المشكلات للإدارة العالمية في التفاوت الاجتماعي بين القوى الاقتصادية للدول ، وتترجم التفاوت الاجتماعي هذه قوى تفاوضية تختلف بشكل حاد بين الدول الغنية والفقيرة.

ويجب ألاَّ تكون أهمية دور الحكومة والقطاع الخاص في محاربة الفقر بخسا لدور المجتمع المدني المنظم ، إذ أن تطوير مجتمع مدني منظم وفعال يجب أن يشجع بقوة وإن حرية التجمع شئ حتمي ويتطلب ضمانات قانونية ملموسة؛ وتعتبر التعددية علامة لمثل هذه الحرية.

وأخيرًا وليس آخرًا، يجب عمل مرجع خاص عن علاقة المؤسسات الدولية الوثيقة بالموضوع وبالتحديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية. وباعتبار الصفة الدولية لهذه المؤسسات، فإن عملها يجب ان يركز بشكل أساسي على الصالح العام العالمي والذي يتضمن اهتماما خاصا بوضع الدول الأفقر وشعوب العالم. ويقدم هذا التقرير بعض التوصيات في هذا الخصوص، وخاصة جانب الدين الأجنبي. ويحدد هذا التقرير الحاجة إلى أدوات قانونية معروفة لضمان المساواة والعدالة في العلاقة بين المدين والدائن ، متجنبا فوق كل ذلك المعاناة المفرطة للأشخاص- وفي نفس الوقت ، فإن هناك حاجة للاجراءات الطارئة نحو المواقف الأكثر إلحاحا .

صدر تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية كمتابعة لقمة فالنسيا اليورومتوسطية (نوفمبر ٢٠٠٤)، ويهدف إلى تقييم الحالة الراهنة للفقر في المنطقة اليورومتوسطية، وبأكثر تحديدا، في الدول العشرة اليورومتوسطية الغير أوروبية – الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا - ومعرفة اسبابه وتوابعه، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة والمطلوبة لمحاربته.

الفقر مشكلة اجتماعية توجد في جميع انحاء العالم بدرجات مختلفة من الشدة وفي بيئات مختلفة، ففي بعض البلاد أو المناطق يعني الجوع والموت. ويوجد الفقر في البيئات الفقيرة والبيئات الغنية.

يقال عالميا: يتواجد الفقر مع الوفرة[١]

يتطلب الفقر العالمي مجهودات محلية وقومية بجانب التزام عالمي قاطع، تمشيا مع أهداف الألفية للتنمية ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ الموضوعة من قبل الأمم المتحدة في ٢٠٠٤[٢]

وبعد خمسة سنوات، كان من المزعج سماع عبارات من مصادر عالية المسئولية، مثل الآتي، من مدير مكتب تقرير التنمية البشرية:

"هذا التقرير (*HDR 2005*) يرسل إشارة واضحة جدًا بان معظم أهداف الألفية للتنمية ستضيع في معظم البلاد إذا استمر الاتجاه الحالي"[٣].

لم يعلق قرار برشلونة أهمية على أولوية محاربة الفقر، وقد آن الأوان وحانت الفرصة لرأب الصدع ووضع المشكلة في مركز الشراكة اليورومتوسطية.

وفي عالم العولمة ، يجب أن يفهم الفقر على انه مشكلة عالمية، فكل الدول جزء من المشكلة ولابد أن تكون جزءا من الحل. ويعد هذا أيضا حجر الزاوية لبناء حسن الجوار مع احترام الخيارات والحاجة إلى ادارة جيدة في كل دولة. وأخيرًا، فإن الفقر يحرم الحق الاساسي في الحرية[٤].

يتفاعل السلام والتنمية معا، ولمحاربة الفقر فإن المجتمعات تحتاج السلام والعكس بالعكس، فإن الفقر لا يكون مستداما وعادلا في بيئة الفقر والحرمان.

يعرف الفقر بصفة عامة على أنه مفهوم نسبي ويزخر التعريفات والمنهجيات. ومن غير المتوقع الوصول إلى تعريف مقبول عالميا للفقر ولا أداة لقياسه، وعلاوة على ذلك، فإن للفقر أبعاد غير موضوعية لا تقل في صلتها عن الموضوعية. ومع ذلك يجب ملاحظة أن أحد تأثيرات العولمة هو أن العلامة المميزة لتقييم موقف ما لا يمكنها أن تهمل الحدود القصوى للمشكلة: من ناحية، الذين يعيشون في فقر مدقع ، يعني الفقر بالنسبة لهم الجوع والموت، ومن ناحية أخرى الأشخاص والمجموعات الذين يجمعون في أيديهم مستويات غير متكافئة من الثروة والدخل.

في هذا التقرير ، يعتبر الفقر كما في تعريف لجنة الأمم المتحدة عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية " قد يعرف الفقر بأنه حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد والإمكانيات والاختيارات والأمن والقدرة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى"[٥].

١- انظر، على سبيل المثال، "العمل بعيدا عن الفقر"، تقرير المدير العام، منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠٠٣.

٢- اعلان الامم المتحدة للالفية، قرار تبنته الجمعية العامة، الامم المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٠.

٣- اكيفين واتكينز، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية ومؤلف تقرير ٢٠٠٦.

٤- انظر، شين، ا (١٩٩٩)، التنمية كالحرية، آنشور للكتب.

١- الفقر والميثاق الدولي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الأمم .

باقتراب نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، عبر المجتمع الدولي عن ادراكه الحاجة الملحة لوضع نهاية لمشكلة الفقر المستعصية، حيث عقدت اجتماعات دولية وصدرت وثائق مختلفة للتعبير عن هذا الاهتمام[١]. ومع ذلك فإن قرارات المجتمع الدولي بعيدة كل البعد عن التنفيذ بشكل مرضي، وبالتحديد بسبب نقص الإرادة السياسية([٢]).

الفقر والتنمية

كان الفهم السائد للتنمية لعقود عديدة، أنها نموا اقتصاديا. وكان المفترض ان النمو سيفد شيئا فشيئا إلى الطبقة الفقيرة من السكان ويترجم إلى رخاء للجميع. وفي السنوات الأخيرة، هناك وعي متزايد ان النمو الاقتصادي ، برغم أنه وسيلة ضرورية وأساسية، يجب أن يتكامل بسياسات تهدف إلى " تنمية بشرية " موزعة ومستدامة، تعرف بأنها:

" عملية تعظيم مجال الخيارات لدى الناس – زيادة فرصتهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والحصول على وظائف وتغطية المجال الكامل من الخيارات الإنسانية من البيئة الطبيعية المستقرة إلى الحرية الاقتصادية والسياسية"[٣].

وبطريقة مشابهة، أوضح إعلان فيينا (مؤتمر دولي عن حقوق الإنسان ١٩٩٣) إن التنمية حق إنساني: " الحق في التنمية هو حق إنساني غير قابل للتحويل كنتيجة لذلك فإن كل انسان وكل الشعوب مؤهلة لأن تشارك وتساهم فيه وأن تتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بالشكل الذي يدرك معه كامل الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية"[٤].

يعرف في هذه المصطلحات ، الحق في متطلبات التنمية التي تشمل على نحو بين ان استئصال الفقر هو احد أهداف استراتيجية التنمية، وأن مؤشرات الفقر هي جزء من مجموعة المؤشرات المستخدمة في تقييم التنمية.

مثل هذه الاستراتيجية لا تلغي الحاجة لتعيين أشكال قاسية أو شديدة من الفقر والتي تتطلب إجراء عاجل، ولو كان مؤقتا وذو طبيعة مساعدة، يوجه لمواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية العاجلة.

وهكذا، " إن أحد فوائد استخدام طريقة حقوق الإنسان للتنمية هي أنها تركز الانتباه على هؤلاء الذين يتخلفون عن الآخرين في التمتع بحقوقهم ، وتتطلب اتخاذ إجراء ايجابي بالنيابة عنهم. وفي الكتابات المنشورة عن حقوق الإنسان يكون هذا الإجراء غالبا في شكل دعم ورعاية شديدي الفقر أو المجموعات الأكثر تأثرا من الفقر في المجتمع".

٢- منظمة التجارة العالمية (نوفمبر ٢٠٠٠)؛ المؤتمر الدولي (مارس ٢٠٠٢)؛
G8; CNUCED Conference at Bangkok (April-May 2002) Summit (Xananaskis, June 2002); NEPAD Summit (Durban July 2002); World Summit (Johannesburg, August-September 2002); Universal Declaration of Human Rights, UN, 1948.

٢ - انظر، على سبيل المثال، "في الحرية الأكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"؛ تقرير السكرتير العام؛ الأمم المتحدة؛ الجمعية العامة؛ مارس ٢٠٠٥.

٢- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢؛ نظرة عامة، ص ٢.

3-(2000).Sengupta, A.

"يتمركز الحق في التنمية حول مفهوم المساواة والعدالة ومع غالبية السكان الفقراء حاليا وحموا من التمتع بمستويات معيشة مرتفعة والقدرة على تحسين أوضاعهم.
يذهب مفهوم الرخاء في هذا السياق إلى أبعد من الأفكار العامة التقليدية عن النمو الاقتصادي إلى زيادة الفرص والقدرات للتمتع بهذه الفرص"[1].
يتوافق هذا المفهوم المتكامل والذي لا يتجزأ للتنمية كحق إنساني مع إطار عمل نظري وتجريبي مترابط منطقيا تفهم التنمية من خلاله، ومعرف استراتيجيا ومراقب ومقيم.

الفقر في المنطقة اليورومتوسطية

كما هو معروف جيدا، في سبتمبر ٢٠٠٠، أقرت ١٨٩ دولة إعلان الألفية الذي يشمل ثمانية أهداف الألفية للتنمية يتم تحقيقها قبل ٢٠١٥. الهدف الأول هو " القضاء على الفقر المدقع والجوع"[2]
في تقرير الأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٦، يلخص نائب السكرتير العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية تقييم تنفيذ أهداف الألفية للتنمية وبالتحديد في العبارة التالية: " يوضح التقرير الحالي انه قد حدث بعض التقدم، ويجب ان يوفر هذا الحافز لمزيد من التقدم للأمام، ولكن لا يزال هناك طريق طويل للوصول إلى الاحتفاظ بوعودنا للأجيال الحالية والقادمة "[3].
في واقع الأمر ، إن العقد الذي يفصلنا عن عام ٢٠١٥ عقدا حاسما. ففي عام ٢٠٠٦، معظم الدول تخلفت عن الأهداف التنموية للألفية، والتنمية البشرية غير مستقرة في المناطق الهامة، والتفاوت الاجتماعي عميقة والاتجاه نحو تعميقها أكثر ، وإلتزام الدول الغنية، وفقا لتقارير بيرسون وبراندت، لم ينجز حتى الآن، وقرار تخصيص ٠.٧% من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة لتنمية الدول الأفقر يظل وعدا غير محقق .
تخصص الدول الغنية في المتوسط ٠.٢٥% من إجمالي الدخل القومي للمساعدات التنموية، ويعتبر وعد الاتحاد الأوروبي بتحقيق ٠.٥١% حتى ٢٠١٠ مشجعا بصفة خاصة. وبرغم ذلك، حتى في هذه الحالة، سيظل التمويل ناقصا عن الاحتياجات لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول النامية، بما فيها دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية. وتعد المبادرات نحو تقليل الفقر وتشجيع التنمية في المنطقة جديرة بالثناء، ولكنها تاخذ وقتا طويلا للغاية ليتم تنفيذها.
استقبل إعلان برشلونة بحماس في المنطقة اليورومتوسطية، وخاصة دول شرق وجنوب المتوسط ، والذي تم تعزيزه ببرامج ميدا ١ وميدا ٢ (على الترتيب للفترات ١٩٩٥ – ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)[4]. بعد عشرة سنوات (٢٠٠٥)، لم تتفق النتائج مع طموحات الشركاء من دول شرق وجنوب المتوسط، بينما الشركاء الاوروبيون ارجعوا ذلك لنقص الإدارة الجيدة واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية في هذه الدول،

---

١ -Sengupta, June 2000.

١- انظر /http://www.un.org/millenniumgoals .

٣ - تقرير الأهداف التنموية للألفية لعام ٢٠٠٦ ,الأمم المتحدة، التمهيد.

٤- انظر http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/meda.htm.

وزادت فوائد الميزان التجاري للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير عن الغطاء المالي لبرنامجي ميدا ١ و ميدا ٢. وفي هذا الخصوص، فإن الفجوة بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب المتوسط كبيرة وهناك خطر ازديادها نحو ٢٠١٠ بافتراض أنها عام انشاء منطقة تجارة حرة في المنطقة.
إن الجهود المبذولة على كلا الجانبين ضرورية لإعطاء زخما جديدا للشراكة اليورومتوسطية.

الفقر في الاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن هذا التقرير يهتم بالفقر في دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية، إلا أنه من المفيد إعطاء نظرة مختصرة عن الفقر في الاتحاد الأوروبي على المستوى الأكبر.

يجب أن يكون معروفا انه مهما تحقق من تقدم اقتصادي وبشري في الاتحاد الأوروبي، فإن الفقر، بما في ذلك أشكاله الشديدة، لا يزال موجودا في الاتحاد الأوروبي: وفقا لتقرير المجموعة الاوروبية لعام ٢٠٠٥، عن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، فإن أكثر من ٦٨ مليون شخص (١٥% من عدد السكان) في الاتحاد الأوروبي-٢٥ كانوا أو مهددين بان يكونوا فقراء في ٢٠٠٤[١]، وتتراوح معدلات الفقر على المستوى القومي من ١٠ – ٢٠%.

اكتسبت مسالة التماسك الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي أبعاداً جديدة باضافة مايو ٢٠٠٤، عندما انضمت دول من الكتلة الشيوعية سابقا إلى الاتحاد الأوروبي، وتتصل الاتجاهات المستقبلية بطبيعة الحال بموضوع النمو الأوروبي الرئيسي وأيضا باعادة الهيكلة التي نتجت عن تاتغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي. ومن ثم فإن الحاجة إلى تعزيز السياسات استهدفت الضمان الاجتماعي.

في ضوء هذه الأحداث ، وعلى الرغم من حقيقة ان الحرب ضد الفقر والحرمان تظل داخل مقدرة الدول الاعضاء، وقد طور الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادرات في هذا المجال، وعلاوة على ذلك، أعلنت سنة ٢٠٠٧ أنها العام الأوروبي للفرص المتساوية للجميع.

من المؤسف ، مع ذلك، أن الفقر والحرمان، باستثناء التوظف، تم إقصاؤها من قائمة الاولويات الأصلية لاستراتيجية ليسبون.

تخضع خطط العمل القومي للضمان إلى "الطريقة المفتوحة للتنسيق" التي تاسست في قمة ليسبون، وتحدد هذه الطريقة الأهداف العامة للخطط، ولكنها تترك للدول الاعضاء اختيار الوسيلة والسياسات لتحقيقها. تشجع الطريقة التعاون بين الدول الأعضاء وتوفر إطار عمل أوروبي شامل للبرنامج.

يتضمن البرنامج الأوروبي ثلاث نقاط: البحوث والتعاون السياسي والتعليم المتبادل، وعمل شبكة عمل على المستوى الأوروبي. وتغطي الأهداف المشتركة للبرنامج مدى واسعا من المجالات: المشاركة في سوق العمل وتحديث أنظمة الحماية الاجتماعية؛ والتعليم والتدريب؛ وفقر الأطفال؛ والسكن اللائق؛ والحصول على الخدمات وجودتها؛

١- المفوضية الأوروبية: rapport 2005 sur la protection sociale et l’inclusion sociale.

والقضاء على العنصرية. ويجب ان تغري الأفعال التي تؤدى أكبر مدى ممكن من اصحاب المصالح، والقطاع العام والخاص، النطاق القومي والمحلي بالإضافة إلى ضحايا الحرمان والذين يواجهون خطورة ان يكونوا محرومين.
تتكامل خطط العمل للاتحاد الأوروبي مع المبادرات الأوروبية الأخرى التي تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر مشكلة الحرمان.
وفقا لكثير من لجان *think tanks* والمنظمات الأخرى، فإن التقدم الحادث عن الأفعال التي انطلقت تنفيذا لاستراتيجية ليسبون لمحاربة الفقر ليس واضحا، وتعد الاستراتيجية الموضوعة للحرمان الاجتماعي نفسها علامة للتقدم إذ أنها تضع القضية في المناظرات السياسية وتجعل العوامل ذات الصلة حساسة. ومع ذلك، اعتبر بعض المحللين أن الآليات غير كافية لإحداث نقص جوهري للفقر في الاتحاد الأوروبي. وفي تقرير عام ٢٠٠٥ عن هذا الموضوع، اقترحت المجموعة الأوروبية عددا معينا من الإجراءات لتحسين الآليات الموجودة.
الفقر في دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية
التركيز الأساسي لهذا القسم هو عرض صورة شاملة للعشرة دول يورومتوسطية من غير دول الاتحاد الأوروبي دول شرق وجنوب البحر المتوسط لتقييم الوضع فيما يخص الفقر ونستبين خصائصها المشتركة كلما أمكن.
على الرغم من النقص الملموس في المعلومات، يركز هذا القسم على النقاط الآتية: وصف مختصر للسمات العالمية لهذه الدول وللمؤشرات الاجتماعية الرئيسية بتركيز خاص على المؤشرات المتعلقة بالفقر وهوية مجموعات الدول بشأن خصائص الفقر، كانت الصعوبة الرئيسية هي نقص المعلومات وخاصة من المصادر القومية، ليس فقط عن الفقر ولكن أيضا عن بعض المؤشرات الاجتماعية الهامة لتقييم الموقف والوضع التنموي لهذه المجتمعات.
في كثير من النصوص، تندرج غالبية دول شرق وجنوب المتوسط في مجموعة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (*MENA*) والتي، وفقا للبنك الدولي، تعتبر منطقة الدخل المتوسط، وفي عام ٢٠٠٤ أصدر البنك الدولي تقريرا " ورقة استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " يعتبر البنك الدولي فيه ان هذه المنطقة تضم ٢٠دولة منها ثمانية غطاها التقرير (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس)، وأحيانا تعتبر إسرائيل ضمن هذه المنطقة بسبب موقعها الجغرافي ولكن ليس تركيا التي تعتبر أيضا هنا.
تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متنوعة اقتصاديا، حيث تضم دولا مثل الجزائر وسوريا الغنية في الموارد الطبيعية ولديها وفرة في القوى العاملة؛ ومصر والأردن والمغرب وتونس ذات الندرة في الموارد الطبيعية ولكنها غزيرة العمالة؛ ودول الخليج الغنية في الموارد الطبيعية وبالتحديد البترول، ولكنها مستوردة خالصة للعمالة، إن تغير الخواص في دول شرق وجنوب البحر المتوسط يؤكد الحاجة إلى الحذر عند اخذ ظاهرة اجتماعية مثل الفقر، وخاصة عند محاولة عمل تعميمات وتفسير البيانات الإحصائية المتحصل على غالبيتها من منظمات دولية والتي تحاول كالمتوقع ، أن تناغم المنهج المحدد للمفاهيم. هذا التحذير يجب أن يفهم مادامت هذه البيئات الاقتصادية المتنوعة لم توصف في هذا التقرير.

السكان: بالنظر إلى حجم السكان، من الممكن أن نميز في هذه الدول بين الدول الأكبر (مصر وتركيا والجزائر والمغرب وسوريا) والدول الأصغر (إسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وتونس).
في ٢٠٠٤، كان عدد السكان في دول شرق وجنوب البحر المتوسط أكبر من نصف عدد السكان في دول الاتحاد الأوروبي - ٢٥ دولة، وينمو هذا العدد بمعدلات عالية نسبيا (على أو فوق ١.٥%؛ ما عدا لبنان وتونس وتركيا)، بمتوسط ٢.١% (انظر الملحق، جدول ١). ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن متوسط معدل نمو السكان السنوي هو ١.١%بالنسبة للعالم و١.٣% للدول النامية، و٠.٥% للدول عالية الدخل، و٠.٨% للدول متوسطة الدخل و١.٦% للدول منخفضة الدخل[١].
بالنظر إلى تركيبة السكان، تظهر البيانات ان، في ٢٠٠٣، كان حوالي نصف عدد السكان من الإناث. وبخصوص تحليل ريفي – مدني، فبالرغم من أنه يبدو أن هناك اتجاها متناقصا ، فإن هناك نسبة عالية من السكان لا تزال تعيش في المناطق الريفية (الاستثناء في الدول الاصغر: إسرائيل ولبنان والأردن) وبالرغم من ذلك، في ٢٠٠٣، فإن أكثر من نصف العدد الكلي للسكان من دول شرق وجنوب البحر المتوسط تعيش في مناطق مدنية (ماعدا مصر، حيث يعيش ٥٧.٢% في مناطق ريفية).
تحليل العمر للسكان : يظهر اختلافا واضحا بين دول شرق وجنوب البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي EU-25 (انظر الملاحق، جدول ٢ وشكل ٢). في ٢٠٠٣، في المتوسط، بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ – ١٤ وفوق ٦٤ في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، بالترتيب، ٣٣.٤% و٥.٠%، بينما في الاتحاد الأوروبي بلغت حوالي ١٦% لكلا مجموعتي العمر. وحاليا ، في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط لا يوجد اتجاها نحو زيادة العمر (ماعدا إسرائيل، حيث تبلغ نسبة السكان فوق ٦٤ حوالي ١٠% من إجمالي عدد السكان).
وعلى الجانب الآخر، فإن معدلات الأطفال المعالين[٢] أعلى بالنسبة للبلاد ذات معدلات نمو سكاني أعلى (فلسطين والأردن وسوريا)، باستثناء المغرب مع مضمون معنوي عن فقر الأطفال في هذه البلاد ، معدلات المعالين الكلية[٣] تظهر أن تقريبا ٥٠ – ٦٠ شخصا معالين لكل ١٠٠ في سن العمل (١٥-٦٤)، وتعكس بذلك العبء الحقيقي للإعالة على السكان الذين في سن العمل والذي يجب تغييره، إما بأنظمة الوفرة في الدول أو باليات التكافل الحرة.
الصحة والتعليم: هما المجالان الجوهريان بالنسبة لتحليل الفقر، إذ أن الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم يعتبر شيئا أساسيا لرخاء كل كائن بشري، ويساهم نقص هذه الخدمات في وجود الفقر واستمراره.

١- تقرير التنمية البشرية لعام 2005 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص .235 تشير البيانات إلى تصورات متنوعة البيئة للفترة .2015 - 2003 .
٢ - معدل الأطفال المعالين هو نسبة السكان في فئة العمر ٠ – ١٤ إلى السكان في فئة العمر ١٥ – ٦٤.
٣ - معدل المعالين الإجمالي هو نسبة مجموع السكان في فئة العمر ٠ – ١٤ وأولئك في فئة العمر فوق ٦٥ إلى السكان فئة عمر ١٥ – ٦٤.

تعتبر مدة الحياة عند الولادة، ومعدل إجمالي الخصوبة، ومعدل وفيات المواليد، ومعدل وفيات الأطفال هي أربعة مؤشرات أساسية تستخدم في تحاليل المقارنة عبر البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار سوء تغذية الأطفال – تحت خمسة سنوات – والحصول على مصدر مياه شرب محسن، والصرف الصحي

مدة الحياة عند الولادة [1] ممكن أن ينخفض بسبب مشاكل مثل المجاعة والحرب والمرض والصحة الضعيفة، ترتفع مدة حياة المولود مع مستوى التطور. ومع ذلك، في مراحل أدنى، قد تتحقق تحسينات مثيرة في مدة حياة المواليد مع الإجراءات الأولية في الصحة العامة والصرف الصحي والمعونة الاجتماعية، الخ. تنزع المرأة إلى البقاء على قيد الحياة أطول من الرجل والسبب وراء ذلك غير مفهوم تماما، ولكن غالبا يرجع إلى اختلافات بيولوجية وأنماط حياة، وتؤكد البيانات بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، ماعدا إسرائيل، هذه الاختلافات، والتي في المتوسط تكون أعلى تماما من متوسط *EU-25* ، وتظهر دول أرقام شبيهة من سنوات الحياة المتوقعة .

معدل متوسط إجمالي الخصوبة هو ٢.٦ بالنسبة للعالم، ١.٧ للدول عالية الدخل (قدرت القيمة بالنسبة لدول *EU-25* ، في ٢٠٠٤، بمعدل ١.٥)، ٢.١ للدول متوسطة الدخل، و٣.٩ للدول منخفضة الدخل[2] بخصوص ترتيب وتصنيف التنمية البشرية، فإن المعدل المتوسط هو ١.٧ للدول عالية التنمية البشرية، و٢.٥ للدول متوسطة التنمية البشرية، و٥.٨ للدول منخفضة التنمية. تكشف بيانات معدل متوسط إجمالي الخصوبة بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مجموعاتها وفق للدخل والتنمية البشرية: ماعدا فلسطين (اعتبرت ضمن فئة الدول متوسطة التنمية البشرية)، وتظهر إسرائيل في المجموعة عالية التنمية البشرية، ولبنان وتونس والأردن وتركيا والجزائر وسوريا ومصر والمغرب في فئة الدول متوسطة التنمية البشرية.

معدل وفيات المواليد[3] يستخدم أيضا لمقارنة الصحة والرفاهية عبر البلاد، مع معدل وفيات الأطفال[4] باستخدام بيانات البنك الدولي اتضح انخفاض في كلا المؤشرين في كل دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ ومن ثم يعكس بعض التحسن، التقدم أعلى في بعض الدول (على سبيل المثال مصر والمغرب – برغم أن هذه الدول اظهرت في عام ٢٠٠٠عن كل المجموعة أعلى مستويات من معدلات وفيات المواليد والاطفال –وسوريا وتونس) عن دول أخرى (على سبيل المثال الجزائر).

بمقارنة دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مع باقي العالم أظهرت المقارنة أن معدلات متوسط وفيات المواليد والأطفال كانت بالترتيب؛ ٥٤ و٨٠ (لكل ١٠٠٠ولادة حية) بالنسبة للعالم، ٥ و٦ للدول عالية الدخل (كما في إسرائيل) و٢٩ و٣٦ للدول متوسطة الدخل، و٨٠ و١٢٤ للدول منخفضة الدخل بالترتيب[5].

١- متوسط مدة حياة الأطفال حديثي الولادة ويستخدم كمؤشر للصحة العامة في بلد.

٢ - متوسط عدد الأطفال للمرأة، بفرض أن معدلات المواليد لسن معين ستظل ثابتة أثناء سنوات إنتاجها للأطفال (تعتبر عادة من ١٥ – ٤٩).

٣ - معدل موت الأطفال حديثي الولادة اقل من سن عام بالنسبة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.

٤ - احتمال الموت بين الولادة وسن خمسة سنوات بالضبط، لكل ١٠٠٠ولادة حية.

٥ - تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٥، ص ٢٥٣.

معدل وفيات الأطفال تعتبر جزئيا انعكاسا لسوء تغذية الأطفال تحت سن خمسة سنوات. وتظهر البيانات المتوفرة عن هذا المؤشر وجود ارتباط موجب قوي بين المؤشرين بالنسبة للدول المتاحة عنها بيانات ، باستثناء سوريا التي أظهرت قيمة أعلى بالنسبة لسوء تغذية الأطفال، ولكن رقم منخفض نسبيا بالنسبة لوفيات الأطفال بالمقارنة بباقي دول .دول شرق وجنوب البحر المتوسط ، بخصوص الحصول على مصدر مياه محسن، تحقق بعض التحسن المتوسط في تركيا (الأعلى) وتونس والمغرب ومصر، بين ١٩٩٠ و٢٠٠٢. ومع ذلك ، فقد ازداد الوضع سوءا في دول مثل الجزائر والأردن. تصنف الأردن بين العشرة دول الأفقر في العالم، ولهذا تعتمد بشكل كبير على مصادر المياه الخارجية. في إسرائيل ولبنان يمكن لكل السكان الحصول على مصادر مياه محسنة.

فيما يتعلق بالحصول على صرف صحي محسن، حدث تقدم ضئيل جدا في فترة ١٢ عاما في كل دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، باستثناء مصر ولكنها أظهرت اقل قيمة ١٩٩٠، ومع المغرب تظل كما هي في ٢٠٠٢. يلاحظ أعلى نسبة من السكان (٩٨%) مع الحصول على صرف صحي محسن في لبنان في ٢٠٠٢.

التعليم والمعرفة: في هذا الخصوص، يؤخذ في الاعتبار معدلات معرفة القراءة والكتابة للبالغين والصغار البالغين ونسب إجمالي المسجلة أسماؤهم في مدارس مجتمعين، مع تحليلات النوع .

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين[١] يظهر الإنجاز المتراكم للتعليم الابتدائي وبرامج محو الأمية في نقل معرفة المهارات الأساسية للقراءة والكتابة إلى السكان لتمكينهم من تطبيق هذه المهارات في الحياة اليومية والاستمرار في التعليم والاتصال عن طريق نماذج مكتوبة. تحليل النوع في معدل محو أمية الكبار أظهر اختلاف كبير بين النساء والرجال في الدول النامية، مما يوضح الوصول المتحيز للتعليم للمرأة.

تكشف بيانات دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط نوعين من التصنيف: (١) يخص محو أمية الكبار الذكور، أكثر من ٩٠% (إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا وتركيا)، وبين ٦٠ – ٩٠% (الجزائر ومصر والمغرب وتونس)؛ (٢) اختلافات النوع أعلى من ١٥% (الجزائر ومصر والمغرب وتونس وسوريا وتركيا، بالرغم من أن الأخيرة ممكن اعتبارها مختلف عليها)، واختلافات نوع أقل (إسرائيل والأردن ولبنان).

بخصوص معدل معرفة القراءة والكتابة للصغار البالغين[٢]، تعكس البيانات تحسنا معنويا بالنسبة لكل مجموعة الدول ونقص ملموس في اختلافات النوع، التي لا توجد في حالة إسرائيل والأردن.

بخصوص نسبة إجمالي المدرجين بالمدارس مجتمعين[٣] ، في خمسة دول من دول شرق وجنوب البحر المتوسط (إسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وتونس) تظهر النساء

١- نسبة السكان من عمر ١٥ عاما فما فوق الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع فهم جمل بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية.

٢ - نسبة السكان من عمر ١٥ – ٢٤ عاما الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع فهم جمل بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية.

٣ - عدد الطلبة بمستويات الابتدائي والثانوي والجامعة، كنسبة من السكان في عمر المدرسة الرسمي لهذه المستويات.

معدلات اندراج في التعليم أحسن من الرجال، وبالرغم من أن هذه النسبة تعكس المكسب التعليمي، إلاّ أنها لا تعكس جودة نتائج التعليم، حتى عندما تستخدم للفوز بفرص التعليم، فهذه المعدلات ممكن أن تخفي فروق هامة بين الدول بسبب اختلافات في مدى العمر المتفق مع مستوى معين من التعليم ، وأثناء البرامج التعليمية.

وهكذا، فإن ميزة المرأة في هذه البلاد من الممكن تفسيرها بهذه الاختلافات في المستويات والمدة، بالإضافة إلى النزاع العسكري كما في فلسطين.

بالأخذ في الاعتبار مستويات التعليم الثلاثة، الابتدائي والثانوي والجامعة فإن النسبة المنخفضة في الاندراج بالمدارس في مرحلة الثانوي والجامعة في المغرب تعد مقلقة على وجه الخصوص، بالمقارنة بالدول الأخرى من دول شرق وجنوب البحر المتوسط.

وتظهر الجزائر أيضا نسبة منخفضة في المستوى الاخير من التعليم.

كما توضح في مقدمة هذا التقرير ، يعد الفقر ظاهرة موجودة في كل أنحاء العالم بدرجات متفاوتة من الشدة والبيئات المختلفة. ومن ثم تظهر الحاجة إلى الحذر عند التعميم. ومع ذلك، تستخدم بضعة مؤشرات لايجاد بعض المقارنات بخصوص الفقر والتفاوت الاجتماعي

نسبة السكان التي تعيش على اقل من دولار واحد في اليوم.

هذا المؤشر على علاقة مباشرة مع الهدف الأول من الأهداف التنموية للألفية *MDGs* ، والتي تهدف إلى " النزول إلى نصف عدد الأشخاص في العالم الذي يبلغ دخلهم اليومي اقل من دولارا واحدا في اليوم ، قبل عام ٢٠١٥، وكذلك نصف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع، وكذلك النزول إلى نصف عدد الأشخاص الغير قادرين على الحصول على مياه شرب آمنة"[١]. باستثناء مصر، هذه النسبة تحت ٢% بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مع توافر المعلومات.

ومع ذلك بإضافة دولارا آخرا إلى الأول، تتغير الصورة بشكل مثير، على سبيل المثال، في حالة مصر، ٣.١% من السكان يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم والذين يصل عددهم تقريبا إلى ٢.٣ مليون شخص. قبل الوصول إلى حد دولارين في اليوم، ازداد معدل الفقر إلى ٤٣.٩%، أي تقريبا ٣١.٩ مليون شخص.

نسبة السكان تحت أدنى مستوى من استهلاك أطعمة الطاقة.

هذا هو المؤشر الوحيد المتاح للحرمان من الطعام، ويظهر أن الأردن والمغرب لها أعلى قيمة في المنطقة (٧%)، وتونس الاقل (٢.٥%)، بينما باقي الدول (ماعدا إسرائيل وفلسطين، لم تتح عنهم اية بيانات) تظل بين هاتين النسبتين.

الفقر النسبي[٢]

باستثناء القيمتين الطرفيتين لتونس وفلسطين، تظهر دول شرق وجنوب البحر المتوسط تشابها معينا من القيم حول ١٥ – ٢٠%، باعلى قيمة مسجلة في فلسطين (٤٠.٣%) والاقل في تونس (٤.٢%). المعدل المتوسط في دول EU-25 في ٢٠٠٤ كان (١٦%).

معامل جيني.

---

١ ـ إعلان الأمم المتحدة للألفية، القراق الذي تبنته الجمعية العامة، الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٥.

٢ ـ نسبة السكان ذات الدخل اقل من ٦٠% من متوسط حصة الفرد من الدخل.

هذا المؤشر يقيس عم المساواة في الدخل[١] ، وبالرغم انه غير متاح بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، لكن من الممكن مناقشة عدم مساواة شبيهة بشان توزيع الدخل، حيث ان المعامل يتراوح بين ٠٣٢ و ٠.٤٤ بالنسبة للتسعة دول حيث تتوافر عنها بيانات .

هذه المؤشرات الاجتماعية التي تم تحليلها في هذا القسم لا تعكس فقط حالة جودة الحياة في المنطقة، ولكن أيضا موقف الفقر النقدي بالإضافة إلى الغير نقدي في كل دولة.

وفي ضوء هذه المؤشرات، فإن الملامح الاجتماعية السكانية للفقراء في المنطقة من الممكن التعرف عليها من محاولة إجابة بضعة اسئلة تتصل بالموضوع [٢].

هل الفقر ظاهرة ريفية أم مدنية؟ بصفة عامة، حدوث الفقر أعلى في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق المدنية. ومع ذلك، فإن ظهور وامتداد جيوب الفقر أو أحياء الفقراء الكبيرة في المناطق المدنية يعطي مؤشرا على أن الفقر في المدن يزداد أيضا بالرغم من القابلية الاقتصادية للفقر أعلى في المناطق الريفية. في واقع الحال، هذه الاتجاهات يعزز بعضها البعض، حيث أن الظروف الاقتصادية الريفية الأعلى تحفز على الهجرة إلى المدن، حيث تظهر مدن الأكواخ أو أحياء الفقراء.

وعلاوة على ذلك ، وفي المدن الكبيرة للمنطقة، فإن حدوث الفقر ينزع إلى التطور من النمط الريفي – المدني إلى ان يكون نمطا إقليميا جغرافيا. على سبيل المثال، في مصر، تطورت البنية الاقتصادية من الوضع التقليدي لتؤثر في توزيع الدخل الإقليمي ليتعدى التقسيم الريفي – المدني وأصبح اختلاف الفقر والتفاوت الاجتماعي عبر الإقليم ذو دلالة أكبر بكثير مع كونه الأسوأ في الوجه القبلي، سواء في المناطق الريفية أو المدنية. وفي تركيا، بالرغم من أن هناك اختلافات صغيرة في القابلية وحدوث الفقر بين المناطق الريفية والمدنية، فانه من الممكن ملاحظة اختلافات لها شانها في حدوث الفقر بين أقاليم البلد. وعموما يمكن القول أن هناك مفاضلة مكانية قوية في الرفاهية بين وداخل الأقاليم، ليس هذا فقط بشان الثروة والموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، ولكن أيضا في طريقة توزيع الخدمات الاجتماعية والعامة. هذا البعد يستقرئ ويعزز الاختلافات الإقليمية.

هل الفقر له علاقة بالنوع؟ مفاهيميا، يعد تأنيث الفقر مفهوما حديثا يلقي الضوء على حساسية المرأة للظروف الاقتصادية، حيث تشكل المرأة تقديرا ٧٠% من الفقراء و٣/٢ من الأمية في العالم ، وهناك ادلة على أنها تتاثر بشكل حاد عن الرجل بأي تغيرات اقتصادية. وتقريبا في كل الثقافات تعمل المرأة غالبا عدد ساعات أطول من الرجل- ومع ذلك، يظل معظم عملها بدون تقييم، ودون اعتراف به وغير مقدر.

لا يختلف عامل نوع الفقراء في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط عن هذه المفاهيم العامة:

---

١ - يختلف بين ٠ و ١، حيث يدل الصفر على المساواة التامة والواحد على التفاوت الاجتماعي التام.

٢ -مصدر المعلومات تقارير المنطقة وتقارير معينة عن الدولة من هيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو البنك الدولي. التفاصيل موضحة في قسم المراجع.

معدلات فقر النساء اصبحت أعلى من معدلات الرجال في كل البلاد.
عندما تتولى المرأة مسئولية "رب الأسرة " فإن حدوث الفقر يميل إلى الزيادة بسبب تأثيرات قلة وصول المرأة إلى التعليم وإلى سوق العمل، وهكذابطريقة أو بأخرى، فإن تفاعل الفقر مع النوع ينتج دائرة كريهة حيث الأطفال الإناث في الأسر الفقيرة يحرمن حتى من التعليم الأساسي في فترة الطفولة، ستحرم بشكل كبير من مقومات سوق العمل عندما تكبرن، وهكذا فإن النساء وأطفالهن قدرت عليهن حياة الفقر.
<u>هل الفقر متعلق بخصائص الوظيفة؟</u> يعتقد دائما أن الأشكال التقليدية للفقر ترتبط بالبطالة، ويرى البعض أن الحلول تكمن في إيجاد وظائف لهذه القطاعات من المجتمع. وما نواجهه الآن هو ظهور أشكال جديدة من الفقر تسمى " الفقراء العاملون "، الذين يعينون في وظائف بمرتبات منخفضة وشاذة، غالبا في القطاع الحر للاقتصاد- هذا التقييم قد دعمته أدلة من دراسات الفقر في دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، مشيرا إلى النسب المنخفضة من البطالة بين الفقراء، ومن جانب أخر، فانه في المناطق الريفية والمدنية من هذه الدول، هناك وجود ذو دلالة للفقر بين النساء خارج القوى العاملة. وعلاوة على ذلك، واخذا في الاعتبار أن حوالي ٥/٤ من الفقراء يعيشون في اسر يعمل عائلها في المنطقة، لذا يمكن القول ان المشكلة الرئيسية ليست فقط في الوظيفة أو فرص العمل، في ذاتها، وإنما أيضا أنواع الوظائف وظروف العمل والأجور المتماثلة. وحيث ان الفقراء العاملين يضطروا إلى قبول ظروف العمل والأجور المتاحة مهما كانت، فإن رخائهم يكون خاضعا للدائرة البشعة. وكما يمكن التوقع، فانه يمكن ملاحظة حدوث أقل للفقر بين أولئك المعينين في القطاع العام، بينما ٤/٣ من الفقراء معينون في القطاع الخاص، حيث يسود القطاع الحر، والوظائف الغير مستقرة والأجور المنخفضة.
يمكن القول أن الخصائص المهنية ترتبط بمخاطر الفقر، حيث تكشف بيانات سوق العمل بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط أن فئة المتحصلين على أجور اسبوعية يسودون على أشكال الوظائف الأخرى (تقريبا نصف العمالة الكلية: أي ٥٠.٦% بالنسبة لتركيا، و٤٩.٣% لسوريا). في المناطق الريفية، العمال العاطلين والموسميين مبتلين بالفقر أكثر من عمال اليوميات والأجور الاسبوعية، بينما فقراء المدن يعملون كعمال يومية وحرفيين (لا يستاجرون الآخرين ويعملون منفردين)، وخاصة في الخدمات والبناء. عموما، تتركز النسبة الاكبر من الفقراء العاملين في الزراعة والبناء.
<u>هل الفقر متعلق بخصائص الأسرة؟</u> في المنطقة ككل ، الأسر الأكبر التي تشمل كبارا في السن وأطفالا من المحتمل أن تكون أفقر من الأسر الأصغر ، وذلك ببساطة بسبب أن الأسر الأكبر تحصل على حصة فرد أقل في الموارد في عبارة مطلقة، بالرغم أن بعض السلع الانتاجية يشترك فيها كل أعضاء الأسرة. النزعة العامة هي أن الفقر يقترن بالعمر: فالأطفال الأصغر سنا هم الأفقر، والبالغين النشيطين ليسوا مثلهم فقرا، وكبار السن أكثر فقرا من البالغين، ولكن ليسوا فقراء كالاطفال. وفي هذا السياق، فإنه من الطبيعي أن وجود الأطفال يزيد مخاطر الفقر أكثر من وجود أعضاء مسنين.
للأسف ، لا توجد معلومات متاحة عن انتقال الفقر بين الأجيال. ويعد تحليل هذا الموضوع مناسبا، وخاصة في دراسة الفقر التقليدي، والذي عادة ما تكون طويل الأجل

بطبيعتها، إن أهمية تمييز الفقر طويل الأجل عن الفقر الحديث تكمن في حقيقة أن الاخير يتطلب اجراءات اضافية للتغلب على نتائج الفقر على شخصية وسلوك وثقافة الفقراء. هذه النتائج قد تعيق بشكل خطير نتائج ما تم بالفعل لمحاربة الحرمان وأسباب الفقر، ويجب أن يتم التعامل معها منذ البداية الاولى لاي برنامج أو سياسة لمكافحة الفقر .

ما قيل في هذا القسم يظهر أن مجموعة الدول التي يجرى عليها التحليل ليست متجانسة. فالجوانب المشتركة في نمط الفقر تسير جنبا إلى جنب مع الجوانب إلى بها جوانب ذات صلة بالامر بين دول المنطقة. فكلا من الميزات المشتركة والمختلفة يجب أن تؤخذ في الحسبان في صياغة أي توصيات.

أسباب الفقر

خلال العشرين سنة الأخيرة، يدعي رؤساء المؤسسات العالمية أن العولمة المستندة على مبدأ التنظيم الذاتي للسوق تحدث بشكل أساسي تأثيرات ايجابية نتجت عن ايرادات أعلى تولدت عن انتاجية أعلى، في حقبة الثمانينات، تاكد أن السياسات النقدية المقيدة وخفض عجز الموازنة يسمح فقط بنمو إجمالي الناتج القومي *GNP* ويزيد فرصة الوظائف. لهذا الغرض، تم ابتكار مصطلح "التنمية المستدامة " واستخدامه. وعرف النموذج، بعد سنوات قليلة، بـ "اتفاق واشنطون" وتبنته مؤسسات دولية وخارج الحدود في تداخلاتها العملية.

أهمل هذا الاطار المفاهيمي سلسلة من الظواهر السلبية الناتجة عن منطقه الداخلي نفسه: امتداد التفاوت الاجتماعي؛ وعجز الطلب الجماعي أن يتكيف " أوتوماتيكيا " مع المستويات المحتملة للانتاج؛ والتوزيع الغير عادل للمكاسب المتحصلة من كلا من التخصص ومن تخصيص المدخرات؛ وخسارة مناصب العمل بسبب المنافسة المدمرة من خلال اقتصاديات متقدمة أكثر؛ هبوط كنتيجة منطقية في عرض الخدمات الادارية العامة، في تعريف المعايير البيئية ومبادئ أمن العمل؛ الخ، كل هذه الظواهر السلبية اصبحت في نهاية الأمر عوامل فاصلة للنمو الغير مستقر والهش والذي تواجهه الآن بعض الدول.

تطرح العولمة أسئلة جديدة ، تتطلب توجيهها بطريقة عالمية،حماية حقوق العمال، وأمان السلع الاستهلاكية، ومفهوم التنمية المستدامة، واهتمامات شبيهة أخرى تتطلب البحث عن ميزان بين النمو الاقتصادي الدائم، واستغلال الموارد وحماية البيئة، وبين حماية حقوق الإنسان العالمية الأساسية وحماية الاختلاف الثقافي. ليس الدين الأجنبي وحده – الذي تطور إلى علاقات اقتصادية دولية مشوهة لولبية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية ، ولكن أيضا التنظيم الضعيف للتجارة الدولية تحتم سياسات قومية ودولية وفوق قومية كافية لجعل التجارة مفيدة لكل الأطراف المشتركة.

يأخذنا الإطار العام إلى مناقشة أسباب الفقر في المنطقة اليورومتوسطية بعض منها داخلي، بينما الآخر يجب التفكير فيه عالميا.

بالرغم من أن، على كل الأصعدة، تعرف المنطقة أنها غنية نسبيا بمواردها الطبيعية، فإن كثير من دول المنطقة تواجه تحديات لها شانها من ناحية الفقر والحرمان الاجتماعي.

يؤدي تحليل الاسباب الداخلية للفقر إلى التقييم الأتي:

يرتبط الفقر بشكل وثيق مع التنمية الاقتصادية، بالرغم من التنوع الاقتصادي داخل المنطقة، وفيما يخص حصة الفرد من الدخل، والنمو والتركيب الاقتصادي، فإن بعض

المتشابهات تبدو واضحة. اثر التباطؤ الاقتصادي في التسعينات في حدوث الفقر في المنطقة، وفي معظم الحالات يعزى الاداء الضعيف إلى الانخفاض في نمو القطاع الزراعي والنمو الغير كفء في القطاعات غير الزراعية (مثل التصنيع والخدمات) ليمتص تأثيرات الانخفاض في القطاع الزراعي التقليدي. وهكذا، يمكن ان يقال ان الاداء الاقتصادي البطئ ادى إلى انخفاض في مستويات المعيشة للاسر والى زيادة في الفقر، باعتبار النسبة الكبيرة من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية.
تظل هناك حالتان كاستثناء؛ فلسطين وتركيا. ففي فلسطين، أكثر من ثلاث سنوات منعدم الاستقرار السياسي والانغلاق دفعت الاقتصاد إلى أزمة وأثر ذلك بشكل خطير على ظروف المعيشة والفقر. وفي تركيا، تأثير الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠١، بالرغم من كونها مالية بطبيعتها، زاد قابلية الفقر للسكان وأولئك الذين يعيشون فوق خط الفقر([1]).
تأثر الفقر أيضا بالهجرة المتبادلة المدعمة، والتمدن والتوسع في الاقتصاد الحر. هذا الموضوع لَه علاقة وثيقة بالتنمية الإقتصاديةِ. حيث لم تعد الزراعة كافية لدعم المعيشة، خصوصاً للفلاحين المعدمين والمنتجين الصغارِ (الذين لا يستطيعون أيضا الإستفادَة من سياسات دعمِ الأسعار المختلفة المقدمة في التسعينيات)، وأولئك الذين يعيشون على الهوامشِ هاجروا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للبحث عن فرصِ العمل والدخل، في كافة أنحاء المنطقة، في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات شهدت توسعا في الوظائف المدنية من خلال الوظائف الغير مستقرة وتتطلب مهارة منخفضة وبأجور منخفضة التي من ناحية، زادت إشتراك قوةَ العمل ولكن، من ناحية أخرى زادت قابلية الفقر حيث أن الدخل المتوفر من هذه الوظائف كان غير منتظم ومؤقت.
يجب أن يذكر أيضا التوسع في الاقتصاد الحر المقترن بالتباطؤ في القطاعات غيرِ الزراعية، خصوصا في التصنيع، بالإضافة إلى البطالةَ المتزايدةَ في المراكز الحضرية. وهكذا، بين العواملِ التي تحدد النواميس الخاصة بالفقر في المنطقة لا يجب أن نركز فقط على الإرتباطَ بين البطالة وحدوث الفقر، لكن أيضا الركود وتدهور الأجورِ والتوسع في الوظائف الغير مستقرة والحرة.
نمو البطالة. بالرغم من أن العوامل المختلفة تَترابطُ ولا يجِب أن تؤخذَ منفصلة، يجب ملاحظة ان نمو البطالة عامل اخر يؤثر في الفقر في المنطقة.
في عبارات بسيطة ، يشير هذا العامل إلى عجز النمو الإقتصاديِ في ضمان إيجاد وظائف. ويرجع ذلك لَيس فقط إلى التغيرات التكنولوجية الموفرة للعمالة ولكن أيضا إلى ممارسات التعاقد من الباطن الذي يفْتح فرصا للوظائف الحرة. وهكذا، بالرغم من أن المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم قَد تكون حاسمةَ لإيجاد وظائف على المستوى المحلي، إلاَّ أنها أيضا من المحتمل أن تصبح جيوب الوظائف الحرة، حيث أن كثير من الفقراء العاملين لديهم وظائف.

١- البنك الدولي ٢٠٠٤؛ البنك الدولي ٢٠٠٥.

كما ذكر أعلاه ، مهما تكن وثاقة صلة العوامل الداخلية للفقر، فإن أسباب الفقر لا يمكن أن تفهم تماما في عالمنا المعاصر بدون الأخذ في الحسبان متضمنات المحيط العالمي.
في هذا الخصوص، يجب البدء بتأكيد عدمِ الأمان والإضطراب طويل الأمد الذي يؤثر على البعض من بلدانِ المنطقة، بسبب النزاعات التي لَها وضع إقليمي لكنها أوسع كثيرا في منشاها ومضمونها.
بالإضافة إلى التركيز على دور السلامِ المستدام في تحقيق التنمية، يجب الأخذ في الاعتبار بعض الجوانب العالمية الأخرى، تحديدا الآتي:
لم تثبت العولمة فائدتها لكل الدول والشعوب، لم يثبت العاملان اللذان يذكران عادة لوضيح نمو وتحول السوق العالمي – التحرر المالي والإبداع التقني – قدرتهما في تحقيق هذا الهدف، في غياب التنظيم الملائم.
لم ينظر إلى مشكلة الدين الأجنبي في البلاد النامية كمصدر للظلم الاجتماعي وعدم الاستقرار الاقتصادي. لم يتبنى الاتجاه المستمر لعولمة السوقِ القواعد الجديدة المطلوبة لضمان أن العولمة قَد تعمل كآلية لضمان وتحرير جنوب العالم.
ويضع الدين المتزايد البلاد الفقيرة تحت ظروف متزايدة من التفاوت الاجتماعي بالمقارنة بالدول الصناعية الدائنة في الوقت الذي يشوه العلاقات الاقتصادية الدولية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية.
إن الدين الخارجي لهذه الدول لَه تأثير سلبي أيضاً على إقتصاديات الدول الدائنة، فبقدر ما يعوق التوسع في التبادل التجاريِ وتوسيع أسواقِ البلدان الغنية فانه يفيد الوظائف الخاصة ويساهم في تقييد تدفقِ الهجرة. كنتيجة لذلك، حتى أولئك الذين لا يقرون القيم مثل التنمية والتضامنِ يجِب أن يقروا بالمنافع العامة لدعم الدول الأفقرِ.
عندما تطور زيادة الدين خارج أي سياق قانوني تم التفاوض والاتفاق عليه عالمياً، يضعف ذلك سيادة الدولة ذات السيادة ، ويقود الدول المدينة في اتجاه التمزق، حيث تصبح غير قادرة على ضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهكذا، تقوض حقوق الإنسان الأساسية – أي الحق في الحياة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بالإضافة إلى التكافل الإنساني.
التبادل التجاري غير المتوازن مع الاتحاد الأوروبي. يعد التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي أساسيا. حيث تأخذ أوروبا حوالي ٥١% من صادرات دول جنوب البحر المتوسط وتورد لها حوالي ٥٣% من وارداتها. يستمر شركاء البحر المتوسط في طلب، بدون نجاح، انفتاح أكبر لمنتجاتهم الزراعية في السوق الأوروبية، بسبب أهمية هذه المنتجات في هذه الدول ولأنهم يتوقعون ميزات تنافسية على هذه المنتجات.
استثمار أجنبي غير كاف، إن المستوى المنخفض للإستثمارات الأجنبية غير كاف والقاعدة المنتجة لهذه الدول تبدو غير ملائمة لدعم نمو دول شرق وجنوب البحر المتوسط وتحفيز عرضها المشروطَ في الأسواقِ. منذ ١٩٩٧ يتدفق استثمار سنوي مشترك، ينبع معظمه من الاتحاد الأوروبي، ويتأرجح بين ٦ و ١٢ بليون دولارِ، بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي لهذه الاقتصاديات، نجد أن هذا ضعيف جدا، ويساعد بالكاد لمعادلَة المعدلات المنخفضة للتوفير الداخلي أَو لتمويل العجز التجاري الرئيسي والدين الخارجي العالي الذي يؤثر على هذه الدول .

علاوة على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*) في المنطقة يعطي تركيزا جغرافيا عاليا. من ١٩٩٧-٢٠٠٣، ٧٥ % من الاستثمارات تركزت في أربعة دول: مصر وإسرائيل والمغرب وتركيا. تبرز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول سلوكا متقلبا بعض الشئ، يعكس تأثير المشروعات الاستثمارية الرئيسية المنفذة ضمن سياق عمليات الخصخصة في سنوات معينة.

وجه الاستثمار الأجنبي أساسا، خاصة في دول المغرب، إلى القطاعات التقليدية مثل الطاقة، القطاع الأساسي، والنسيج والملابس، وإلى حد أقل، السياحة.

قد يفسر النمو المنخفض للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط جزئيا بحقيقة أن ضعف هذه الدول فيما يتعلق بعناصر الإقتصاد الكلي ومناخ الأعمال والمخاطر السياسية، قد تكون أكثر تأثيرا من المنافع التي يعرضونها للانتقال إلى مكان أخر، قد يفسر هذا تفضيل المستثمرين لأوربا الشرقية ودول آسيوية معينة.

مع هذا، في السنوات الأخيرة، تطبق دول شرق وجنوب البحر المتوسط سياسات لجذب الإستثمار الأجنبي في محاولة لتسخير العملية المتزايدة لعولمة الإنتاج. تنظر عديد من الدول في المنطقة إلى جذب الإستثمار الأجنبي كبديل لقطاعِ الطاقة وإلى الإعتمادِ على الصادرات النفطية، وبادر البعض منهم منافسة مع المناطقِ الأخرى من العالم لكي تجذب الإستثمار الرأسمالي وتحسن مناخ الإستثمار.

جهود محاربة الفقر في دول شرق وجنوب البحر المتوسط

تعد محاربة الفقر مهمة معقدة، لَيس فقط لأنها تحتاج لمواجهة الجوانب المختلفة، ولكن أيضا لأنها تتضمن اشتراك مختلف العوامل: الدولة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والهيئات الدولية. ولا يوجد نمط موحد لتصميم الجهود نحو محاربته.

توجد مجموعة من البرامج المختلفة استهدفت المجموعات الضعيفة في دول شرق وجنوب البحر المتوسط: دعم المواد الغذائية ، وبرامج القروض متناهية الصغر برامج الأشغال العمومية، والتحويلات النقدية والعينية. ولَيست كل هذه برامج حكوميةً، لكن البعض تم تطويره وتمويله بالتعاون مع هيئات دولية، ومنظمات غير حكومية نشطة أيضاً.

بالرغم من أن البرامجِ التي تبنتها الهيئات الدولية الرئيسية (تحديدا، برنامج الأمم المتحدة للإنماء، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) تبدو أنها تتبع الإستراتيجية الدولية لتلك المؤسسات لمحاربة الفقر، وتظهر التجربة في دول شرق وجنوب البحر المتوسط أن هذه البرامج تعمل بالتعاون الوثيق مع الجهود المحلية.

وهكذا، أصبح صعبا تعريف أنواع الجهود المختلفة نحو محاربة الفقر وفقا للعاملين فيه، باعتبار الأعمال المتبادلة المبذولة. بالرغم من أن تنوع دول شرق وجنوب البحر المتوسط يجعل من الصعب التعميم، فإن هذه الجهود ممكن ان يقال أنها تتبع نمط عام. وفي هذا الخصوص، وتبعا لنوع التحليل الذي قام به البنك الدولي[١]، والذي اعتمد على

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢ .

التمييز بين الآليات الرسمية والحرة، ستجرى دراسة عن الجهود القومية المبذولة وستناقش. وفضلا عن عرض قائمة كاملة للبرامج المنفذة في المنطقة، هذه الدراسة ستوجه للفئات الرئيسية التي شوهدت على نحو شائع في دول [١]شرق وجنوب البحر المتوسط.

٧- الآليات الرسمية

٧-١-١ اليات داخل نظام الحماية الاجتماعي: في دول شرق وجنوب البحر المتوسط، تطورت نظم الحماية الاجتماعية من خلال نموذج النمو الاقتصادي في القطاع العام، حيث توفر المساعدات الاجتماعية والخدمات عن طريق الدولة. من خلال هذا الاطار، ممكن التعرف على ثلاث مجموعات من الآليات الرسمية:

(ا) برامج المعونة الاجتماعية.

(ب) برامج التامينات الاجتماعية.

(ج) برامج سوق العمالة النشطة.

(ا) برامج المعونة الاجتماعية تشمل الإجراءات التاليةَ:

برامج عمل عامة: شغل عمومي، صممت لخلق الوظائف المؤقتة للعاطلينِ بينما تم توفير البنية التحتية للمجتمعات الفقيرة، داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، قدمت الجزائر ومصر هذه البرامج في التسعينيات بإجراءات تعديل هيكلية. ومع ذلك، فإن تونس والمغرب لديها تقليد أطول في هذا المجال، الحقيقة أن البرامج في الغالب تعتمد على المعونات تعوق توجيه الحاجات المعينة للمجتمعات الفقيرة.

الأموال الاجتماعية: كميزة مشتركة لأنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية هذه الأموال وجدت (أما من الحكومات أَو من قبل المتبرعين) لإكمال الإنفاقِ الاجتماعي العام التقليدي، وهي تغطى مدى واسع من البرامج من البنية الأساسية للصحة والتعليم إلى تنمية المجتمع والتمويل متناهي الصغر، وتستخدم مجموعة مختلفة من الوسطاء[٢]، داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، ممكن النظر الى وكالة التنمية الإجتماعيةِ الجزائرية، والصندوق الإجتماعي للتنمية المصري، تنمية مجتمع الضفة الغربية وغزة ومشروعات المنظمات الغير حكومية على أنها الأمثلةَ الرئيسيةَ الثلاثة. ومن المؤكد، انه بالرغم من أن أهمية الأموال الاجتماعية في نظام الحماية الاجتماعي الشامل أو إيجاد الوظائف في المنطقة متنوعة وتظل معظم الوقت محدودة، فانه ينظر لمعظم الأموال أنها ناجحة من ناحية المخرجات[٣].

التحويلات النقدية والعينية : يتم توفيها من الحكومات القومية، عادة ما تدار بشكل عام ولكن، في بعض الحالات، بالاشتراك مع المؤسسات الخيرية المحلية (مثل المغرب). تشمل التحويلات العينية المساعدات الغذائية من خلال المدارس (تونس)، والمعونات الغذائية لكبار السن والمعاقين (المغرب)، والمعونة الغذائية للعاطلين (تركيا)، والبرامج

١ - مصدر المعلومات تقارير المنطقة وتقارير معينة عن الدولة من هيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للإنماء أو البنك الدولي. التفاصيل موضحة في قسم المراجع.

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.

٢- نفسه.

الغذائية للامهات والأطفال(المغرب وتونس)، ومراكز التدريب للفقراء والاميين والفتيات المهمشات، وملاجئ للأطفال في سن المدرسة والايتام (المغرب وتركيا). وتشمل التحويلات النقدية مساعدات لكبار السن والمعاقين (الجزائر ومصر وتونس وتركيا) ومعونات عاطلين للأسر الفقيرة ذات الحاجة (الأردن وتونس وتركيا).

الدعم الغذائي: شكل هذا الدعم لعقود عديدة عنصرا هاما لأنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتراوح البرامج من الدعم الكلي إلى الانظمة الموجهة ذاتيا وبرامج التموين إلى شبكات الأمان الموجهة، ولكنها تشمل فقط القمح ودقيق القمح (ماعدا في تونس، حيث يوفر لب الدقيق)، وزيت الطعام والسكر، يوجه غالبا كتخفيض في الأسعار للمستهلكين. وكاتجاه عام، يلاحظ أن الانخفاض في الانفاق العام بهذه البرامج في المنطقة خلال التسعينات معظمه بسبب الإجراءات الاصلاحية التي ظهرت في إزالة الدعم (الجزائر)، نقص السلع المدعومة وحاملي بطاقات التموين (مصر)، واحلال المعونات النقدية محل الدعم (الأردن) وتقديم اليات ذاتية الاختيار من خلال تنويع الجودة (تونس)[١].

(٢) برامج التامين الاجتماعي تشمل الاتي:

نظام المعاشات: حددت معظم دول المنطقة نظام معاشات(*PAYG*) . وتواجه هذه الانظمة تحديات شديدة بخصوص اساءة استخدام الأموال المحصلة من الأقساط وفي معظمها دفع الحكومة ديونها بمعدلات عائد سالبة، وتعمل التحولات البشرية الكبيرة على زيادة معدلات التبعية ، والبناء المؤسسي الضعيف للأنظمة، لا يمكن النظر إلى المعاشات على أنها آلية فعالة لمحاربة الفقر، ليس بسبب مبلغ المعاش، والذي يمكن القول أنه عالى وكريم ولكن لأن التغطية قاصرة على الأقسام الرسمية للاقتصاديات القومية.

تأمين البطالة: تعتبر هذه البرامج أكثر حداثة في المنطقة. وكما يمكن أن يقال([٢])، فإن ظروف عدم التاكد داخل نواميس سوق العمل تؤثر على الاتفاقيات التمويلية للنظام، وفي تحديد مبلغ المساهمة، مدة ومستوى الاستفادة، ومعدلات الاحلال. وعلاوة على ذلك، فإن نظام تأمين البطالة يتعلق أيضا بالقسم الرسمي لسوق العمل و، هكذا، تحولت لتصبح أقل فعالية في محاربة الفقر مواجهة بذلك أولئك الذين تركوا خارج الاقتصاد الرسمي.

برامج التمويل متناهي الصغر: يدار غالبا من المنظمات الغير حكومية وتوسعت في العقد الأخير توسعا له شانه. وتعتمد على أساس منطقي يهدف إلى " دعم وصول الاسر الفقيرة إلى الخدمات التمويلية الرسمية " وتشبه هذه البرامج طريقة المساهمة في التنمية بصفة عامة، ومحاربة الفقر بصفة خاصة، بتوفير فرص للفقراء حتى يعتمدوا ذاتيا على أنفسهم على المدى الأطول. وتقوم الهيئات الدولية بدعم التوسع في هذه البرامج ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للانماء. ويمكن القول ان توفير الخدمات التمويلية للفقراء يزيد دخل الأسرة والأمن الاقتصادي، ويبني الاصول ، ويقلل الحساسية الاقتصادية للفقر، ويوجد طلب على السلع والخدمات الأخرى (مثل التغذية والتعليم والرعاية الصحية)، ويحفز الاقتصاديات المحلية[٣] بالأخذ في الاعتبار دول شرق وجنوب البحر

١- اقبال، ٢٠٠٦.

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.

٢- براندزما وبورجرجي، ٢٠٠٤.

المتوسط، كما ذكر بعاليه يعد التوسع في برامج التمويل المتناهي الصغر واضحا، ليس فقط في النمو ذو الدلالة للانتشار إلى أبعد الحدود، ولكن أيضا في هيمنة المنظمات الغير حكومية اعتمادا على أموال المنح.

(٣) برامج سوق العمل النشطة تشمل الآتي:

المساعدة في البحث عن وظيفة: والتي تغطي بشكل أساسي خدمات المشورة وتحديد الأماكن . ويمكن القول أن هذا البرنامج يصل إلى جزء من القوى العاملة بسبب ، ليس فقط لانهم يعملون من خلال سجلات العاطلين في هيئات التوظيف، ولكن أيضا نقص أنظمة وتقنيات المعلومات الملائمة.

التدريب المهني : يغطي البطالة طويلة الأجل واعادة التدريب للعمال الذين تم تخفيضهم. وينظر إلى ذلك على انه لم يعد انجح من برامج مساعدة البحث عن وظيفة ، حيث أن العجز الرئيسي ينبع من النقص في أماكن العمل بعد التدريب . يظهر الدليل الدولي أن هذه البرامج تعمل جيدا في مجال التوسع الإقتصادي أو عندما تنفذ كحجم صغير ومستهدف بإحكام[١].

دعم الأجور:غالبا ما يستخدم لدعم الباحثين عن عمل لأول مرة بتحويلات مباشرة للعمال والمؤسسات. التاثير الصافي لهذا الإجراء يظل غامضا. وكمثال، تظهر التجربة الجزائرية ان الدعم الموجه للعمال ذوي المهارات المنخفضة أقل من الحد الأدنى للأجور ، وتعطى المؤسسات حافز لتشغيل العاطلين. ويمكن القول أن المؤسسات تستخدم هذه البرامج لتعيين العمال الذين كانوا سيعينون على أية حال فضلا عن العاطلين[٢]. لذا فإن اثر هذه البرامج على محاربة الفقر يظل محدودا تماما.

١-٢-٧ اليات خارج نظام الحماية الاجتماعي:

يغطى الصحة والتعليم ودعم الأسعار والتنظيمات.

ا) الصحة: هناك تحسن ذو دلالة في مستويات المعيشة والحالة الصحية للسكان في المنطقة، بينما تظل التغيرات عبر البلد . ومن الشائع تماما تأكيد الرابط بين الحالة الصحية والفقر، حيث أنه يفترض أنه ملازم للدخل المنخفض والصحة العامة الضعيفة ونقص مياه الشرب الأمنة والتغذية الضعيفة والاكتساب الضعيف للتعليم بالإضافة إلى نقص الوصول إلى الخدمات الصحية. ويعتبر التأمين الصحي سائدا في كل البلاد، بدرجات متفاوتة، حيث أن الخدمات الصحية تعتبر جزءا من أنظمة التامين الاجتماعي. وتغطي الأنظمة العامة موظفي القطاع العام والعمال المعينين رسميا مع وجود عدم تكافؤ معنوي في التغطية، ليس فقط بالنسبة لعمال القطاع الخاص الغير رسمي، الذين يشكلون " الفقراء العاملين " بالمجتمعات ولكن أيضا لبعض المناطق الريفية داخل المنطقة. وكما يعرف في كثير من الدول متوسطة الدخل، أن المستويات العالية من الإنفاق الخارج من الجيوب يخلق عبئا إضافيا على الأسر الفقيرة، التي تخصص حصة أعلى من ميزانياتهم لخدمات الرعاية الصحية. على سبيل المثال، في الجزائر، حصة الانفاق على صحة الأسرة بالنسبة لافقر ١٠% من سكان المناطق الحضرية هي ثلاث مرات أعلى من

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.

١- نفسه.

أغنى ١٠%، بينماهذه الحصة تتضاعف بالنسبة لسكان الريف. وفي تونس، النفقات الصحية، كحصة من إجمالي نفقات الأسرة، بالنسبة لأفقر ٥% من سكان المدن تصل إلى ٢.١% من إجمالي النفقات، بينما بالنسبة لسكان الريف، تزيد حصة الانفاق إلى حوالي ٢.١%[١].

٢) التعليم: في المنطقة، حققت الدول تعليم ابتدائي شامل وتحسينات في التعليم الثانوي والاندراج فيه- ومع ذلك، كما في حالة الصحة، فإن الوصول إلى التعليم ونوعيته أمرًا مشكوكا فيه بشكل كبير حيث أنه لا توجد سياسات تعليمية مترابطة. يتزامل مع هذا الزيادة في حالات ترك المدرسة والاعادات، حيث أن كثير من حالات الترك هم أطفال من أسر فقيرة ومن المحتمل أن ينضموا لسوق العمل الحر خلال أوقات الضيق الاقتصادي. وحيث أنه لا توجد سياسات مؤسسية موجهة بشكل خاص إلى الأطفال الفقراء، ستظل حالات القصور هذه كما هي. في مصر، معدل الاندراج في المدرسة بالنسبة للاطفال في أعلى خمس يظل فوق ٨٠%، بينما معدل الاندراج في أفقر خمس الاسر هو حوالي ٥٨%و بالمقارنة مع ٨٥% في المناطق الحضرية[٢].

٣) دعم الاسعار والتنظيمات: دعم المياه. تجاوبا مع ندرة المياه الطبيعية في المناطق الريفية، فإن هذا الدعم غالبا يهدف إلى التغلب على المشكلة في حالة المنتجات المتعلقة بالتصدير. ويقول البعض أن هذا الدعم أوجد عدم فعالية بالنسبة للري عند مقارنة تكلفة مياه الري مع القيمة المضافة من الإنتاج الزراعي[٣]. بخصوص انعكاس ذلك على القطاعات الأفقر في المجتمع، فإن النظام يتضمن تكاليف أعلى وحالات نقص عندما يقترن ذلك مع عدم ملاءمة البنية الأساسية.

دعم البنية الأساسية والنقل، بالرغم من تنوع البرامج لتوفير البنية التحتية الأساسية والنقل للفقراء داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط ، فإن الممارسة الشائعة هي الاحتفاظ بالسعر منخفضا، لضمان الوصول والقدرة على الشراء. ومع ذلك، " خدمة الفقراء أصبحت فقيرة " حيث أن البنية الأساسية وجودة الخدمات أصبحت تالفة، لأن الايرادات أقل من نفقات الصيانة، بينما يزداد الطلب. ومن المنطقي أيضا القول أن النقص

في الخدمات الأساسية غالبا ما يتركز في المناطق الريفية الفقيرة، ليس فقط بسبب القدرة الأقل لمجموعات السكان الفقراء على تمويل هذه الخدمات ولكن أيضا بسبب أنهم يملكون تأثير سياسي أقل للضغط من أجل استثمارات مدعومة.

مراقبة أسعار السلع الزراعية. نظر لخضوع الانتاج الزراعي في المنطقة للتغيير نتيجة لظروف الطقس والمناخ، يتم حماية الفلاحين بدعم إنتاجي (معظمه في شكل تحويلات) في شكل ضمان حد أدنى من الأسعار وأسعار توريد وتسليم إجبارية للسلع التي تحتكرها الدولة أو أسعار الدقيق والتي تصل إلى ما يفوق الأسعار المرجعية ودعم المدخلات للأسمدة أو البذور المحسنة التي تهدف إلى نشر التكنولوجيا الجديدة. لا يعطى البرنامج

١- البنك الدولي، ٢٠٠٢.
٢- البنك الدولي، ٢٠٠٢.
٣- نفسه.

أولوية للمجموعات الأكثر احتياجاً والفقيرة من سكان الريف. ولهذا، يمكن القول بأن المزارع الكبيرة هي التي تستفيد من تلك الإجراءات، لأن المزارع الصغيرة منصبة على الزراعات الصغيرة ولا تستفيد من برامج الدعم هذه لعدم توفر فرصة الوصول إلى الأسواق.

٢-٧ الآليات غير الرسمية

إدارة المحفظة الريفية

يعيش جزء كبير من الفقراء في المنطقة في المناطق الريفية، وفي الواقع ، نادراً ما تصل آليات المساعدة الاجتماعية الرسمية إلى تلك الجماعات. إضافة إلى أن سكان الريف نادراً ما يستخدمون الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والماء والخدمات العامة الخاصة بالصحة والتعليم . في مثل هذه الظروف ، كاستراتيجية وقائية، تطور الأسر الزراعية آلية إدارة المحفظة فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل والمواشي، وموارد عمالة الأسر الزراعية. وتعتبر موارد العمالة العنصر الهام لأنه يتم توظيفها خارج المزرعة بشكل مؤقت أو موسمي، إما في الزراعة أو في المناطق الحضرية، لأن هؤلاء يميلون إلى إيجاد مصدر دخل أسري معقول رغم أنها مؤقتة أو غير منتظمة. وأيضاً عند اعتبار تركيب الإنتاج الزراعي فيما يخص حجم المزرعة يمكن لشخص ما القول بسهولة بأن الدخل خارج المزرعة بالنسبة للمنتجين الصغار (أي المزارع صغيرة الحجم مثل ما في تونس وتركيا) عادة ما يكون أكبر من الدخل في داخل المزرعة.

دعم الأسرة والأقارب

تعتمد الأسر على الأقارب والعائلات للتغلب على الأزمات والحصول على الدعم من الموارد. وينظر البنك الدولي إلى هذه الأنواع من العلاقات على أنها "حيوية"[١]، حيث يتم التغلب على جميع المخاطر بشكل فردي أو تبددها عن طريق رأس المال الاجتماعي المحسن للفقراء[٢] في حالة فشل الفرد في ذلك. ولهذا يؤكد هذا الاتجاه بشكل أساسي على إدارة مخاطر الأفراد مع تقوية العلاقات الاجتماعية، بدلاً من تدخلات الدولة التي دائما ما يكون مشكوك بها في المجتمعات الفقيرة. وهذا ليس لإنكار أهمية آلية الدعم هذه، لكن لتوضيح الاتجاه الحالي للفقر وعدم المساواة في المنطقة التي قد تضعف الدعم العائلي (عامة يأخذ شكل تحويلات من الأطعمة والمواشي وغيرها) عند عجز الأقارب المعتادين على تقديم المساعدة للمحتاجين على القيام بذلك نظراً لاحتياجهم أيضاً[٣].

المساعدات الخيرية

١- البنك الدول، ٢٠٠٢، صفحة ٥٠.

٢ - يشير رأس المال الاجتماعي إلى القيم الجماعية العلاقات الاجتماعية، والنزعات التي تنشأ من هذه العلاقات لعمل أشياء لبعضها البعض(بتنام، ٢٠٠٠).

٣ - انظر بوجرا وكيدر، ٢٠٠٣- دراسة حالة في تركيا، والبنك الدولي، ٢٠٠٤أ، للضفة الغربية وغزة أشكال مختلفة من أمثلة الدول الأخرى، توضح هذه الدراسة ضعف آليات الدعم غير الرسمي في مخيمات اللاجئين كنتيجة للتشتت وفقد الملكية.

في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثل المساعدات الخيرية جزءاً هاماً من شبكة الأمان، إما بدفع الزكاة ومؤسسات الوقف[1]أو عن طريق الكنائس المحلية المستندة إلى الجمعيات الخيرية، ينتشر مثل هذا النوع من المساعدات في المنطقة، جزئياً بسبب نقص أو عدم كفاية مؤسسات شبكات الأمان الجيدة لحماية الفقراء. هذه المساعدات ليست دائمة وتعطى على أساس خاص ولا يمكن للفقراء الاعتماد على مثل هذا النوع من المساعدات غير النمطية والتمييزية. وتوضح الأدلة أنه في حالة فلسطين ، حيث تنتشر أنماط المساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية تقدمها الجمعيات الأهلية والخيرية باستخدام الموارد المجمعة من الزكاة والوقف، حماية اجتماعية برعاية الدولة تزداد مع زيادة إمساك السلطة الفلسطينية بزمام الأمور.[2]

في بداية القسم - "أسباب الفقر" – تم التأكيد على بعض الدلالات والتحديات الهامة التي يجب على العالم النامي مواجهتها، في سياق الاقتصاد المعولم. وتلك هي أعظم التحديات التي على الانسانية مواجهتها ولا يمكن معالجتها بشكل مناسب بالسياسات الوطنية وحدها. مطلوب إجراءات على المستوى العالمي، تتضمن الإصلاح الحتمي للمؤسسات الدولية ذات الصلة والتي يبدوا عليها الآن عدم قدرتها على معالجة تلك المشاكل بشكل فعال. في القسم الآخير، تم تقديم بعض التوصيات في هذا الشأن.

٨- نحو بناء المستقبل

٨-١ الفقر والتنمية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية هي أهم وسيلة لمكافحة الفقر. والنمو المستدام شرط ضروري للتغلب المضطرد على بلاء الفقر.

كان من الواضح أن تقليل عدد الأشخاص العائشين في فقر تام في العالم بنسبة ١٣٧ مليون، الذي حدث أثناء عقد التسعينات ١٩٩٠-٢٠٠٠، كان سببه الأساسي هو التقدم في الصين والهند. وأثناء تلك الفترة، زاد الفقر التام في العديد من المناطق الأخرى، خاصة في دول الصحراء الأفريقية (بزيادة قدرها ٨٢ مليون في ١٠ سنوات)[3] التنمية غير متساوية مطلقاً بين الدول وفي داخلها. ولهذا فإن الرهان ليس التنمية وحدها، لكن تنمية عادلة ومتماسكة.

لقد تغير تحد التكافل في العقود الآخيرة. وبعيداً عن الإجراءات التي تستحق التقدير التي اتخذتها أعداد كبيرة من الجمعيات الأهلية، يجب أن تعالج السياسات الكلية ليس فقط اهتمامات الاقتصاديات الصغيرة –رغم ضرورتها- بل الاحتياجات الحقيقية والمتغيرة ومشاكل الناس أيضاً.

حاول الاتحاد الأوربي الاستجابة لهذا التحدي الذي يواجهه، بتبني استراتيجية لشبونه، استناداً إلى المحاور البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ركزت الاستراتيجية على المعرفة كمحرك أساسي للتقدم. ولهذا يمكن النظر للتنمية البشرية ليس على أنها عبء لكن وسيلة

١ - الزكاة هي المدفوعات الإلزامية الوحيدة على الأغنياء للفقراء في رمضان والوقف هو مؤسسات خيرية يؤسسها الأغنياء لتوفير المساعدة أو لدعم أنشطة معينة مثل التعليم، إلخ. للفقراء.

٢ - البنك الدولي ٢٠٠٢.

٣-OIT فبراير ٢٠٠٤.

للتنمية متاحة للجميع. مثل هذا الاتجاه ليس حصرياً للدول المتقدمة. مع بعض التعديلات التي قد تكون ضرورية، يوصى بها للدول الفقيرة أيضاً.
التحسين في الاستقلال الشخصي ضروري لكنه لا يجب أن يعوق الترابط والاحتياجات المتبادلة بين الأشخاص. يتطلب الاتجاه الجديد نحو التنمية فهم عواقب الاختيارات الشخصية للبدء بتأثيرات الاختيارات الاستهلاكية للأغنياء على حساب الفقراء. ويتضمن التحدي الأخلاقي الذي يواجهه العالم أشخاص وجماعات وحكومات وتساؤلات على جميع مستويات القرار؛ محلياً ووطنياً وعالمياً.
٢-٨ مكافحة الفقر واستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي
من المتعارف عليه أن عملية برشلونة رغم غناها وفائدتها، إلا أنها لم تعط توكيداً خاصاً على مكافحة الفقر. من الحقيقي أن بعض محاورها تتضمن تأثيراً إيجابياً غير مباشر على الفقر، لكنه لا يعط هذا الهدف الأولوية. وعلاوة على ذلك لا يبدوا الفقر على أنه اهتمام أساسي في الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
على كل دول وضع سياستها الخاصة بها، لكن يجب تواجد استراتيجية يورومتوسطية مشتركة. يجب يكون لبعثة مراقبة مكافحة الفقر الوضع المطلوب لسماعها على مستوى صناع السياسية الحكوميين.
حددت الأمم المتحدة أهدافاً واضحة للحد من الفقر، وتحديداً في سياق إعلان الألفية. سيكون من الصعب فهمه إذا ظلت دول حوض البحر المتوسط بعيدة عن الزخم العالمي حول السعي الأساسي نحو تحقيق العدالة والسلامة في العالم. وهذا يدل وفوق كل شيء على الإرادة السياسية.
حماية استقلال كل دولة في اختيار الوسائل لتحقيق الهدف، تبدو الأهداف التالية مقبولة على نطاق واسع:
تلبية الحاجات الأساسية لسكان العالم (من بين الأشياء الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم والإسكان والبيئة)؛
البرنامج التعليمي للأطفال من العائلات الفقيرة (تساوي الفرص في الوصول والنجاح)؛
عمل مقبول للجميع؛
الحماية الاجتماعية والإرشاد للباحثين عن عمل؛
إعادة تشجيع أنظمة الحماية الاجتماعية، موفرة الفوائد الاجتماعية الأساسية وضمان الحد الأدنى من الدخل لأكثر الفئات حرماناً؛
سياسة الأسرة (علاقتها بالعمل، الدور التعليمي للأسر، المدارس بالنسبة للآباء، سياسة العمل المنزلي)؛
سياسة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشيوخ، تشجيع استقلالهم؛
مكافحة الانماط الجديد من الاستغلال والاتجار بالبشر.
وبالنظر إلى هذه الأهداف، يجب أن يكون هناك اهتمام بتشجيع المواطنة للفقراء.
من أحد صفات الفقر أنه يؤدي إلى فقدان الفقير لجميع أشكال القدرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن ينقل البرنامج الذي يكافح الفقر إلى الفقراء مسؤولية كونهم مواطنيين "عاديين" ويتحكمون في حياتهم ومستقبلهم بأنفسهم. وهذا يدل على أن الفقير يجب أن يكون أول عامل في تطوير نفسه والمشاركة في القرارات التي تخصه.
وعادة ما تنظر الفكرة العامة عن المواطنة إلى أن الحقوق المدنية والسياسة فقط. ومع

ذلك، لا تنفصل تلك الحقوق عن ما يسمى "المواطنة الاجتماعية"، المعنية أساساً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. من ناحية أخرى، من الواضح بشكل متزايد أنه يجب تكلمة الديمقراطية الممثلة مع بعض أبعاد المشاركة الديمقراطية، لتحسين مشاركة جميع المجموعات الاجتماعية في عملية التنمية.

٣-٨ تحديد أفضل طرق مكافحة الفقر

جلبت تنمية الاقتصاد العالمي تغييرات اقتصادية واجتماعية تؤثر بشدة على مجتمعات حوض البحر المتوسط. وعلى كل دولة إيجاد طريقة اتخاذها للإجراءات. ولا يمكن أن يتضمن الإجراء العالمي نموذجاً جاهزاً مفروضاً على سياقات ومواقف مختلفة. وهذا التنوع في الظروف والخبرات يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية على المستوى الوطني. وفي الواقع، كما هو موضح أعلاه، يجب أن تكون كل دولة مسؤولة عن إيجاد أسلوب إدارتها الخاص بها. ومع ذلك، يمكن أن تقدم استراتيجية منسقة من دول حوض البحر المتوسط دعماً جوهريا وإطاراً عاماً للمبادرات الوطنية.

وأحد ميزات التغييرات الحالية هو اقتصاد السوق الحر المتجه نحو العولمة السريعة موجداً وبشكل مطرد لثقافة جديدة للأنشطة الاقتصادية وحتى للعلاقات الانسانية. وتولد هيمنة المنطق المالي عملية تهميش واستبعاد للأقسام الضعيفة من السكان، ضاربة الأشكال التقليدية للترابط وتؤذي كثيراً الأشخاص الذين لا يستطيعون كسب معيشتهم بأنفهسم. وخاصة هذه هي حالة الشباب العاطلين عن العمل والأشخاص المعالين بسبب الإعاقة أو السن. من الهام فهم واستئصال الآليات التي تترك جزءاً من المجتمع بجانب الطريق من أجل التنمية.

إن الاتحاد الأوروبي لا يهرب من هذه القضية ويواجهها، وتحديداً في استراتيجيته الشاملة، والمنافسة بين الطلب على التنافسية ومتطلبات السياسة الشاملة. تتعرض دول جنوب وشرق البحر المتوسط مباشرة للمنافسة الاقتصادية بل من الصعب عليها تأسيس أولويات اجتماعية تضمن مستقبل وتماسك مجتماعاتها. في الواقع، رغم أن الفقر المطلق أقل درامية في تلك الدول عنه في بعض المناطق الآخرى من العالم ، نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد بطيئ جداً ومعدلات البطالة مرتفعة جداً خاصة بين الشباب.[1]

الفقر يضر بالمجتمع ككل. يعد الأسلوب الذي يتم معالجة مواقف الفقر في أي حالة هو مؤشر العدل في هذا المجتمع . فهو ميزة ثقافية وبنية أخلاقية لهوية المجتمع.

يجب النظر إلى مكافحة الفقر على أنها سعي مشترك لشعوب حوض البحر المتوسط وتحدد بوضوح كما هو في عملية برشلونة.

٤-٨ إشراك من يعانون من الفقر المفرط

الفقر ليس حالة متجانسة، فيوجد أنواع مختلفة من الفقر منها أكثر الأنواع خطورة الفقر المفرط والفقر طويل المدى. الفقر ليس موقف حرمان بدني فقط. إنه يؤثر على الفقير في جميع مناحي حياته الشخصية والبدنية والنفسية والثقافية والسلوكية. فهو يقلل من الثقة بالنفس واحترام الذات . وكلما اشتد الفقر وطالت مدته كلما زاد تأثر الشخص بهذا الموقف بدجة قاسية.

---

١ - تقرير Femise ٢٠٠٥.

القمة الدولية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن – مارس ١٩٩٥) كانت واضحة في تقرير أن: "الفقر المفرط هو إهانة لشرف الإنسانية"([1]).

إن عملية تحديد الأشخاص المعرضين للفقر أو المتضورين جوعاً لتضمينهم في المشاريع تؤكد أنه هذه المشاريع تعالج مشاكل الاستثناء بما يضمن عدم تخلف أي شخص.

وعلى نطاق أوسع، تواجه برامج مكافحة الفقر صعوبات بالغة في الوصول إلى هؤلاء الأكثر حاجة. ولهذا، فإن الحاجة إلى معلومات كمية وكيفية أفضل عن المجموعات الأفقر في كافة المجتمعات، والحاجة إلى تقييمات كمية وكيفية للفقر المستمر وفعالية وفشل استراتيجيات التخلص منه والحاجة لضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة بالشراكة مع أكثر الجماعات تعرضاً للفقر، بدلاً من التركيز على الفقراء المتوسطين. إذا كنا بصدد إنشاء شبكة أمان اجتماعية للجميع، فيجب العمل على البدء بهؤلاء غير المعترف بهم وغير المسموع عنهم وغير المرئيين.

أكثر الجماعات تضرراً مختفية من الأحصاءات. غير مرئيين لمن يقوموا بتسيير سياسية التنمية، وفي خطر دائم من تجاهلهم. أو حتى سحقهم بواسطة عملية التنمية. وعلاوة على ذلك، نمو التفاوت داخل الجماعات المتضررة، بدرجة كبيرة، غير ظاهر في التقييمات الحالية. ومع ذلك، الفقراء في مجموعهم ومن منهم في فقر مفرط، خاصة، المتضررين في حق الحرية الأساسي. في الواقع، الحق في الحرية لا يمكن فهمه دون تلبية الشروط الضرورية لممارسته، وأولها إمكانية تلبية احتياجات الانسان الأساسية.

إحدى الصعوبات الموجودة في مكافحة الفقر، الأحوال الاقتصادية غير المرضية وتكاسل المشاركين المعنيين. انخفاض مستوى الإجراءات الوطنية والأوروبية ضد الفقر، تعد مؤشر إلى سبب التكاسل.

مكافحة الفقر ليست قضية أمان اجتماعي أو رفاهية فقط، بل تتضمن سياسة عاملة وسياسات خاصة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى الحاجة إلى الاتجاه العالمي نحو الفقر على المستوى الدولي.

لن يتراجع الفقر المفرط ما لم يشعر جميع المواطنين داخل البلد وعبر حوض البحر المتوسط بالمشاركة. رغم كل المجهودات، المجموعات المتأثرة مباشرة في جميع الدول، أي ضحايا الفقر والاستبعاد، نادراً ما يشتركوا في التعريف والتطبيق والتقييم للأهداف والإجراءات المتخذة. فمشاركتهم، حسب خبراتهم الشخصية ليس مرضياً عنها.

٥-٨ الحوكمة

تعتمد كفاءة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في منطقة اليورومتوسط –إلى حد كبير- على الحوكمة الرشيدة، أي على التنظيم الجيد للإدارة العامة والتعاون المتجانس مع الشركاء الاجتماعيين، والمجتمع المدني والهيئات الدولية.

ويجب التعامل مع ظاهرة المركزية المفرطة المصحوبة بالاقتصاد الحر ونقص الشفافية في التعامل بين القطاع العام والخاص بحيث تقل تكلفة سياسات مكافحة الفقر وتزيد انتاجيتها.

---

١ - الأمم المتحدة، تقرير عن حقوق الإنسان والفقر المفرط، مقدم من المراسل الخاص السيد/ ليندرو ديبوسي، يونيو ١٩٩٦.

وستساعد المشاركة النشطة للشركاء الاجتماعيين والجمعيات الأهلية كثيراً في إنشاء نظام العلاقات التعاقدية بين الحكومة والمجتمع لتمكين المنظمات الدولية من تأسيس اتصال مباشر مع المناطق الفقيرة بشكل أكبر.

قد نتمكن من فهم الحوكمة الرشيدة بشكل أفضل بتمييز الاتجاه الحقيقي عن اتجاه أداة التنفيذ، حيث يعتبر الاتجاه الحقيقي احترام الحقوق والحرية وتوسيعها مسألة وراثية في عملية التنمية، وأن الفقر يدل على نكران الحريات والحقوق الأساسية. ويركز اتجاه أداة التنفيذ على فعالية الحقوق والحريات كأدوات محضة. وبإتباع الاتجاه السابق، ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (*UNDP*) حقوق الإنسان في المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة.

ويجب بذل مجهود خاص لتسهيل تكامل القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. ويمكن أن تشجع عملية تبسيط الأنظمة والقواعد في دول الاتحاد الأوروبي وشرق وجنوب البحر المتوسط المضمنة في عملية برشلونة على دخول الأنشطة غير الرسمية في الاقتصادي الرسمي المهيكل.

وعلى ناحية أخرى، إن التضارب في القوانين واللوائح أو عدم وجودها يوجد التعقيد الإداري ويشجع الفساد. ويوجد لدى دول شرق وجنوب المتوسط قوانين كثيرة وصعبة التفسير. والنتيجة الخطيرة لهذا الموقف هي ظهور مناخ انعدام الثقة في النظام ومصداقية هياكل الدولة.

ولهذا فإن تبسيط القوانين واللوائح والتدريب المطور للموظفيين المدنيين ومعايير انتقائهم المرتفعة، وتأسيس وكالات مستقلة بها موظفين مناسبين لضمان تنفيذ برامج مكافحة الفقر بأسلوب شفاف، هي بعض من السمات الرئيسية التي يجب أن تتضمنها جهود تحسين الحوكمة الرشيدة.

الحوكمة الرشيدة مناسبة بشكل متوزان على المستوى الدولي. ومن إحدى أكثر المشاكل خطورة للحوكمة العالمية هي عدم العدالة بين القوة الاقتصادية للدول. وتترجم عدم العدالة هذه إلى نقاط قوة في التفاوض تختلف بحدة بين الدول الغنية والفقيرة.

٦-٨ دور المجتمع المدني المنظم

إن دور الحكومة والقطاع الخاص في محاربة الفقر معروف جيداً. وهو كاف للتأكيد هنا دور المجتمع المدني المنظم.

وبغض النظر عن المستوى (المحلي أو الوطني أو ما وراء الدولي)، تعرف الجمعيات أساساً على أنها مجموعات من الأشخاص في تفاعل مستمر مع بعضها البعض، تحركها الهيئات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، تميل في بعض الأحيان إلى تشجيع تجمع الأشخاص في مجموعات معينة. والمجمتع المدني أحد أكثر المؤسسات تمثيلاً مقابل تلك المجموعات.

أحد الأهداف الثلاثة لإعلان برشلونة هو "التقارب بين الناس عبر الشراكة الاجتماعية والإنسانية الهادفة لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين الجمعيات المدنية"[١] ولهذا، فقد تم تأسيس الدور النشط المحتمل للجمعيات المدنية وخصوصاً المجتمع المدني المنظم،

١- الشراكة اليورومتوسطية/ عملية برشلونة
(http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/).

كأداة تشجيع لتسوية العلاقات والتعاون في سياق الشراكة اليورومتوسطية، التي تم تمثيلها في معظم الأحوال بالمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة، على أعلى مستوى متوقع. ويمكن أن تلعب هذه الهيئات أيضاً دوراً حاسماً وتحدياً في سياق الشراكة اليورومتوسطية فيما يخص التغييرات الواردة بواسطة العولمة، وتحديداً في تحويل العديد من القضايا من المستوى الوطني إلى العالمي.

يجب أن يتم تشجيع تطوير مجتمع مدني منظم حيوي بقوة. ويجب ضمانه بالتشريع الذي يتيح للمواطنين تحمل المسؤولية الجماعية بحرية في قضايا تهم الناس. فهذا الأمر عامل حاسم في مكافحة الفقر لأنه يسمح للأطراف والأشخاص المعنيين ذوي النوايا الحسنة باتخاذ إجراءات مباشرة على الأرض.

ويجب أن تكون الأحوال الاقتصادية والاجتماعية محددة وتؤثر على قدرة كل شخص في ممارسة حقوق المواطنة. ورغم أن الديمقراطية السياسية مدركة بحق كعامل رئيسي في الديمقراطية، لا يجب أن تتجاهل القوات الأساسية في المجتمع المدني. ويقلل ضعف المجتمع المدني من الديمقراطية السياسية.

ويجب الاعتراف أنه في وجود المجتمعات الحالية، توجد مجموعات كثيرة معنية تنتمي إلى المجتمع المدني المنظم تفوق الشراكات الاجتماعية "التقليدية" (جمعيات أصحاب العمل والعمال). ومع ذلك، تستمر الجمعيات المدنية في لعب دور رئيسي في حوار اجتماعي لا يزال آلية رئيسية في الديمقراطية التشاركية. ولهذا فإن حرية الجمعيات ضرورية وتتطلب ضمانات قانونية حاسمة والتعددية هي علامة لهذه الحرية.

٧-٨ صندوق النقد الدولي

وفي الدول الناشئة، تثير الأزمات المالية مقاطعة تدفق الموارد التي تلمس الأساس الضروري للتنمية وتوجد عمليات هبوط العائدات الدرامية. وقد تتفاقم عمليات هبوط العائدات بشكل أكبر بالعروض التشغيلية لصندوق النقد الدولي المطالبة بمساعدة البلد المعني. وفي الواقع، من بين الحلول التي يعرضها صندوق النقد الدولي بشكل تقليدي، تبرز عادة زيادة معدلات الفائدة الداخلية وتقليل الواردات. لقد ثبت بالتأكيد تنافر تلك الإجراءات.

القضايا التالية هي بعض القضايا الأخرى العديدة. ولقد لفتت الانتباه مؤخراً.

القضية الأولى تتعلق بالسؤال التالي: هل تعد الموارد المالية المتوفرة من قبل صندوق النقد الدولي الكافية لمواجهة أزمات السيولة إجراءاً مقنعاً لمعالجة المواقف الحرجة؟

القضية الثانية: المتعلقة بالقدرة على منع أو التخلص من ظاهرة تشوه الحوافز للعملاء الاقتصاديين ("الأخطار الأخلاقية") التي ينوي دور مدير الأزمة والنصير الأخير إنشاؤها. وهذا نظراً للحقيقة أن التمويل الممنوح من قبل صندوق النقد الدولي هو في شكل قروض وليس مساعدات، لكن، ونظراً لأن معدل فائدة هذه القروض منخفض عن معدل السوق، وتحصل الدول الدائنة على دعم.

ومن ناحية أخرى، عملية توفير التمويل المالي ليست نموذجاً للنصير المالي الآخير الذي يحتاج لوقت قصير وموارد مالية أكبر من الحد الأقصى للضرورات المطلوب مواجهتها. ومع ذلك، في الأعوام الأخيرة، اكتسب الصندوق النقد الدولي أدوات جديدة مثل إمكانات الاحتياطي الإضافية التي تمثل خط التدخلات قصيرة الأجل لتوسيع -في وقت قصير جداً- الائتمان الزائد مقارنة مع حصص الدول المنفردة بشكل حقيقي.

وتم الإعلان عن عرض في ديسمبر ٢٠٠٣ من قبل المستشار غوردن براون من أجل إيجاد موارد ضرورية لإلغاء ديون الدول الفقيرة، يتضمن إعادة تقييم احتياطيات الذهب لصندوق النقد الدولي (حوالي ١٠٣.٤ بليون أوقية) واستخدامها في تمويل إلغاء الديون للدول النامية ضمن متطلبات معينة.

٨-٨ إيجاد موارد جديدة

تم الإعلان عن عرض مركز التمويل الدولي (*IFF*)، للمرة الأولى، في يناير ٢٠٠٣ بواسطة حكومة المملكة المتحدة، بهدف إيجاد موارد ضرورية لمواجهة مشاكل الدول الفقيرة. ويشير -خاصة- إلى أهداف الألفية للتنمية للأمم المتحدة، وتم إعادة تعريفه في ٢٠٠٢ في مونتيري.

ينشأ عرض مركز التمويل الدولي من الحاجة لتأكيد التوفر الفعال للموارد المالية الضرورية ولزيادة كمياتها للدول الأفقر. يفترض إعلان مونتيري وصول تعهدات الدول المانحة المالية إلى ٠.٧% من إجمالي الناتج الوطني حتى ٢٠١٥.[١]ومع ذلك، نظراً لأن ظروف معظم سندات الموازنة العامة لهذه الدول، تنشأ شكوك جدية في إمكانية تحقيق مثل هذا الهدف.

ويمكن أن تتيح آلية مركز التمويل الدولي نقوداً إضافية (تقدر بنحو ٥٠ بليون دولار أمريكي في العام) مستمدة من السوق المالي الدولي. وستتضمن إصدار سندات تستند إلى تعهدات طويلة المدى ملزمة للدول المانحة وتأكيد إعادة صرفها لحاملي سندات الائتمان استخدام التدفقات المستقبلية للمدفوعات لمثل تلك الدول. وسيتم تنفيذ توفير الموارد المالية عبر آليات ثنائية ومتعددة الأطراف قيد الاستخدام بالفعل، كلاهما في شكل موارد مالية ولتقليل الديون. العالم الاقتصادي المطلوب حمايته ستكون استثمارات طويلة الأجل. وسيتم إصدار السندات طبقاً للتعهدات طويلة الأجل لمونتيري وإعادة صرفها بعد عام ٢٠١٥. وستتضمن الميزة الإبداعية للعرض السماح للدول النامية لزيادة الاستفادة من الاستثمارات طويلة الأجل.

ولهذا، تمكن مركز الدولي للتمويل تمثيل إضافة للتعهدات طويلة المدة للدول المانحة التي تقوم بالتغطية الفورية للموارد المطلوبة مع العمليات التي يجب على الدول اتباعها للوصول إلى الهدف الموضوع وهو ٠.٧% من إجمالي الناتج الوطني.

يجب على العرض إجراء المزيد من الدراسة الفنية. بعد التقييم المبدئي لقابلية تطبيق العرض، يعمل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عليه عن طريق لجنة صندوق النقد الدولي ولجنة التنمية. وحتى الآن، تم الحصول على مساعدة عامة نسبية من الدول النامية والمؤسسات الدولية وبعض الجمعيات الأهلية إلخ. ومع ذلك، فما زال ارتباط المشاكل ونطاقها والتقييمات المرتبطة بها ضخماً.

٩-٨ التجارة الدولية

تتطلب العولمة حوكمة عالمية فعالة، أقرب للروابط التجارية بين الأمم، واستثمار أجنبي مباشر وتدفقات رأس مال. ولهذا، تتضمن القواعد على المستوى العالمي تأثيراً قوياً على السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

١- الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي حول التمويل من أجل التنمية، مونتيري، المكسيك، مارس ٢٠٠٢ – انظر http://www.un.org/esa/ffd/0302finalMonterreyConsensus.pdf.

وطبقاً لجوزيف شتيجلتز الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد "العولمة اليوم ليست العمل لصالح العديد من فقراء العالم. ولا العمل كثيراً لأجل البيئة. وليست العمل لاستقرار الاقتصاد العالمي، بالنسبة للبعض، هناك إجابة سهلة: البعد عن العولمة. وهذا الأمر ليس عملياً ولا مرغوباً ، فالمشكلة ليست مع العولمة لكن مع كيفية إدارتها."(١)

ولهذ تثبت العولمة فائدة لجميع الدول والناس، ومن الضروري أن الحكومة والهيئات البرلمانية، مع منظمة التجارة العالمية والهيئات الاقتصادية والمالية الدولية وتنظيمها بهدف تطوير الانسانية والدفاع على اختلافاتها الثقافية.

تركز مبادئ عولمة السوق، المجمعة تحت اسم "إجماع واشنطن" على التجارة والاستثمار وفقدان الاستثمار والخصخصة والعجز العام المرتبط بأوضاع مؤسسية معينة. ومن ناحية أخرى، أضاف مفهوم "التنمية المستدامة" اهتمامات جديدة في صنع السياسات الاقتصادية التقليدية، تحديداً في نواحي البيئة والفقر والحد من عدم العدالة في العائدات. بالنسبة للدول الأفقر، قد يذكر شخص ما التنازل على الديون أو تقديم آليات ضريبية عالمية.

وفي هذا الخصوص، من الضروري تنفيذ المبادرات، خصوصاً، ذات الأهداف التالية:

تأسيس نموذج جديد للتعاون الدولي، لم يعد مركزاً بشكل شامل على الحكومات، لكن يشمل أيضاً مشاركة هامة ومباشرة للأطراف الخاصة والبنوك والمنظمات الطوعية؛

تقليل الإجراءات المضادة للمنافسة داخل نظام الإنتاج العالمي؛

فتح الأسواق للدول النامية؛

دعم حاسم وهام للتنمية؛

وصول أوسع للتكنولوجيا، خصوصاً تنشيط -في الدول الفقيرة- سياسة لتحسين المهارات التكنولوجية؛

تحديد موارد جديدة لوضع سياسة مساعدات لزيادة الوظائف وجودة العمالة وإجراءات تقليل وتحويل الدين العام في الدول الغنية؛

تصحيح التشوهات الموجودة في السوق المالي العالمي، بدءاً بتوزيع متساو للتداخلات الأجنبية؛

تشجيع القيم العالمية واحترام حقوق الانسان ودعم الهياكل الديمقراطية؛

إنجاح مجموعة قواعد ثنائية الأطراف دقيقة لانتقال الأشخاص.

وبالمثل، لا يزال موضوع نقص الشفافية ومسؤولية الإجراء من قبل المؤسسات الدولية لم يتم حله ولا تخضع الأوضاع المتخذة من الحكومات دائماً لتقييم ثابت بواسطة البرلمانات الوطنية وغير معروفة للرأي العام. ومن ناحية أخرى، هناك نقص في التقييم بواسطة الهيئات المستقلة لتأثير القرارات السياسية على دول بعينها.

يجب أن تصبح منظمة التجارة الدولية قوة دافعة لنمو الجميع، تحديداً، دعم المبادرات الهادفة للحد من تبعية الدول النامية وحساسيتها لحجج تلك الدول. وفي الماضي القريب، طرح ما يسمى "أهل سياتل" سلسلة من الأسئلة تستحق أخذها في الاعتبار، فيما يخص الحاجة لتوفيق مبادئ الديمقراطية مع التجارة الحرة، والعمل على مواجهة التأثيرات السلبية للعولمة، وحماية البيئة والتنوع الثقافي في العالم.

١- شتيجلتز جيه (2002)العولمة وما عليها، بنجوين بوكس، بي 214

توفر اتفاقيات الانضمام تحرير تدريجي ومتبادل لتبادل المنتجات الزراعية ويجب على كافة الأطراف الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، لا تزال بعض العقبات التي تعوق التجارة الحرة. من الضروري لتحقيق اتفاق في هذا الموضوع ، يشمل كافة القطاعات بما فيها الزراعة وبالتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.
من الضروري اتباع تكامل أكبر للدول النامية في آلية وضع القواعد للتجارة الدولية وإتمام الاتفاقيات الضرورية على مستوى الظروف الاجتماعية الدنيا المطلوب تنفيذها، بالنسبة لإنتاج المنتجات والخدمات وتوزيعها، وتحديداً ما يسمى "الفقرة الاجتماعية" غير المرتبطة بالمساواة العالمية في الأجور أو ظروف العمل -عدم التناسق الواضح- لكن بالنسبة لحقوق الانضمام لجميع الأطراف الاجتماعية التي يجب ضمانها في جميع الدول، ومبادئ الصفقات الجماعية، علاوة على منع العمالة القسرية و/أو الإجبارية، وعمالة الأطفال وأي أشكال تمييز.
ومثل هذه الاتفاقية، يجب إن يضع الاعتراف بجامعة حقوق الإنسان-كأساس مشترك لها- في الاعتبار المستويات المختلفة للتنمية التي حققتها الدول المختلفة وحقيقة زيادة الاختلاف بين المصالح والاتجاهات (بين الدول الناشئة والنامية والأقل تنمية والمتخلفة)، وفي هذا الوضع، يمكن أن يصبح دور الهيئات الدولية هاماً خصوصاً في السعي نحو إيجاد التوازن بين المصالح المختلفة.
وبين الأمور الأخرى، لا يمكن مواصلة إزالة عوائق التعاريف الجمركية وغير الجمركية بشكل منفصل عن السياسات القادرة على التخفيض الحتمي والمعاكس في أحوال كثيرة، إذا لم تكن معاكسة، التأثير على حياة الناس –نتعامل غالبً مع أعداد كبيرة من الناس عديدة- على البيئة وعلى التنوع الثقافي. وكما هو واضح من الجولات الفاشلة من مؤتمر منظمة التجارة العالمية الآخيرة، لم يعد ممكناً إيجاد اتفاق شامل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مجموعة كارينز واليابان. يجب وضع شروط لإشراك دول مثل الصين والهند بالإضافة إلى الدول النامية في المفاوضات.
ومن ناحية أخرى ، لا يبدوا أنه صحيح أو مقبول أخلاقيا، في هذه المرحلة الطلب من العالم الأفقر إزالة كافة عوائق التجارة فيما يخص البضائع والخدمات والحفاظ على الحماية العالمية لحقوق النشر وما يسمى بحقوق الملكية الفكرية، ليس فقط فيما يخص الإنتاج الموسيقي والأدبي، لكن حتى العقاقير الأساسية والمنقذة للحياة، التي تترك السكان والقارات جانباً.
ويجب أيضاً التأكيد على أن زيادة أنصبة سوق الدول النامية –بنفسها- لن يترجم إلى تنمية مستمرة تلقائياً. مطلوب خطوات أولية عديدة ويجب بالضرورة اتخاذها من قبل الدول، وتحديداً التي تهدف إلى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي وتناسق السياسات الوطنية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات والمدخرات. وعلاوة على ذلك ، من الضروري بشكل واضح لوضع نظام تدريب قادر على الاستجابة للمتطلبات الجديدة لسوق العمالة.
يجب مساهمة المجتمع الدولي في تأسيس سيناريو أكثر تفضيلاً لنمو الدول النامية. حتى في ظهور دوافع أنانية، فيجب عدم تجاهل أنها كانت في صالح الدول النامية والأنظمة الاقتصادية ولتوسيع الأسواق واستهلاك البضائع.

١٠-٨ الدين الأجنبي

لم تعد مسألة اعتبار الدين الأجنبي على أنه مصطلح فني مالي وحده. فهو يدعو إلى الاتجاه السياسي الذي يمكن تطبيقه بشكل فعال خلال تنسيق السياسات المالية والتجارية والتعاون، مثل إيجاد الظروف الضرورية للنظرة الاقتصادية السليمة في الدول الفقيرة.

أوجد موقف الدين الأجنبي للدول الفقيرة حلقة مفرغة تستخدم فيها الدول الدائنة معظم إجمالي الناتج الوطني لدفع دين لن تسدده مطلقاً، ونظراً للحساسية تجاه سيادة الدول المعنية، تجد الدول الدائنة أنه من الصعب ضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية لشعوبها، وبهذا المخاطرة بحقوق الانسان الأساسية والحق في الحياة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترابط الانساني. والقانون الدولي، في التطبيق والتفسير الحالي، غير قادر على حل المشكلة، نظراً لأنه لا ينظم العلاقات بين الدائنين والدول المدينة.

ولهذا فيبدوا أنه من الضروري تحديد أدوات قانونية لضمان المساواة والعدالة في العلاقات بين الدائنين والمدينين، وفوق ذلك كله، تجنب المعاناة المفرطة للناس. وفي هذه الأثناء، مطلوب إجراءات طوارئ نحو المواقف الأكثر إلحاحاً. يشمل هذا الدول الدائنة والمؤسسات الأوروبية والدولية ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ومجموعة الثمان وأخيراً وليس آخراً نادي باريس.

وبدايةً، يجب توجيه الإجراءات إلى محكمة العدل الدولية، كما هو مقرر في "إعلان عنابة" ١٩٩٩ والاتصالات المرتبط في القمة اليورومتوسطية للنصائح الاقتصادية والاجتماعية في نابولي (نوفمبر ٢٠٠٠). ويجب دراسة المشكلة حسب الموقف الاقتصادي للدول المدينة، ويمكن أن يعني الإبطال وإعادة الجدولة أو أعادتها إلى وضعها السابق أو إعاد دفعها في شكل إجراءات تنموية محلية حسب الإمكان.

الفصل الخـامس
المـوازنـــة الرأسمـالـيـــة

سوف نركز في هذا الفصل على مسألة وضع ميزانية رأس المال ، وهي العملية المسئولة عن تقييم وتخطيط ما يتم إنفاقه من رأس المال . ويمكن تعريف النفقات الرأسمالية بأنها حجم المصروفات الرأسمالية التي ينتظر أن تؤدي إلى حصول الشركة على فوائد نقدية مستقبلية(فيما لا يزيد عن عام واحد) ، ولما كانت النفقات الرأسمالية ذات أثر كبير على حجم وسعة وطبيعة الشركات ، لذا فإنه من الطبيعي أن يوليها مالكو و مديرو الشركات أهمية محورية . ولا عجب في ذلك حيث أنه بمقدور تلك النفقات الرأسمالية أن تحول إحدى الشركات العاملة في مجال الإلكترونيات إلى شركة تعمل في مجال الدواء ، والعكس صحيح . وبالمثل فإن الاستثمارات الرأسمالية الناجحة قد تقلب الأوضاع رأساً على عقب بحيث تصبح الشركات الخاسرة شركات تحقق أرباح ومكاسب طائلة . وعلى الجانب الآخر ، نجد أن الاستثمارات الرأسمالية الهوجاء قد تطيح ببعض الشركات وتؤدي بها إلى الغرق على الرغم من نجاحها في كافة أوجه وعناصر نشاطها الأخرى .

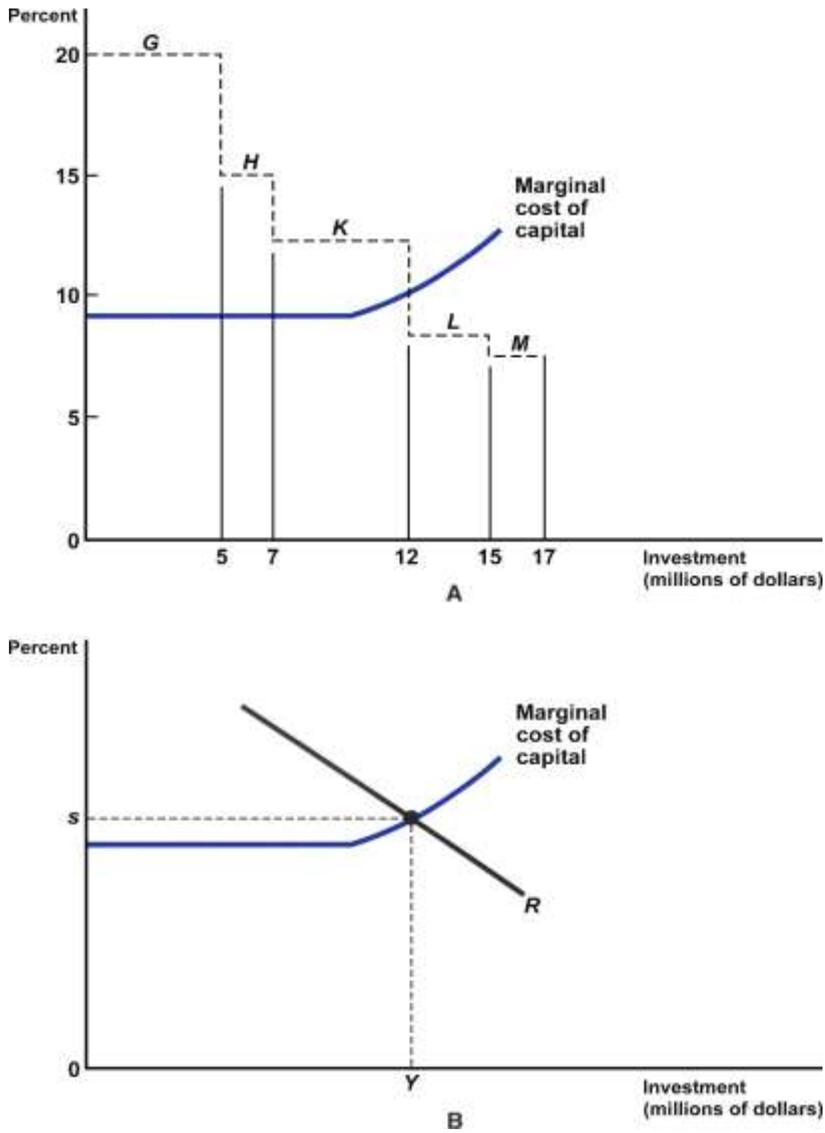
نموذج بسيط لميزانية رأس المال

يمكن النظر إلى ميزانية رأس المال في أبسط صورها الممكنة على أنها أحد التطبيقات للقضية الجوهرية الواردة من قبل ، ومفادها أنه يجب على الشركة أن تعمل عند النقطة التي تتساوى فيها تكلفتها الحدية مع إيراداتها الحدية . وعند الحديث عن ميزانية رأس المال ، يمكن تعريف الإيرادات الحدية بأنها معدل العائد على الاستثمار ، كما يمكن تعريف التكلفة الحدية على أنها تكلفة رأس المال ، وعليه وبناءً على هذه القاعدة ، فإنه على الشركة أن تعمل عندما يكون معدل العائد الخاص بها مساوياً لتكاليف رأس المال .

فإذا أردنا فهماً أكثر وضوحاً لمعنى هذه القاعدة ، وما الذي يجعلها صالحة للتطبيق ، علينا بإلقاء النظر على الرسم A في الشكل (15.1) ، والذي يعبر - في شكل مجموعة من المستطيلات - عن المشروعات الاستثمارية المتاحة أمام إحدى الشركات . فالمستطيل G هو مشروع استثماري يتطلب نفقات قدرها 5 مليون دولار (وهي عرض المستطيل G بمحاذاة المحور الأفقي) ويدر معدل عائد قدره 20% (وهو ارتفاع المستطيل G بمحاذاة المحور الرأسي) . وفي الشكل (15.1) نجد أنه لما كانت المشروعات الواردة على الترتيب حسب معدل العائد الخاص بكل منها لذا فإن المستطيل التالي ، وهو المستطيل H ، هو الذي يحقق ثاني أعلى معدل عائد (15%) وأنه يتطلب حجم إنفاق مالي بمقدار 2 مليون دولار . كذلك نجد أن المشروع الذي يحقق ثالث أعلى معدل عائد هو ذلك الذي يعبر عنه المستطيل K وأن المشروع الذي يحقق رابع أعلى معدل عائد هو ذلك الذي يعبر عنه المستطيل L ، وهكذا .

كذلك يوضح الشكل (15.1) التكلفة الحدية لرأس المال ، والتي يمكن تعريفها بأنها تكلفة كل دولار إضافي يتم الحصول عليه لتحقيق نفقات رأس المال . ففي حالة الشركة

الموضحة في شكل (15.1) ، نجد أن التكلفة الحدية لرأس المال تظل ثابتة عند 9% ، ثم تأخذ في الزيادة مع قيام الشركة بجمع 10 مليون دولار بغرض الاستثمار . فإذا كانت الشركة ترغب في معظمة أرباحها ، كان لزاماً عليها قبول كافة المشروعات التي يزيد فيها معدل العائد عن تكلفة رأس المال ، أي المشروعات G و H و K . أما المشروعات L و M ، فلا يمكن قبولها ، نظراً لأنها تجلب معدلات عائد أقل من تكلفة رأس المال .



شكل(15.1) التعبير عن ميزانية رأس المال : يوضح الرسم A أن المشروعات المقبولة هي G و H ، K (وليست L و M) . وفي الرسم B نجد أن الاستثمار الأمثل للشركة هو Y مليون من الدولارات .

ويظهر في الرسم A من الشكل (15.1) ، أنه ليس لدى الشركة إلاَّ عدد ضئيل من المشروعات الاستثمارية التي يمكن المفاضلة بينها . وتواجه كثير من الشركات عدد كبير من المشروعات التي يجب عليها اتخاذ قرارات بشأنها . ويعتبر الخط المتعرج (وهو عبارة عن سلسلة من الخطوات) ، والمعبر عن مجموعة من الفرص الاستثمارية - $GHKLM$ في الرسم A - بمثابة أحد المنحنيات المستوية نسبياً - مثل R في الرسم B .

أما المقدار الأمثل من الاستثمار الذي يجب أن تتبناه الشركة الموضحة في الرسم B فهو Y بملايين الدولارات . والتكلفة الحدية لرأس المال (إذا كانت الشركة ستقوم باستثمار القدر الأمثل من المال) فهو S % ، وهو القدر المساوي لمعدل العائد على أقل المشروعات الاستثمارية التي تقبلها الشركة من حيث ربحيتها .

عملية اختيار الاستثمار

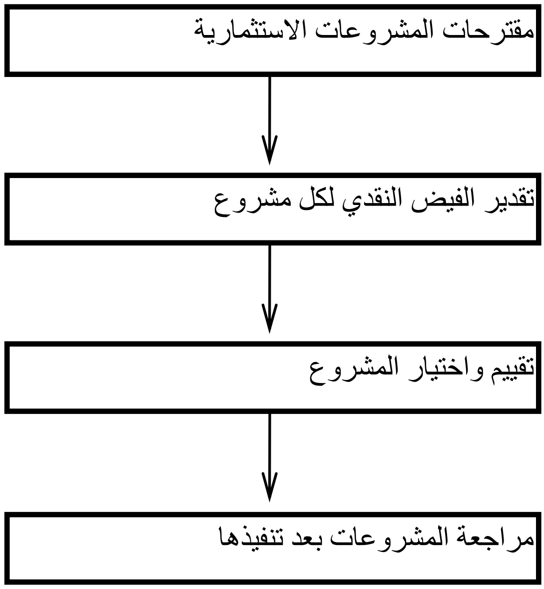
على الرغم مما للنموذج السابق من نفع كبير كمقدمة لميزانية رأس المال إلاَّ أنه يغفل العديد من الجوانب الهامة في عملية اختيار المشروعات الاستثمارية وهي العملية التي تتألف من 4 خطوات تظهر في الشكل (15.2) .

أولاً : يتعين على مديري الشركة إيجاد مقترحات للمشروعات الاستثمارية البديلة .

ثانياً : يتعين على أولئك المديرين تقدير الفيض النقدي المترتب على كل من هذه المشروعات المقترحة .

ثالثاً : ينبغي أن يقوم المديرون بتقييم كل من المشروعات المقترحة وانتقاء ما يرغبون في تنفيذه منها .

رابعاً : يتعين على هؤلاء المديرون مراجعة ومتابعة المشروعات المنتقاة بعد دخولها إلى حيز التنفيذ .



شكل (15.2) عملية انتقاء الاستثمار : وتتكون من 4 خطوات كما هو موضح .

ولعل أهم هذه الخطوات الأربعة هي الخطوة الأولى التي يتم فيها طرح المقترحات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية . فإذا لم يتمكن مديرو إحدى الشركات وموظفوها (وكذلك ما لديها من استشاريين وخبراء) بطرح مجموعة من المقترحات الاستثمارية الواعدة ، فلن تتمكن أساليب الانتقاء البارعة من مساعدة الشركة على خلق شيء من لا شيء على الإطلاق ، وهو موقف أشبه بمن يذهب لتناول الطعام في أحد المطاعم فإذا به يصدم بأن قائمة المأكولات تخلو من أي نوع يروق له فإذا كان لابد للشركة من المفاضلة بين مجموعة من البدائل الهزيلة ، فمن الطبيعي أن تكون النتيجة هزيلة هي الأخرى . لذلك علينا أن نؤكد في بداية هذه العملية على أهمية قيام المديرين ببذل قصارى جهدهم لإيجاد مجموعة خصبة من المقترحات الاستثمارية .

هذا وتوجد العديد من المصادر التي تمدنا بالأفكار الجديدة الخاصة بالمشروعات الاستثمارية، وهي مصادر تتراوح ما بين عمال المصانع ومجالس إدارات الشركات. وكثيراً ما تنبع المقترحات من داخل وخارج الشركة على السواء حيث يتهافت الكثيرون على طلبها وتحليلها كتلك المجموعات المسئولة عن التخطيط المشترك، ومسئولي البحث والتطوير ، والمختصين بالتسويق وأبحاثه بالإضافة إلى القائمين على الجوانب الهندسية والمحاسبية . ولما كانت المشروعات الاستثمارية تنقسم إلى أنواع متعددة، لذا فإن المقارنة فيما بينها لا تتيسر إلاَّ في ظل توفر التحليلات المسهبة والمفصلة . وهناك بعض المشروعات الاستثمارية التي تهدف إلى التوسع في السعة الإنتاجية للشركة بغرض تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب ، وعلى العكس من ذلك فهناك مشروعات أخرى ترمي إلى تقليص النفقات التي تدخل في تصنيع أو توزيع ما تطرحه الشركة من منتجات . وفوق ذلك كله ، يوجد نوع ثالث من المشروعات التي يتم تنفيذها لتلبية بعض

المتطلبات القانونية أو حتى لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة بالشركة . وعليه ، فمن الضروري أن يتمتع المديرون بذهن حاضر بالتفكير ملياً فيما تنطوي عليه كل من هذه الأنواع من مميزات خاصة بها . فهناك عدد من المشروعات التي يُهيَّأ إلى البعض أنها مريبة وتبعث على القلق عند طرحها لأول مرة ، ثم ما تلبث التجربة أن تثبت أنها بين أفضل المشروعات الاستثمارية من حيث ربحيتها .

كيفية تقدير الفيض النقدي:

عند اقتراح أي من المشروعات الاستثمارية، يكون من الضروري على المديرين القيام بتقدير حجم الفيض النقدي المرتبط بكل مشروع. ولما كان من المتعذر أحياناً التنبؤ بالفيض النقدي المستقبلي، لذا فإن عملية التنبؤ تعد أحد الجوانب الصعبة في عملية وضع ميزانية رأس المال. ونلاحظ أن المشكلات لا تنجم عن وجود الشك فحسب ، بل أنه توجد حالات كثيرة يلجأ فيها المديرين التنفيذيين إلى التحيز في تقديراتهم بغرض التأثير على الشركة كي توافق على تنفيذ أحد المشروعات الاستثمارية (إما لكونها ستعود على أولئك المديرون بالمنفعة الشخصية ، أو لكونهم متحمسين لها من الناحية النظرية) . ونحن نفترض دائماً قيام كبار مديري الشركات بضمان مراجعة كافة التقديرات بعناية قصوى للتحقق بأنفسهم من معقوليتها وحيادها ، وعندئذ ينبغي على أولئك المديرين أن يضعوا النقاط الثلاث التالية نصب أعينهم :

1- تحليل القيمة المتزايدة : من الضروري على المديرين أن يقوموا بتقدير الفيض النقدي بناءً على قاعدة تزايدية، وهو ما يعني أن الفيض النقدي الخاص بأحد المشروعات ينبغي أن يكون هو الفرق بين الفيض النقدي في حالة تنفيذ المشروع والفيض النقدي في حالة عدم تنفيذه . وهناك بعض المشروعات التي يكون فيها الفيض النقدي الناجم عن عدم تنفيذ المشروع أقل من نظيره في الماضي القريب. فعلى سبيل المثال، نجد أنه في حالة عدم قيام إحدى الشركات بالاستعانة بالمعدات الحديثة لمواكبة الإنتاج المتطور لمنافسيها ، فربما تفقد هذه الشركة جانباً كبيراً من حصتها في السوق .

2- قاعدة القيمة بعد الضريبة : كذلك ينبغي تقدير الفيض النقدي على أساس قيمته بعد الضريبة. وعند القيام بحساب مثل هذه التقديرات، تتجلى الأهمية المحورية للمعدل الحدي للضرائب (أي النسبة المئوية التي تدفعها الشركة في صورة ضريبة عن كل دولار زيادة من أرباحها) . أما العناصر غير المالية ، كمعدل الإهلاك ، فإن أهميتها تقتصر على قدر تأثيرها على النفقات المالية للشركة في صورة ضرائب .

3- الآثار غير المباشرة : عند قيام المحللين بتقدير حجم الآثار الناجمة عن أحد المشروعات الاستثمارية المقترحة على الفيض النقدي الداخل إلى والخارج من الشركة ، فلابد وأن يتحلى أولئك المحللون بقدر كبير من الحساسية حيال الآثار غير المباشرة للمشروعات المقترحة على بعض جوانب نشاط الشركة التي قد يتخيلون أنها بمنأى عن عملية الاستثمار . وعلى سبيل المثال بالرغم من أن الاستثمار في طرح أحد المنتجات الجديدة قد يعود بأرباح طائلة على القسم صاحب الاقتراح بالشركة ، إلا أنه قد لا يكون مربحاً للشركة ككل ، بل ربما يؤدي هذا المنتج الجديد إلى تقليص مبيعات الشركة من منتجاتها الأخرى .

ولمزيد من التحديد ، سنقوم بإلقاء النظر على أحد المشروعات الاستثمارية بصفة خاصة . من الضروري للشركات القيام عند نهاية كل سنة بتقدير F ، وهي القيمة المتزايدة لصافي الفيض النقدي الناجم عن المشروع بعد الضريبة . علماً بأن القيمة المتزايدة لصافي الفيض النقدي بعد الضريبة يساوي $\Delta\pi$ ، أي الفرق في صافي الدخل بعد الضريبة وبعد تنفيذ المشروع ، زائد ΔD ، أي الفرق في الإهلاك :

$$F = \Delta\pi + \Delta D \quad (15.1)$$

وبما أن $\Delta\pi$ (أي الفرق في صافي الدخل بعد الضريبة) ، تساوي ΔB (أي الفرق في الدخل قبل سداد الضريبة) مضروباً في $(1 - t)$ ، حيث t هي المعدل الحدي للضريبة ، لذا فإنه من الطبيعي أن :

$$F = \Delta B(1 - t) + \Delta D \quad (15.2)$$

وبما أن ΔB (أي الفرق في الدخل قبل الضريبة) ، تساوي ΔR (أي الفرق في الإيرادات) ناقص $\Delta C + \Delta D$ ، حيث ΔC هو الفرق في تكاليف التشغيل لذا فإنه من الطبيعي أن :

$$F = (\Delta R - \Delta C - \Delta D)\,(1 - t) + \Delta D \quad (15.3)$$

ولإيضاح إمكانية تطبيق المعادلة (15.3) سوف نلقي النظر على شركة Martin - أحد مصنعي قطع غيار السيارات، حيث ترغب الشركة في طرح مبلغ 500,000 دولار للاستثمار في مجال أجهزة الإنسان الآلي. فإذا ما أقدمت الشركة على تنفيذ هذا المشروع، فسوف ينخفض الفيض النقدي الداخل إليها بمقدار 500,000 دولار للعام الحالي على أن يعاود الزيادة في الأعوام الخمس التالية (وهي مدة صلاحية أجهزة الإنسان الآلي)، وذلك لأن استخدام هذه الأجهزة سيؤدي بالضرورة إلى تقليص تكاليف الشركة، حيث يذكر المهندسون في الشركة أنه من المنتظر أن تنخفض تكاليف الإنتاج بمقدار 90,000 دولار سنوياً. كذلك فإن استخدام أجهزة الإنسان الآلي يدفع بمديري التسويق بالشركة إلى الشعور بأن جودة الإنتاج سوف ترتفع ، مما يحقق زيادة في الإيرادات قدرها 20,000 دولار سنوياً. وباستخدام النسبة الثابتة لقياس الإهلاك، سنجد أن أجهزة الإنسان الآلي سوف تستهلك تماماً عند نهاية فترة الخمس سنوات، حيث تصل قيمتها المستخلصة (أو المتبقية) إلى الصفر، (وهو ما يعني أن تكلفة الإهلاك السنوي تساوي 100,000 دولار). علماً بأن معدل الضريبة الحدية للشركة يبلغ 40% .

وبناءً على هذه البيانات ، يمكن استخدام المعادلة (15.3)، لحساب القيمة المتزايدة لصافي الفيض النقدي الناجمة عن تنفيذ المشروع بعد الضريبة. ففي السنة الحالية، سوف يبلغ الفيض النقدي الخارج من الشركة 500,000 دولار.

وفي السنوات الخمسة التالية، ستحقق الشركة صافي فيض نقدي داخل إليها سنوياً قدره:

$$[20{,}000 - (-90{,}000) - 100{,}000]\,(1 - 0.4) + 100{,}000 = \$\,106{,}000$$

حيث أن : $\Delta R = \$20{,}000$ و $\Delta C = -\,\$\,90{,}000$ و $\Delta D = \$\,100{,}000$ و $t = 0.4$

هذا ، ويعرض الجدول (15.1) ، طريقة أخرى لإيضاح كيفية حساب الفيض النقدي الناجم عن تنفيذ أحد المشروعات الاستثمارية ، وهو المشروع المرتبط بالاستثمار في مجالات المنشآت والمعدات بغرض طرح أحد المنتجات الجديدة . ونلاحظ وجود فيض نقدي سالب في السنتين الأولى والثانية من المشروع (1997 و 1998)، وفي السنوات التالية يصبح الفيض النقدي موجباً.

جدول (15.1)
تحليل الفيض النقدي لأحد المشروعات الاستثمارية (بآلاف الدولارات) .

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
1 - المصروفات الرأسمالية *	–205.0	–95.0	0	0	0	0	0	0
المباني	–120.0	0	0	0	0	0	0	0
المعدات	–85.0	–95.0	0	0	0	0	0	0
2 - صافي الربح (بعد الضريبة) للمنتج الجديد **	0	0	6.6	52.8	79.2	79.2	79.2	79.2
صافي المبيعات	0	0	240.0	450.0	500.0	500.0	500.0	500.0
تكلفة المبيعات	0	0	108.0	220.0	250.0	250.0	250.0	250.0
الإهلاك	0	0	60.0	60.0	60.0	60.0	60.0	60.0
نفقة البيع	0	0	40.0	50.0	40.0	40.0	40.0	40.0
المصروفات الإدارية	0	0	22.0	40.0	30.0	30.0	30.0	30.0
ضريبة الدخل (34%)	0	0	3.4	27.2	40.8	40.8	40.8	40.8
3- صافي الربح زائد الإهلاك	0	0	66.6	112.8	139.2	139.2	139.2	139.2
4- صافي الفيض النقدي	–205.0	–95.0	66.6	112.8	139.2	139.2	139.2	139.2

* المصروفات الرأسمالية تساوي مجموع مصروفات المباني والمصروفات الإدارية. وهي سالبة لكونها نوعاً من الفيض النقدي الخارج من الشركة.
** صافي الربح = صافي المبيعات – (تكلفة المبيعات + الإهلاك + نفقات البيع + المصروفات الإدارية + ضريبة الدخل).

تحليل القرارات الإدارية

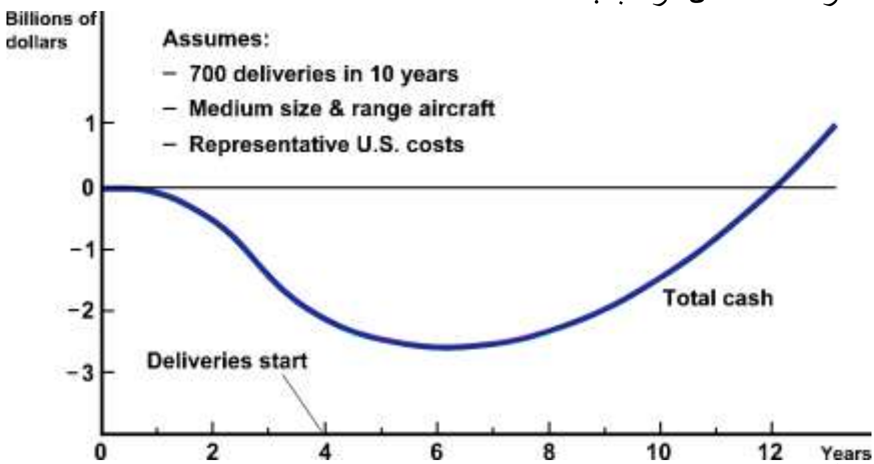
تقدير الفيض النقدي لاستحداث وتصنيع طائرة جديدة

يتعين على الشركات المصنعة للطائرات العملاقة - مثل شركتي *Boeing* و *McDonnell Douglas* وغيرهما - القيام بطرح استثمارات هائلة لاستحداث وتصنيع أنواع جديدة من الطائرات . مع أخذ النقاط الهامة التالية في الاعتبار :

● أن الوقت المتاح لدى هذه الشركات من بدء تنفيذ برنامج الالتزام الأساسي إلى ميعاد تسليم طائرة عملاقة لنقل الركاب هو من 4 : 6 سنوات .

● أن إجمالي المصروفات التي يجب صرفها قبل دخول فيض نقدي للشركة تتراوح ما بين 4 : 6 ملايين دولار .

فإذا قام المجلس القومي للأبحاث بنشر الرسم البياني التالي لتحديد صافي الفيض النقدي التراكمي (أي إجمالي صافي الفيض النقدي من بداية تنفيذ المشروع) لبرنامج تطوير طائرة عملاقة لنقل الركاب :



* المصدر : National Research Council, *The Competitive Status of the U.S. Civil Aviation Manufacturing Industry* (Washington, D.C.: National Academy Press, 1985).

(أ) في ظل هذه المعطيات ، ما هي الفترة التي يصبح بعدها الفيض النقدي التراكمي الناتج عن البرنامج إيجابياً ؟

(ب) إذا أردت اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً في المشروع ، فكيف يمكنك تقدير تكلفة البدء (أي تكلفة البدء في الأبحاث والتطوير والتصنيع والتسويق) ؟

(ج) كيف يمكنك تقدير تكلفة الإنتاج ؟

(د) إذا كان ذلك الرسم البياني يفترض تسليم وبيع 700 طائرة من هذا النوع (في خلال 10 سنوات) . وإذا ما أردت اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً في المشروع ، فكيف يمكنك تحديد ما إذا كان هذا الإجراء منطقياً أم لا ؟

الحل :

(أ) 12 سنة .

(ب) يمكننا تقدير هذا عن طريق الحصول على بيانات عن تكاليف الانطلاق الخاصة بالطائرات الأخرى التي قامت الشركة بتطويرها في السنوات الأخيرة ، كذلك يمكننا الاسترشاد بالتكاليف السابقة للوقوف على التكاليف الحالية لهذا البرنامج الجديد . كما يتعين على المديرين الهندسيين أن يقدموا تقديرات تقريبية التي تتطلبها هندسة مثل هذا المشروع إلى جانب بعض عناصر الإنتاج الأخرى .

(ج) ذلك باستخدام البيانات السابقة الخاصة بتكاليف إنتاج طائرات مشابهة ، واستخدام التقديرات الهندسية لعناصر الإنتاج الأخرى لإنتاج مثل هذه الطائرات بالإضافة إلى أسعار عناصر الإنتاج الأخرى .
(د) يمكنك الحصول على بيانات عن أعداد الطائرات التي قامت الشركة ببيعها في الماضي ، كما يمكن عمل بحث ميداني عن هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بإمكانية شراء طائرات من هذا النوع ، وذلك بهدف تحديد العدد الذي يمكن بيعه من هذا النوع من الطائرات .

شركة *General Foods* وأحد مشروعاتها العملاقة [1]

وقبل أن نسترسل في هذه الدراسة ، يتعين علينا إدراك أن عملية تقدير الفيض النقدي التزايدي أحياناً ما تكون خادعة . وللإيضاح سوف نلقي النظر على ذلك المشروع الذي أقدمت عليه شركة *General Foods* ، عندما قامت بطرح نوع جديد من الجيلي السريع التحضير ، بغرض خلق جو من المنافسة بينه وبين منتج الشركة الأصلي *Jell-O* ، وقد أظهرت التقديرات المبدئية أن تنفيذ هذا المشروع (والذي أطلق عليه اسم المشروع العملاق) يتطلب استثماراً قدره 400,000 دولار . وعلى الرغم من أن تلك التقديرات قد رجحت نجاح هذا المشروع وتحقيقه لأرباح كبيرة ، إلاَّ أن التحليلات التالية جاءت لتطرح سؤالين على قدر كبير من الأهمية وهما :
لما كان المنتج الجديد يستلزم استخدام أحد المُكَثِلات المستخدمة بالفعل في صناعة Jell-O ولما كانت تكلفة هذه الآلة قد تلاشت تماما في مقابل الأرباح التي حققها Jell-O في السنوات الماضية ، لذا فلن تكون هناك تكلفة إضافية من جراء استخدام هذه الآلة في صناعة المنتج الجديد . وتعتمد صحة هذه التقديرات من عدمها على ما إذا كانت هذه الآلة سوف تستخدم في صناعة منتجات أخرى جديدة في المستقبل . ففي حالة إهلاك هذا المكتل بالكامل في المشروع العملاق ، سوف يتطلب الأمر أن تتحمل المنتجات الجديدة كامل تكلفة مكتل آخر جديد ، الأمر الذي قد يجعل تلك المنتجات الجديدة تبدو وكأنها غير مغرية من الناحية المالية ، بينما قد يكون العكس هو الصحيح في حالة إضافة تكلفة سعة المكتل الجديد .
في حالة نجاح المنتج الجديد ، سيكون من المحتمل أن تتقلص مبيعات *Jell-o* . وعليه ، قام محللو الشركة بطرح قيمة الربح الذي سوف تفقده الشركة نتيجة انخفاض مبيعات *Jell-o* من قيمة الربح الذي سوف تحققه من المنتج الجديد . هذا وسوف تتوقف صحة هذه التقديرات من عدمها إلى نية الشركات المنافسة في طرح منتجات مماثلة ، حتى في حالة عدم قيام شركة *General Foods* بتنفيذ مشروعاتها العملاقة . فظهور منتج منافس من هذا النوع قد يؤدي إلى تقليص أرباح *Jell-o* سواء قامت شركة *General Foods* بتنفيذ مشروعها الجديد أم لا . كذلك يفترض المحللون إن حجم الانخفاض في المبيعات *Jell-o* سوف يختلف باختلاف موقف المنافسين : فإذا

1- يعتمد هذا الجزء بشكل كبير على ما ورد في : Wheelwright, and Clark, *Dynamic Manufacturing*, pp. 69-70.

قام المنافسون بطرح منتجات مماثلة وقامت شركة *General Foods* بطرح منتجها الجديد ، سيكون الانخفاض في أرباح *Jell-o* أقل منه فيما لو امتنعت الشركات المنافسة عن طرح منتجات مشابهة واقتصر الأمر على ظهور منتج شركة *General Foods* الجديد فحسب .

وعلى الرغم من بساطة هذه الدراسة الواردة في هذا الجزء ، إلاَّ أنها تنطوي على قدر كبير من العمق حيث تعتمد تقديرات الفيض النقدي التزايدية على نوع البدائل المتاحة في حالة عدم تنفيذ أحد المشروعات الاستثمارية المقترحة . فهناك أسئلة أخرى على جانب من الأهمية واجهت شركة *General Foods* ولكن محللي الشركة لم يولوها انتباها كاملاً ، ومن أمثلة هذه الأسئلة :

(1) هل يحتمل الأمر ظهور منتجات أخرى أكثر جاذبية ؟ وهل سوف تتطلب هذه المنتجات استخدام نفس سعة ماكينة التكتيل ؟

(2) هل من المحتمل أن تقوم الشركات المنافسة بطرح منتجات جديدة مماثلة ؟

تقييم المشروعات الاستثمارية

طريقة صافي القيمة الحالية

بعد الانتهاء من وضع تقديرات الفيض النقدي لأحد المشروعات الاستثمارية، يستلزم الأمر إجراء تقييم عام للمشروع للوقوف على مدى جدواه بالنسبة للشركة‚ وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لهذا الغرض بحيث تتمكن الشركات من تحديد المشروعات التي سوف تقوم بتنفيذها.

وتتفق هذه الطرق جميعها في أمر هام ، وهي أنها ترتكز على مفهوم القيمة الحالية المحتسبة .[١]وفي واقع الأمر ، فإننا نقوم باستخدام نموذج القيمة الوارد تفصيله في الفصل الأول ، حيث ذكرنا أن قيمة الشركة تساوي :

القيمة الحالية للفيض النقدي المتوقع= (15.4)

$$\sum_{t=1}^{n} \frac{\text{صافي الفيض النقدي}}{(1+k)^t}$$

وكنا قد استعنا بهذه المعادلة في الفصل الأول لتقييم الشركة بأسرها ، أما الآن فنحن نستخدمها لتقييم مشروع استثماري بعينه [٢].

١- وهذا لا يعني عدم شيوع استخدام الأساليب الأخرى ، مثل أسلوب فترة السداد ، حيث أنها كثيراً ما تعطي نتائج تقريبية معقولة ، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها للحصول على نفس النتائج التي يمكننا التوصل إليها باستخدام الطريقة التي نحن بصددها . ونحن نفترض في هذا الفصل على سبيل التبسيط ، أن المبيعات تتم نقداً وأن كافة التكاليف فيما عدا نفقات الإهلاك هي عبارة عن مصروفات نقدية ، كما نفترض طوال هذا الفصل وجود تفهم لفكرة الفائدة المركبة . وعلى الراغبين في مراجعة هذا الموضوع(أو دراسته لأول مرة) الرجوع إلى الملحق (أ) .

٢- لقد افترضنا في الفصل الأول أن الفيض النقدي هو الربح على سبيل التبسيط . ولكننا نلاحظ عدم وجود هذا الافتراض في هذا الفصل ، بالإضافة إلى قيامنا باستخدام i بدلاً من k للتعبير عن معدل الفائدة .

وقبل أن نشرع في حساب صافي القيمة الحالية لأحد المشروعات، علينا أن نبدأ بتحديد قيمة معدل الخصم المناسب، أو ما يعرف بتكلفة رأس المال والمشار إليه بالرمز k في المعادلة (15.4) . وسوف تتضمن الأجزاء التالية من هذا الفصل مناقشة مفصلة للعديد من الطرق التي يمكن بواسطتها تقدير تكلفة رأس المال ، أما الآن ، فسوف نكتفي باستخدام قيمة k كما هي معطاة .

فإذا افترضنا أن العام الحالي سوف يشهد كافة النفقات الخاصة بأحد المشروعات الاستثمارية ، عندئذ يكون صافي القيمة الحالية للمشروع هي:

$$NPV = \sum_{t=1}^{n} \frac{F_t}{(1+k)^t} - I \qquad (15.5)$$

حيث F_t تساوي القيمة المتزايدة لصافي الفيض النقدي بعد الضريبة في العام t و I = نفقات المشروع الاستثماري (المفترض حدوثها في العام 0) .

وخلاصة القول أنه إذا ما زاد صافي القيمة الحالية لأحد المشروعات عن 0 يتعين على الشركة قبوله ، أما إذا انخفض صافي القيمة الحالية للمشروع عن 0يتعين على الشركة الإحجام عن تنفيذه . ومع بساطة هذه القاعدة ، إلا أنها تملي على الشركات ما تقبله وما ترفضه من المشروعات الاستثمارية المقترحة .

صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للعائد

كذلك يوجد قياس آخر لربحية أحد المشروعات الاستثمارية المقترحة ألاً وهو المعدل الداخلي للعائد ، والذي يمكن تعريفه بأنه : معدل الفائدة الذي يعادل بين القيمة الحالية لصافي الفيض النقدي للمشروع من ناحية ، والنفقات المترتبة على الاستثمار في هذا المشروع من ناحية أخرى . ولحساب المعدل الداخلي للعائد ، نقوم بجعل صافي القيمة الحالية للمشروع يساوي 0 ، وهو ما يعني أن صافي القيمة الحالية يساوي :

$$NPV = \sum_{t=1}^{n} \frac{F_t}{(1+k^*)^t} - I = 0 \qquad (15.6)$$

وبعد ذلك يتعين علينا حل هذه المعادلة لإيجاد معدل الفائدة (k*) ، وهو ما يجعل صافي القيمة الحالية يساوي 0 . ومعدل الفائدة هذا هو الذي يعادل بين القيمة الحالية لصافي الفيض النقدي من المشروع والنفقات المترتبة على الاستثمار في هذا المشروع .

فإذا أردنا حل المعادلة (15.6) ، لإيجاد المعدل الداخلي للعائد ، عادةً ما يتطلب الأمر قيامنا باستخدام طريقة " المحاولة والخطأ " التالي تفصيلها : نبدأ باختيار عشوائي لمعدل الفائدة. فإذا كان صافي القيمة الحالية المبني على معدل الفائدة هذا موجباً ، فعندئذ لابد وأن يكون معدل الفائدة الذي وقع عليه اختيارنا أقل من المعدل الداخلي للعائد ، وهو ما يستلزم قيامنا باختيار معدل آخر أكثر ارتفاعاً . أما إذا كان صافي القيمة الحالية المبني على معدل الفائدة سالباً ينبغي أن يكون معدل الفائدة (الذي وقع عليه اختيارنا) أعلى من المعدل الداخلي للعائد ، وهو ما يستلزم قيامنا باختيار معدل آخر أكثر انخفاضاً . فإذا تكررت هذه الطريقة المبنية على المحاولة والخطأ ، فلابد وأننا سوف نتوصل إلى معدل الفائدة الذي يبلغ عنده صافي القيمة الحالية صفراً تقريباً . وهذا هو المعدل الداخلي للعائد .

وعلى الرغم من صعوبة هذه الطريقة ، إلاّ أن استخدام الكمبيوتر يجعل إجراء الحسابات المطلوبة أمراً أكثر سهولة وسرعة .

ولقد ذكرنا في مناقشتنا للشكل (15.1) ، بأنه إذا ما رغبت الشركة في معظمة أرباحها ، يستوجب عليها قبول كافة المشروعات الاستثمارية التي يزداد فيها المعدل الداخلي للعائد عن التكلفة الحدية لرأس المال. فإذا قامت إحدى الشركات بتطبيق قاعدة القرارات السابق شرحها (أي إذا أقدمت على قبول كافة المشروعات التي يشترط في صافي قيمتها الحالية أن تكون أعلى من 0) ، فسوف تكون النتائج واحدة دائماً .[١] وللتحقق من ذلك ، لاحظ أنه إذا كان *NPV* لأحد المشروعات موجباً (وذلك باستخدام تكلفة رأس المال الخاص بالشركة كمعدل الفائدة) ، فمعنى هذا أن المعدل الداخلي للعائد من المشروع يفوق تكلفة رأس المال أما إذا كان *NPV* سالباً ، فإن المعدل الداخلي للمشروع يقل عن تكلفة رأس المال . وخلاصة الأمر، أنه إذا اقتصر قبول الشركات على المشروعات التي يزيد صافي قيمتها الحالية عن 0 ، فإن ذلك يعني أنها لن تقبل إلا المشروعات التي يزيد فيها معدل العائد الداخلي عن تكلفة رأس المال .[٢]

تحليل القرارات الإدارية

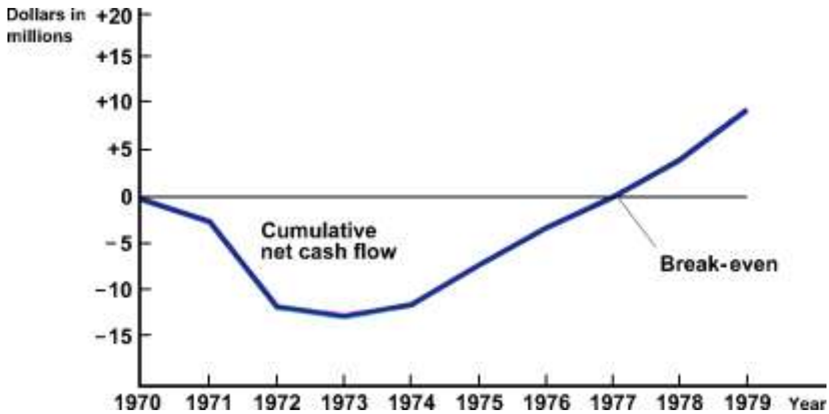
شـركـة Black and Decker

أن مديري شركة *Black and Decker* المصنعة للأدوات الكهربائية قد قاموا باتخاذ بعض القرارات الهامة خلال السبعينيات، وذلك عندما كانت الشركة تواجه أمرين على قدر كبير من الأهمية وهما قرب دخول الشركات الأجنبية في المنافسة ، ومطالبة القانون للشركات المنتجة للأدوات الكهربائية المستخدمة في المنازل بتعديل مواصفات الأمان في منتجاتها عن طريق العزل المضاعف . وعليه ، قامت الشركة باستثمار ما يربو على 17 مليون دولار في برنامج طموح يهدف إلى:

إعادة تصميم الخط الإنتاجي للشركة، إخراج منتجاتها في صورة أكثر بساطة وسهولة في الاستخدام، تخفيض تكاليف الإنتاج، ميكنة عملية الإنتاج تثبيت المواصفات القياسية لقطع غيار أدواتها ، استخدام مواد وخامات جديدة في العملية الإنتاجية ، ورفع مستوى أداء منتجاتها وتحسين جودتها . وفيما يلي الرسم البياني الذي يوضح صافي الفيض النقدي التراكمي لهذا المشروع:

١- ولكن توجد اختلافات في بعض الأحيان كما سيتضح في الجزء التالي ، حيث قد يكون التصنيف مختلفاً في المشروعات الاحتكارية المشتركة .

١- أحد المشاكل التي تواجه تطبيق المعدل الداخلي للعائد ، هو أنه من الممكن وجود أكثر من قيمة واحدة لـ k^* لحل المعادلة (15.6) . وبمعنى آخر قد لا توجد قيمة واحدة للمعدل الداخلي للعائد . أما في حالة المشروعات الاستثمارية المألوفة ، فإنه عادة ما توجد فترة ابتدائية يكون فيها الفيض النقدي سالباً ثم تتبعها فترة يكون فيها الفيض النقدي موجباً . وفي ظل هذه الظروف يكون هناك معدل داخلي واحد للعائد .



(أ) باستخدام البيانات الموضحة أعلاه ، قامت شركة *Black and Decker* بإجراء حسابات تفيد بأن المعدل الداخلي للعائد من هذا المشروع هو 30% فما معنى هذا ؟ وكيف يمكن حساب المعدل الداخلي للعائد من خلال البيانات الموضحة ؟

(ب) ما أهمية نقطة التعادل الموضحة بهذا الرسم البياني ؟

(ج) إذا كانت المصروفات التي تم إنفاقها على تكنولوجيا هندسة التطوير والتصنيع تبلغ 5.3 مليون دولار من هذا الاستثمار ، فهل من الصواب إدراج هذه المصروفات على مثل هذا النوع من التحليل علماً بأنها ليست مصروفات تم إنفاقها على مصنع أو معدات ؟

(د) قبل القيام بهذا المشروع، ما هي الأساليب التي كان من الممكن استخدامها لتقدير المعدل الداخلي للعائد من هذا الاستثمار ؟ وما مدى دقة هذه الأساليب ؟

الحـل :

(أ) المعدل الداخلي للعائد هو سعر الفائدة الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع مساوياً صفر، وبعبارة أخرى هو سعر الفائدة الذي يعادل بين القيمة الحالية لصافي الفيض النقدي من المشروع وبين نفقات الاستثمار الخاصة بالمشروع. ويمكن حساب المعدل الداخلي للعائد عن طريق الفيض النقدي الموضح بالرسم البياني وذلك باستخدام المعادلة (15.6) إلاَّ أنه ينبغي إرفاق البيانات الخاصة للسنوات التالية لعام 1979 .

(ب) هذا هو العام الذي يكون فيه صافي الفيض النقدي التراكمي مساوياً صفر . وبعبارة أخري فإن المشروع قد حقق فائضاً نقدياً مساوياً للاستثمار.

(ج) نعم ، فهذه المصروفات تمثل جزء من إجمالي الاستثمار .

(د) يمكن للشركة أن تقدر الفيض النقدي كما هو موضح في موضوع "كيفية تقدير الفيض النقدي" وكذلك في حالة "شركة General Food وأحد مشروعاتها العملاقة" ، ومع أن مثل هذه التقديرات لا تكون دقيقة دائماً ، إلا أنها تمثل قاعدة مفيدة لصنع القرار.

شـركـة *Hartman* (مثال رقمي)

ولإيضاح كيفية استخدام طريقة صافي القيمة الحالية ، سوف نلقي النظر على شركة *Hartman* التي يمكنها الاستثمار في نوعين من الآلات وهما الآلة C والآلة D ، علماً بأن كل منهما ستتكلف 25,000 دولار ، وأنه ينتظر أن تؤدي كل منهما إلى زيادة الفيض النقدي الداخل إلى الشركة على النحو الموضح في الجدول (15.2) . ولما كان الفيض النقدي من الآلة C أكثر تعرضاً للمخاطرة من الفيض النقدي من الآلة D ، لذا فقد أشار مراقب حسابات الشركة إلى ضرورة تقييم الآلة C بمعدل تكلفة رأس مال 15% بينما يتم تقييم الآلة D بمعدل 10% فقط . (تذكر أننا قد قمنا في الفصل السابق بمناقشة هذه الطريقة كأحد الأساليب المتبعة في التعويض عن الفروق الكائنة في معدلات المخاطرة) .

جدول (15.2) حساب صافي القيمة الحالية للآلتين C و D .

الآلة C				الآلة D			
السنة (t)	الفيض النقدي (1)	$\left(\frac{1}{1+0.15}\right)^t$ (2)	(1) × (2)	السنة (t)	الفيض النقدي (1)	$\left(\frac{1}{1+0.10}\right)^t$ (2)	(1) × (2)
1	11,000	0.870	9,570	1	10,000	0.909	9,090
2	10,000	0.756	7,560	2	12,000	0.826	9,912
3	9,000	0.658	5,922	3	8,000	0.751	6,008
4	8,000	0.572	4,576	4	7,000	0.683	4,781
الإجمالي			27,628	الإجمالي			29,791
ناقص التكلفة			–25,000	ناقص التكلفة			–25,000
NPV_C			2,628	NPVD			4,791

وللحصول على NPV للآلة C ، يمكننا الاستعانة بالمعادلة (15.5) . فحيث أن $k =$ 0.15 ، $n = 4$ ، $I = \$ 25,000$ ، وقيم F_t موضحة في الجدول (15.2) ، فإن :

$$NPV_C = (11,000)\left(\frac{1}{1+0.15}\right) + (10,000)\left(\frac{1}{1-0.15}\right)^2 + (9,000)\left(\frac{1}{1+0.15}\right)^3 + (8,000)\left(\frac{1}{1-0.15}\right)^4 - 25,000$$

$$= \$\ 2,628$$

علماً بأن قيم $[1 \div (1 + 0.15)]$ ، $[1 \div (1 + 0.15)]^2$ ، $[1 \div (1 + 0.15)]^3$ و $[1 \div (1 + 0.15)]^4$ ، معطاة في الجدول (15.2) . [أنظر الجدول (1) الملحق عند قيم $[1 \div (1 + k)]^t$ المناظرة لمجموعة متعددة من قيم k و t . وفي الجدول (1) الملحق استخدم الرمز i بدلاً من الرمز k ، ولكن هذا بالطبع لا يؤثر على النتائج الرقمية .]

كذلك يمكن الاستعانة بالمعادلة (15.5) لحساب قيمة NPV للآلة D . حيث $k = 0.10$ ، $n = 4$ ، $I = \$ 25,000$ ، وقيم F_t موضحة في الجدول (15.2) ، فإن :

$$NPV_D = (10{,}000)\left(\frac{1}{1+0.10}\right) + (12{,}000)\left(\frac{1}{1-0.10}\right)^2 + (8{,}000)\left(\frac{1}{1+0.10}\right)^3 + (7{,}000)\left(\frac{1}{1-0.10}\right)^4 - 25{,}000$$

$$= \$\ 4{,}791$$

فبما أن الآلتين C و D يتميزان بصافي قيمة حالية موجبة ، لذا فإن على الشركة أن تتخذ قراراً بقبول الاستثمار في كل منهما ، بشرط أن يكون الاستثمارين منفصلين وكأنهما مشروعان كلٍ قائم بذاته . ونلاحظ أن الآلة C تحقق زيادة في قيمة الشركة بمقدار 2,628 دولاراً ، بينما تصل هذه الزيادة إلى 4,791 دولاراً في حالة الآلة D . فإذا كان الاستثمارين منفصلين بالتبادل، عندئذ يتعين على الشركة اختيار الآلة D ، نظراً لأنها ستحقق زيادة في قيمة الشركة أكبر من تلك التي يمكن أن تحققها الآلة C .

هذا وأحياناً ما تلجأ بعض الشركات إلى استخدام طريقة المعدل الداخلي للعائد بدلاً من طريقة NPV بالمفاضلة بين عدد من المشروعات الاستثمارية . وبمقتضى هذه الطريقة ، يتم تصنيف المشروعات بناءً على المعدل الداخلي للعائد الخاص بها ، حيث تقوم الشركات باختيار تلك المشروعات التي يفوق معدل العائد الخاص بها تكلفة رأس المال من حيث توصلهما إلى نفس القرار الخاص بقبول أو رفض الشركة لأحد المشروعات الاستثمارية ، إلا أنها قد تؤدي بالشركة إلى اتخاذ قرارات مختلفة في حالة المشروعات المنفصلة بالتبادل ، ويرجع السبب في ذلك إلى احتمال ارتفاع المعدل الداخلي للعائد لأحد المشروعات وانخفاض NPV لنفس المشروع وذلك بناءً على تكلفة رأس المال الخاصة بالشركة . فإذا طبقت الشركة طريقة المعدل الداخلي للعائد ، كان معدل الفيض النقدي من إعادة الاستثمار الضمنية يساوي المعدل الداخلي للعائد . أما إذا قامت بتطبيق طريقة NPV فإنه يساوي تكلفة رأس المال المستخدمة في المعادلة (15.5) . ولما كان الافتراض الأكثر واقعية هو القيام باستثمار الفيض النقدي بمعدل فائدة يقترب من تكلفة رأس المال (وليس المعدل الداخلي للعائد) ، لذا فإنه عادةً ما تفضل الشركات إتباع طريقة NPV .

تكلفة رأس المال

الدين

تعد تكلفة رأس المال الخاصة بالشركات ذات أهمية محورية في ميزانية رأس المال . ومع أن عملية قياس تكلفة رأس المال الخاصة بإحدى الشركات هي أحد الموضوعات البالغة التخصص والتعقيد ، إلا أنه بمقدورنا وضع المبادئ الأساسية الخاصة بها قبل أن نقوم بالاسترسال في الحديث والدراسة .

كثيراً ما تتنوع الطرق والأساليب التي تتبعها الشركات للحصول على مصادر التمويل ، وذلك بالاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، أو ببيع السندات أو بإصدار الأسهم أو الاحتفاظ بجانب من الأرباح السابقة أو بتأجير بعض منشآتها ومنافذها للغير . أما المصدران الرئيسيان للتمويل فهما الدين وحقوق الملكية ، ولكل منهما تكلفته الخاصة . وسوف نركز في هذا الجزء على تكلفة الدين .

يمكن تعريف تكلفة الشركة من رأس المال المدين بأنها معدل العائد الذي تلتزم الشركة بدفعه للمستثمرين . فإذا كان سعر سندات الدين المعروضة هو P وكانت الفائدة المستحقة عليها هي I لكل فترة زمنية ، فعندئذ يكون معدل العائد هو k_d ، حيث :

$$P=\sum_{t=1}^{n}\frac{I}{(1+k_d)^t}+\frac{U}{(1+k_d)^n} \quad (15.7)$$

و U هي المقدار الأساسي الواجب سداده لكل n فترة زمنية بعد عرض السندات . ولإيجاد تكلفة رأس المال المدين ، يتعين علينا حل المعادلة (15.7) لإيجاد k_d . (هذا وبالإمكان توظيف نفس الطريقة المتبعة في موضوع " صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للعائد " والملحق (أ) لإيجاد المعدل الداخلي للعائد بغرض الوقوف على قيمة k_d) .

وتقوم الشركات بطرح سندات دين جديدة طويلة الأجل بقيمتها الأساسية أو بما يقربه . أي أنه يتم وضع السعر عند 1,000 دولار للسند ، ومعدل الفائدة على الكوبون عند المستوى الذي يرغب فيه المستثمرون . وفي هذه الحالة تكون تكلفة رأس المال المدين بعد الضريبة هي :

معدل الفائدة على الكوبون$(1 - t) \times$ (15.8)

حيث t هي المعدل الحدي للضرائب. فإذا افترضنا أن شركة Jones ستقوم ببيع 50 مليون دولار كسندات ذات عائد 9% مستحقة السداد سنة 2010 بقيمتها الأساسية. وإذا افترضنا أن المعدل الحدي لضرائب الشركات هو 40% ، عندئذ تكون تكلفة الدين بعد الضريبة هي $9(1 - 0.4)$ أو 5.4% ، حيث أن معدل الفائدة على الكوبون هو 9% والمعدل الحدي للضرائب هو 0.4 . وبالطبع فإن هذه العملية تغفل التكاليف المترتبة على طرح السندات، ومع ذلك فهي تميل لأن تمثل نسبة ضئيلة نسبياً من إجمالي الدين الصادر .

تكلفة استخدام رؤوس الأموال الخاصة(الداخلية)للمساهمين

كما سبق وأشرنا ، فإن الشركات قد تلجأ إلى الاستعانة بالأسهم العادية للمساهمين وإصدار أسهم أو سندات . ويمكن تعريف تكلفة إصدار الأسهم العادية للمساهمين بأنها معدل العائد المتوازن الذي يطالب به المستثمرون في الأسهم العادية للشركة. وهناك طريقتان تتمكن من خلالهما الشركات من زيادة رأس المال إما : الاحتفاظ بجانب من الأرباح السابقة ، أو بيع أسهم عادية جديدة . وسوف نركز في هذا الجزء وما يليه على تكلفة رأس المال المملوك للشركة داخلياً (أي من خلال الاحتفاظ بجانب من الأرباح السابقة) . وبعد ذلك ننتقل إلى دراسة تكلفة استخدام رأس المال غير المملوك للشركة من خلال قيامها ببيع أسهم عادية جديدة .

ومن بين الطرق التي يمكن استخدامها لحساب تكلفة رؤوس الأموال الداخلية للمساهمين إتباع ما يعرف بنموذج تقييم ربحية السهم . فأصحاب الأسهم العادية يكونون على قناعة بأن قيمة ما يمتلكونه من الشركة يساوي القيمة الحالية للعائد المستقبلي المتوقع أن تحققه الشركة، علماً بأنه يتم احتساب هذا العائد عن المعدل الذي يرضي به المساهمون، أي k_s . وتنقسم أنواع العائد المستقبلي بصفة عامة إلى نوعين، وهما: حصول المساهمين على أرباح أسهمهم، والزيادة في قيمة الأسهم بالسوق (وهو ما يعرف بالزيادة السوقية لرأس المال) .

فإذا كان المساهم يعتزم الاحتفاظ بما لديه من أسهم إلى أجل غير مسمي فعندئذ تكون حصة ما يمتلكه ذلك المساهم من الشركة هي :

$$W=\sum_{t=1}^{\infty}\frac{D_t}{(1+k_S)^t} \quad (15.9)$$

حيث D_t هي ربحية السهم التي يحصل عليها المساهم من الشركة في الفترة t . أما إذا كان المساهم سوف يقدم على بيع ما لديه من أسهم بعد n من الزمن فعندئذ تكون حصة ما يمتلكه من الشركة هي :

$$W=\sum_{t=1}^{n}\frac{D_t}{(1+k_S)^t}+\frac{M}{(1+k_S)^n} \quad (15.10)$$

حيث M هي قيمة ما يمتلكه ذلك المساهم من أسهم في الفترة n عند قيامه بالبيع . ولما كانت M هي القيمة الحالية للعائد المستقبلي فيما بعد الفترة n ، لذا :

$$M=\sum_{t=n+1}^{\infty}\frac{D_t}{(1+k_S)^{t-n}}$$

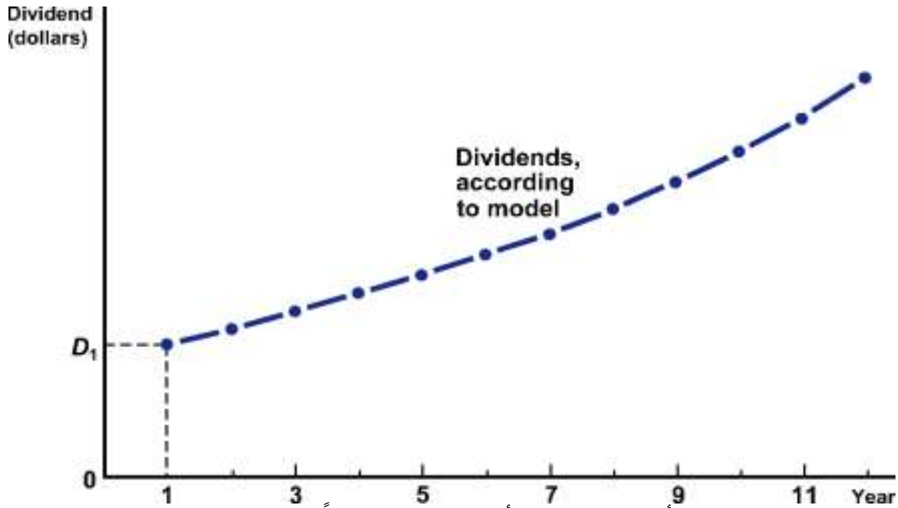
وهو ما يعني أن المعادلتين (15.9) و (15.10) متماثلتان في حقيقتيهما .
وبافتراض أن ربحية أسهم الشركة سوف تشهد زيادة غير منقطعة وبنسبة مركبة ثابتة هي g سنوياً [أنظر الشكل (15.3)] ، حيث تنطوي المعادلة (15.9) على أن :

$$W=\frac{D_1}{k_S-g} \quad (15.11)$$

حيث D_1 هي ربحية السهم الواجب سدادها في العام التالي . ولما كانت D_1 ترمز إلى مقدار ربحية السهم لكل حصة من الأسهم ، لذا فإن W ترمز إلى سعر السوق لكل حصة من الأسهم . وبالحل لإيجاد k_S ، نجد أن :

$$k_S=\frac{D_1}{W}+g \quad (15.12)$$

وبذلك يمكن استخدام المعادلة السابقة لتقدير تكلفة استخدام رؤوس الأموال الداخلية للمساهمين .



شكل (15.3) النمو المأمول في ربحية أسهم الشركة سنوياً بناءً على نموذج ربحية السهم
: يفترض أن تحقق أسهم الشركة زيادة في أرباحها بمعدل ثابت سنوياً هو g ، علماً بأن $g = 0.10$ في هذه الحالة .

وللإيضاح، سوف نلقي النظر على شركة *Miller* للإلكترونيات، والتي يبلغ السعر الحالي لكل حصة من أسهمها العادية 40 دولار، وينتظر أن يبلغ مقدار وربحية السهم لكل حصة من أسهمها في العام التالي 2.32 دولار . والجدير بالذكر أن ربحية السهم لكل حصة قد شهدت زيادة بمعدل 6% سنوياً طوال الخمسة عشر عاماً الماضية. وينتظر أن يستمر معدل الزيادة هذا في المستقبل.

وبما أن $D_1 = 2.32$ و $W = 40$ و $g = 0.06$ فإن :

$$k_S = \frac{2.32}{40} + 0.06 = 0.118$$

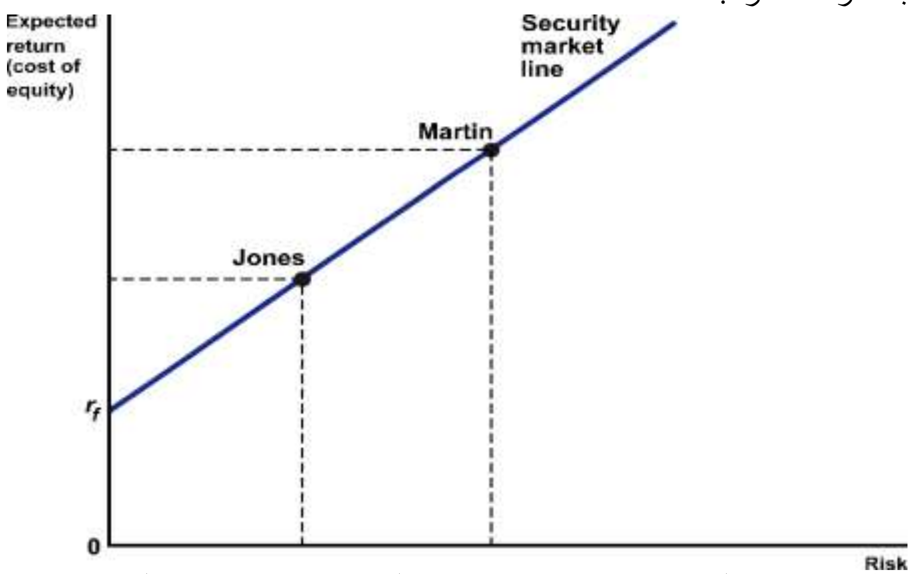
وهو ما يعني أن تكلفة استخدام رؤوس الأموال الداخلية لهذه الشركة هي 11.8% تقريباً .

نموذج تسعير الأصول الرأسمالية

وثمة طريقة أخرى لتقدير تكلفة استخدام رؤوس الأموال الداخلية للمساهمين ، وذلك بالاعتماد على ما يعرف بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية وهي النظرية التي تُعنىَ بالتبادل العكسي بين المخاطرة والعائد المتوقع على السندات . وطبقاً لهذه النظرية ، فإن معدل العائد الذي يرغب فيه المساهمون يتألف من معدل عائد خالي من المخاطرة (r_f) زائد بدل مخاطرة لتعويض المستثمر عما يتحمله من مجازفة بأمواله . ويختلف بدل المخاطرة هذا باختلاف نوع السهم ؛ حيث يزداد في حالة الأسهم ذات العائد المتغير ويقل في حالة الأسهم ذات العائد الثابت والممكن توقعه .

ويوضح الشكل (15.4) خط سوق السندات ، وهو الخط الذي يعبر عن العلاقة بين المخاطرة والعائد المتوقع على كافة أنواع الأوراق المالية بالسوق. وهناك نقطتان على

هذا الخط ترتبطان بشركة *Jones* وشركة *Martin* . ونلاحظ أنه نظراً لانخفاض عامل المخاطرة نسبياً في حالة أسهم شركة *Jones* ، لذا فإن العائد المتوقع على هذه الأسهم ينخفض هو الآخر . ونظراً لارتفاع عامل المخاطرة نسبياً في حالة شركة *Martin* ، لذا فإن العائد المتوقع على هذه الأسهم يرتفع هو الآخر . كما نلاحظ أن نقطة تقاطع خط سوق السندات مع المحور الرأسي هي r_f وهي معدل العائد الخالي من المخاطرة . وعلى ذلك ، يمكننا تعريف المخاطرة بأنها مقدار ما قد يطرأ من تغير على العائد . ومن ناحية نموذج تسعير الأصول الرأسمالية نلاحظ أن فكرة التغير التام للعائد ليست هي الفكرة المرتبطة بعنصر المخاطرة حيث أن مفهوم التغير الكامل للعائد يشتمل على نوعين وهما : التغير الذي يؤثر على أحد السندات بصفة خاصة ، والتغير الذي تتأثر به كافة أنواع السندات بصفة عامة . وما من شك في أن النوع الثاني هو الأكثر ارتباطاً بعنصر المخاطرة .



شكل (15.4) خط سوق السندات: يعبر هذا الخط عن العلاقة بين المخاطرة والعائد المتوقع لكافة الأوراق المالية في السوق.

وللدلالة على ذلك ، لاحظ أن التغبير في العائد المؤثر على سند بعينه - وهو ما يعرف بالمخاطرة غير الثابتة - قابل للتدنية أو الاستبعاد في حالة تنوع الأوراق المالية لدى المستثمر . وقد ينشأ هذا التغير عن حالات الإضراب والكوارث الطبيعية وعدم نجاح المنتجات الكبرى الجديدة وغير ذلك من العوامل ، وهي العوامل التي ينخفض متوسط احتمال حدوثها بتنوع الأوراق المالية التي في حوزة المستثمر . أما التغير في العائد الذي يمتد أثره إلى كافة أنواع السندات - وهو المعروف بالمخاطرة الثابتة - فهو غير قابل للتخفيض أو التدنية بهذه الطريقة . فعادة ما ينشأ هذا النوع من المخاطرة عن التغيرات الدورية في الاقتصاد وغير ذلك من التحولات الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر على كافة أنواع الأوراق المالية .

ولاستخدام خط سوق السندات بغرض تقدير تكلفة استخدام رؤوس الأموال يتعين علينا حساب حجم المخاطرة الثابتة التي يتعرض لها كل سهم على حده مع الأخذ في الاعتبار أن (بيتا) - وهي ميل خط الانحدار المعبر عن العلاقة بين العائد على سهم ما بعينه والعائد على مؤشر السوق ككل - وهي أحد قياسات المخاطرة الثابتة على السهم . ولما كانت (بيتا) الخاصة بسوق الأوراق المالية ككل تبلغ 1.0 ؛ لذا فإن الأسهم التي تتأرجح أسعارها عند مستوى أدنى من السوق بصفة عامة تنخفض فيها (بيتا) عن 1.0 . فإذا كانت (بيتا) لأحد الأسهم هي 0.3 فإن معنى ذلك وجود ارتباط بين زيادة عائد السوق بمقدار 10% من ناحية وزيادة عائد هذا السند بمقدار 3% من ناحية أخرى . أما الأسهم التي تتأرجح أسعارها عند مستوى أعلى من السوق بصفة عامة ، فترتفع فيها (بيتا) عن 1.0 . فإذا كانت (بيتا) لأحد الأسهم هي 1.3 ، فإن معنى ذلك وجود ارتباط بين زيادة عائد السوق بمقدار 10% من ناحية وزيادة عائد هذا السند بمقدار 13% من ناحية أخرى .

أما إذا أردنا استخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية بغرض تقدير تكلفة استخدام رؤوس الأموال ، فإنه يتعين علينا حساب :(15.13) $k_e = r_f + b(k_m - r_f)$

حيث k_m هو العائد المتوقع على السوق بصفة عامة (أو متوسط الأسهم) . أما قيمة $(k_m - r_f)$ فهي بدل المخاطرة على متوسط الأسهم [والتي تبلغ عنده (بيتا) 1.0] . فإذا قمنا بضرب سعر المخاطرة هذا في b ، وهو عبارة عن (بيتا) سهم بعينه (أي قياس للمخاطرة التي يتعرض لها هذا السهم) ، فإننا نحصل على بدل المخاطرة المتعلق بهذا السهم بصفة خاصة وهو $b(k_m - r_f)$. وبجمع بدل المخاطرة هذا على r_f (معدل العائد الخالي من المخاطرة) ، فإننا نحصل على k_e وهي بمثابة العائد المطلوب على هذا السهم ، وهو أيضاً بمثابة تكلفة استخدام رؤوس الأموال للمساهمين .

وللإيضاح، سوف نتعرض بشيء من الدراسة لحالة شركة *Johnson* .

إذا كانت (بيتا) لأسهم هذه الشركة هي 0.7 ومعدل العائد الخالي من المخاطرة هو 7% ومعدل العائد 12% ، فإن : $b = 0.7$ و $r_f = 0.07$ و $k_m = 0.12$. وبالتعويض بهذه القيم في المعادلة (15.13) ، نجد أن معدل العائد المطلوب على أسهم الشركة هو : $k_e = 0.07 + 0.7(0.12 - 0.07) = 0.105$

أو 10.5% . وهذا هو تقدير تكلفة استخدام رؤوس الأموال الخاصة بشركة *Johnson* .

أما إذا كانت (بيتا) هي 1.5 ، وهي إشارة إلى أن أسهم الشركة تتعرض لحجم كبير نسبياً من المخاطرة ، لكان تقدير تكلفة استخدام رؤوس الأموال للشركة هو : $k_e = 0.07 + 1.5(0.12 - 0.07) = 0.145$

أو 14.5% .[1]

تكلفة استخدام رؤوس الأموال الخارجية

١- نشر كل من Eugene Fama و Kenneth French من جامعة Chicago ورقة هامة يتصديان فيها بنوع من التحدي لدور وأهمية (بيتا) . ولقد ظل نموذج تسعير أصول رأس المال محلاً لمختلف أنواع النقد لسنوات عديدة . وعلى الرغم مما يثيره هذا الموضوع من جدل لا ينتهي ، إلا أنه ينبغي علينا إغفال التفاصيل الدقيقة والتي يمكن الرجوع إليها في المناهج المتخصصة في مجال التمويل داخل الشركات .

باستطاعة الشركات الحصول على رأس مال ، إما ببيع الأسهم العادية الجديدة أو الاحتفاظ بجانب من الأرباح السابقة . ومع ذلك ، أحياناً ما تكون تكاليف إصدار الأسهم الجديدة من الضخامة بمكان إلى الدرجة التي يتعين فيها على الشركة أن تتوخى الحذر . كما يقتضي الأمر أن تطرح الشركات أسهمها الجديدة بأسعار تقل عن أسعار السوق السائدة قبل الإعلان عن الإصدار الجديد وإلاَّ فلن تتمكن الشركات من بيع أسهمها الجديدة .

فإذا افترضنا أن ربحية الأسهم سوف تواصل نموها بمعدل مركب ثابت قدره g سنوياً ، فسوف تكون تكلفة استخدام رؤوس الأموال الخارجية هي :

$$k_x = \frac{D_1}{W^1} + g \qquad (15.14)$$

حيث W^1 هي صافي العائد الداخل إلى الشركة من كل حصة من الأسهم الجديدة المطروحة للبيع . ولما كانت المعادلتان (15.14) و (15.12) متناظرتان ، لذا فإن المعنى المراد هاهنا لا يحتاج إلى مزيد من الشرح.

وللدلالة على كيفية استخدام المعادلة (15.14) ، نفترض أن شركة Miller للإلكترونيات قادرة على بيع عدد من الأسهم الجديدة بسعر 38 دولار للحصة (بعد خصم تكاليف الإصدار) . وكنا قد ذكرنا أن ربحية السهم ينتظر أن تحقق زيادة سنوية قدرها 6% ، على أن تبلغ هذه الربحية 2.32 دولار في العام التالي. وعليه : $k_x = \frac{2.32}{38} + 0.06 = 0.121$ أو 12.1% .

التكلفة المرجحة لرأس المال

تعرضنا في الأجزاء السابقة من هذا الفصل إلى دراسة كيفية تقدير تكلفة الدين في حالة استخدام رؤوس الأموال الداخلية والخارجية للمساهمين . أما الآن فلابد من التأكيد على أمرين :

أ و لاً : أن التكلفة المراد تقديرها هي تكلفة رأس المال الحدي الذي ترغب الشركة في الحصول عليه وليس تكلفة رأس المال الذي سبق وأن حصلت عليه الشركة في الماضي .

ثـــا نــيـــاً : عادةً ما لا تحدد الشركات مدى استخدامها للتمويل المدين في كل مشروع على حده . والمفترض هو تساوي نسب التمويل من الدين مع رؤوس الأموال في كافة المشروعات - وكذا تساويها مع الهيكل المالي المرغوب لدى الشركة .

والجدير بالذكر ، أن قيمة تكلفة رأس المال (k_a) - والتي يجب استخدامها لحساب صافي القيمة الحالية للاستثمار - هي المتوسط المرجح لتكاليف الدين ورؤوس الأموال ، علماً بأن النسبتين الموجودتين هاهنا هما نسبتا التمويل من الدين ورأس المال في الهيكل المالي المرغوب لدى الشركة . فإذا كانت P_d هي نسبة التمويل من الدين و P_e هي نسبة التمويل من رؤوس الأموال الخاصة في الهيكل المالي المرغوب لدى الشركة (وإذا كانت $P_d + P_e = 1$) ، عندئذ تكون :

$$k_a = P_d k_d + P_e k_e \qquad (15.15)$$

حيث k_a هي التكلفة المرجحة لرأس المال و k_d هي تكلفة الدين و k_e هي تكلفة استخدام رؤوس الأموال الخاصة .

فإذا كانت تكلفة الدين الخاصة بإحدى الشركات بعد الضريبة هي 7% وكانت تكلفة استخدام رؤوس الأموال الخاصة بها هي 14% ، وإذا ما أقدمت هذه الشركة على تمويل كافة المشروعات الاستثمارية المقترحة عليها للعام التالي من خلال الدين ، فقد يكون من الواضح أن تكلفة رأس المال المرجحة لهذه الشركة هي 7% ، وهو ما يتضح من استخدامها للدين فقط - وليس للأموال الخاصة - لتمويل مشروعاتها للعام التالي . وبشيء من التروي ، يتجلى لنا أن هذا الاستدلال ينطوي على خطأ جوهري . فإذا افترضنا قيام هذه الشركة بتمويل كافة مشروعاتها من خلال الدين ، فمن الطبيعي أنها سوف تستنفذ قدرتها على الحصول على ديون جديدة بتكلفة منخفضة . ومع قيام الشركة بالتوسع في حجم نشاطها مستقبلاً لابد وأنها سوف تحتاج إلى توظيف جانب إضافي من التمويل من الأموال الخاصة وليس من الدين ، وإلا سوف تتضخم نسبة الدين إلى إجمالي أصول الشركة .

وفي هذه الظروف، لا يمكن أن تكون نسبة 7% هي التكلفة البديلة للشركة في مثل هذا النوع من رأس المال .

ولمزيد من الإيضاح ، سوف نفترض أن الشركة تفكر ملياً في تنفيذ عدد كبير من المشروعات الاقتصادية في العام القادم ، وأن هذه المشروعات سوف تدر عائد قدره 8% . في هذه الحالة، إذا كانت تكلفة رأس المال الخاصة بالشركة هي 7% فإنه يتعين على الشركة قبول هذه المشروعات جميعاً. ولكن في حالة قيام الشركة بالإقدام على تنفيذ هذه المشروعات، فمعنى ذلك أنها سوف تستنفذ إجمالي ما لديها من الدين، إلى الحد الذي يجعلها في حاجة إلى التمويل من الأموال الخاصة . وكما أشرنا من قبل، فإن هذا الإجراء يرهق الشركة بتكلفة قدرها 14% . فإذا احتاجت الشركة إلى تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية في العام بعد القادم بعائد قدره 13% ، فسوف تضطر الشركة إلى رفض تلك المشروعات نظراً لانخفاض عائدها (وهو 13%) عن التكلفة النقدية للشركة (وهي 14%) . ومن هنا يتجلى وجود خطأ ما ؛ حيث أن المشروعات التي تدر عائداً قدره 8% نجحت في مزاحمة المشروعات التي تدر عائداً قدره 13% ، بل وحلت محلها . أما علاج هذه المشكلة فهو يتمثل في ضرورة حساب تكلفة رأس المال الخاصة بالشركة باعتبارها متوسطاً مرجحاً لتكاليف التمويل الوارد من مصادره المختلفة . وطبقاً للمعادلة (15.15) فإن النسب الكائنة ينبغي أن تكون هي نسب التمويل من مصادره المتعددة في ظل الإطار المالي المرغوب لدى الشركة .

هذا وقد احتدم الجدل حول إمكانية ومدى تأثير الهيكل المالي للشركة (ولاسيما نسبة الدين إلى نسبة الأموال الخاصة) على إجمالي قيمته ، فوجهة النظر التقليدية ترى أنه باستطاعة الشركة تخفيض التكلفة المرجحة لرأس المال ورفع قيمتها في السوق لكل حصة من أسهمها ، وذلك بالاستعانة بمقادير معتدلة من الدين . أما *Franco Modigliani* من معهد *MIT* و *Merton Miller* من جامعة *Chicago* - والحاصلان على جائزة *Nobel* - فقد جاهرا بتحديهما لوجهة النظر هذه ، ولا يتسع المجال هاهنا لدراسة تلك القضايا التي قاما بمناقشتها في هذا الصدد ، والتي يمكن للقارئ أن يحصل على مناقشة وافية لها في الدراسات المتعلقة بمالية الشركات .

ويجدر بنا إدراك حقيقة هامة وهي أن تقدير التكلفة المرجحة لأحد الشركات قد يكون أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد، كما أن الطرق السابق مناقشتها في هذا الفصل والخاصة بتقدير تكلفة الدين واستخدام الأموال الخاصة كثيراً ما تكون غير قابلة للتطبيق. فعلى سبيل المثال، إذا كنا نرغب في استخدام المعادلة (15.12) لتقدير تكلفة استخدام الأموال الخاصة ، فسوف نواجه بعض الصعوبات في إيجاد قيمة لـ g يمكنك الارتياح إليها . والخلاصة أنه على الرغم مما لأساليب وتقنيات ميزانية رأس المال من قيمة كبيرة في المجالات التطبيقية ، إلاَّ أنه من الخطأ اعتبارها قواعد مبسطة يمكن تطبيقها بطريقة سلسة وميسورة .

الركن الاستشاري :

اتخاذ قرار بشأن الاستعانة بنظام تصنيع أوتوماتيكي

على أحد الشركات المصنعة للمعدات التي تعمل بضغط الهواء أن تتخذ قراراً بشأن تشغيل نظام تصنيع أوتوماتيكي بمصنعها . وكان من شأن هذا النظام - والذي كان مصمماً خصيصاً لإنتاج أحد المكونات الرئيسية التي كان يتم تصنيعها بالمعدات التقليدية (بمتوسط صلاحية 23 سنة) - أن يخفض عدد الأيدي العاملة من 52 إلى 14 ، ويقلص تكاليف النفايات والعمالة الضائعة بمقدار 60,000 دولار سنوياً ، ناهيك عن خفض المخزون إلى النصف (من 2 مليون إلى 1 مليون دولار) . وقد كان أغلب مديري الشركة متحمسين للفوائد التي كان ينتظر أن تجنيها الشركة من وراء تطبيق النظام الجديد .

إلا أنه كانت توجد شكوك تحوم حول مدى ربحية النظام الجديد، علماً بأن تقديرات الفيض النقدي من هذا الاستثمار بعد الضريبة (بآلاف الدولارات) هي على النحو التالي :

السنة	الفيض النقدي بعد الضريبة	السنة	الفيض النقدي بعد الضريبة
0	– 7,380	6	714
1	1,370	7	714
2	1,675	8	714
3	1,632	9	714
4	1,632	10	714
5	1,632		

وبما أن هذا النظام الجديد سوف يؤدي إلى تحقيق فوائد هامة وإن كانت غير ملموسة ، كتوفير قدر لا حد له من المرونة في إمكانية تعديل خليط نماذج المكونات بحيث تلبي متطلبات قسم التجميع بدقة تامة ، لذا فقد شعر مديرو الشركة بأنهم لن يقبلوا معدل عائد على هذا الاستثمار إلاَّ إذا بلغ 10% .

فإذا كنت تعمل استشارياً لهذه الشركة، فهل تنصح الإدارة بالاستثمار في هذا النظام الجديد ؟

مرحلة المراجعة

طبيعتها وأهميتها

يظهر من الشكل (15.2) أن الخطوة الأخيرة في عملية وضع ميزانية رأس المال تتمثل في مراجعة المشروعات بعد تنفيذها ، وهي الخطوة التي تعرف بمراجعة ما بعد الاكتمال أو مرحلة المراجعة. وتشتمل هذه المراجعة على عقد مقارنة بين النتائج الفعلية لكل مشروع مع النتائج المتوقعة له ، بالإضافة إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى حدوث أخطاء سواء في عملية التنبؤ أو غيرها . ولا ينبغي أن تتحول عملية المراجعة هذه إلى نوع من اصطياد أو تصيد المخطئين ، فهناك الكثير من المشروعات التي تنتهي بالفشل الذريع لأسباب لا علاقة لها بكفاءة أو عدم كفاءة القائمين على تنفيذها . فإن أحداً من الناس لم يتكهن بذلك الانخفاض الحاد في أسعار الأوراق المالية الذي شهدته البورصة عام 1987 . فإذا ما شعر المديرون بأنه ستتم مساءلتهم عما يقعون فيه من أخطاء من هذا النوع، فسوف يكون من الطبيعي أن يصبحوا أكثر حذراً وأن يتقلص ما لديهم من ميل إلى الإقدام والإيجابية.

أما إذا تم تنفيذ مرحلة المراجعة بهدف رفع مستوى الإجراءات بالتنبؤ وأساليب انتقاء المشروعات ، فسوف تجني الشركة فائدة كبيرة من ورائها . وعلى سبيل المثال ، فقد قامت إحدى كبريات الشركات المصنعة للأدوية بإجراء مراجعة لما قامت باختياره من مشروعات في مجال البحث والتطوير . وقد توصلت الشركة إلى أن تنبؤات المديرين التنفيذيين الخاصة بتكلفة تلك المشروعات كانت تميل بصفة عامة إلى التهوين من شأن تلك التكاليف بحيث تظهر أقل من الواقع كما هو واضح بالجدول (15.3) . وقد أدى ذلك إلى قبول الشركة لعدد كبير من هذه المشروعات . ثم قامت الشركة بمراجعة وتطوير إجراءات التنبؤ الخاصة بها مما أدى إلى رفع مستوى أدائها في هذا المجال الهام .

جدول (15.3)

نسبة التكلفة الفعلية إلى التكلفة المتوقعة - لـ 49 مشروعاً - لإحدى شركات الأدوية الكبرى.

نسبة التكلفة الفعلية إلى التكلفة المتوقعة	عدد المشاريع
أقل من 1.01	6
1.01 وأقل من 2.01	24
2.01 وأقل من 3.01	16
3.01 وأقل من 4.01	3
الإجمالي	49

أربعة محاذير

قام عدد من الخبراء في السنوات الأخيرة بإلقاء اللوم على الأسلوب الذي تتبعه الشركات الأمريكية في الاستعانة بتقنيات ميزانية رأس المال الوارد تفصيله أعلاه . وبصفة خاصة يعيب أولئك الخبراء على الشركات الصناعية الأمريكية ميلها إلى الإقلال في الاستثمار في الأوتوماتية الحديثة (كإدخال أجهزة الإنسان الآلي ونظم التصنيع المرنة في المصانع)

وذلك تخوفاً من احتمالات سوء التطبيق .(١) هذا ومن الأهمية بمكان أن تقوم كافة الشركات بمحاولة تجنب الأربعة محاذير التالية وتلافي الوقوع فيها :
غالباً ما تقع الشركات في خطأ المبالغة في تقدير تكاليف رأس المال الخاصة بها ، حيث يذكر عدد كبير من الخبراء أنه عادةً ما تقوم الشركات باستخدام تقدير لتكلفة رأس المال الخاصة بها يرتفع كثيراً عن الواقع ، وذلك اعتقاداً منها بأن الحل الأمثل هو رفض كافة المشروعات المقترحة عدا حفنة قليلة منها تتسم بربحيتها الضخمة . ويعد هذا خطأً جسيماً ؛ لأنه في حالة زيادة معدل العائد لمشروع ما عن التكلفة الحقيقية لرأس المال ، فإن قبول الشركة لهذا المشروع يؤدي إلى رفع قيمتها .
كثيراً ما تعتقد الشركات أنه في حالة عدم قيامها بالاستثمار في المعدات الجديدة ، فسوف تتوقف الأرباح عند مستوياتها الحالية . وكنا قد أشرنا من قبل إلى أن الفيض النقدي المستخدم في ميزانية رأس المال يأخذ طابعاً تزايدياً ، بمعنى أنه يعكس الفارق بين وضع الشركة في حالة تنفيذها للمشروع ووضعها في حالة عدم التنفيذ . وفي بعض الأحيان تتعرض إيرادات الشركة للتقلص في حالة عدم تنفيذ المشروع، وذلك لعدم قدرة الشركة على المنافسة الفعالة. وإذا لم تكن الشركات على وعي بذلك، فلابد وأنها سوف تقع في خطأ جسيم وهو الاستهانة بربحية المشروع.
كثيراً ما تغفل الشركات الآثار الواقعة على الفيض النقدي من جراء بعض العوامل التي لا يمكن قياسها كمياً. فالأوتوماتية الحديثة قد تؤدي إلى مجموعة لا بأس بها من المكاسب ، كالارتفاع بمستوى الجودة ، وزيادة المرونة ، وانخفاض كل من الأرضية والمخزون والوقت الضائع ، ناهيك عن اكتساب الخبرة في مجال التكنولوجيا المتطورة - وهي مكاسب يتجاهلها مديرو الشركات لكونها أمور يصعب قياسها كمياً . لذا فعندما تقوم الشركات بالتعامل مع هذه المكاسب بصورة عشوائية وكأن قيمتها تساوي صفر ، فإنما هي تعبر عن تحيزها إلى جانب ما تقوم به من تحليلات ورفضها التعامل مع مختلف أنواع الأوتوماتية الحديثة .
كثيراً ما تميل الشركات إلى الانحياز تجاه المشروعات الصغيرة التي تتسم بقدرتها على التطور والنمو، بينما تتحاشى المشروعات الطموحة والضخمة. فهناك شركات كثيرة يتطلب فيها الأمر الحصول على مستويات متعددة من التفويض بناء على حجم المشروع نفسه، فالمشروعات التي تنخفض تكلفتها عن 100,000 دولار لا تحتاج إلا إلى موافقة مدير المصنع عليها . أما المشروعات التي تبلغ تكلفتها عدة ملايين من الدولارات، فهي تحتاج
إلى التصديق عليها من قِبَل مجلس الإدارة . وأحياناً ما يؤدي ذلك إلى نتيجة غير مرجوة ، وهي وجود دوافع مادية تدفع المديرين إلى اقتراح وتشجيع المشروعات الصغيرة التي لا تتطلب موافقة الإدارة العليا بالشركة ، حتى ولو كانت هذه التجزئة ليست في صالح الشركة بصفة عامة .

١- ومثال ذلك راجع :
Kaplan, "Must CIM Be Justified by Faith Alone?"

كيف قامت شركة المعادن الملغمة *Amalgamated Metals* بزيادة سعتها في مجال المعالجة الحرارية

قام نائب رئيس قسم التصنيع لشركة *Amalgamated Metals* بتوجيه العاملين معه للمشاركة في رفع طلب جماعي يطالبون فيه إدارة الشركة بالموافقة على توفير قدر من رأس المال لتمويل مشروع يرمي إلى زيادة سعة المعالجة الحرارية للشركة. وكان العرض المقترح لخط المعالجة الحرارية المستمرة الجديد يرمي إلى إدخال تعديلين : عملية تدفق مستمرة ، ونظام تحكم عن طريق الكمبيوتر . وقد قام مهندس التصنيع بالشركة - السيد *Tom Rollins* - بتحليل الفيض النقدي المحتسب لقيمة الشركة الحالية. وقد أدى ذلك إلى إزاحة الستار عن وجود شكوك لا يستهان بها حول حجم المبيعات والأرباح الحدية ، ذلك أن مشروع خط المعالجة الجديدة سينتج مواد أكثر صلابة وتجانساً عن تلك المواد المصنعة بطرق المعالجة الحرارية التقليدية القائمة . إلا أنه كان من الصعوبة بمكان التأكد من استعداد العملاء لدفع أموال أكثر كبديل لتلك الخصائص الجديدة .

وباستخدام التقديرات التي تم الحصول عليها من أقسام التصنيع والتسويق والهندسة، قام السيد *Rollins* بحساب الفيض النقدي السنوي للشركة. حيث وجد أن قسم التسويق ليس على استعداد لإمداد الشركة بمعلومات مستقبلية بعد الأربع سنوات الأولى من المشروع . ولما كان العمر الافتراضي للمشروع يقدر بحوالي 20 سنة افترض السيد *Rollins* أن حجم المبيعات (والأرباح الحدية) في السنوات اللاحقة ستظل كما هي عليه في الأربع سنوات الأولى للمشروع . ومن ثم قام نائب رئيس التصنيع بالشركة بقبول هذا المشروع . وذلك لأن نتائج التحليل قد أوضحت أن المعدل الداخلي للعائد من هذا المشروع يساوي 13% إلاَّ أن رئيس القسم لم يكن راضياً عن ذلك حيث كان يرى أن 13% وهي قيمة المعدل الداخلي للعائد لا يمكن أن تكون كافية لقبول المشروع ، وبخاصة في ضوء ما قد تتعرض له تقديرات المبيعات من أخطار وتقلبات .

وبطرح اقتراحات جديدة حول المبيعات والأرباح الحدية ، خرج السيد *Rollins* بتحليل جديد كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول(1) التحليل المالي للمعالجة الحرارية المستمرة(جميع الأرقام بآلاف الدولارات)

السنة	الاستثمار	الفيض النقدي قبل الضريبة	إجمالي الفيض النقدي للتشغيل بعد الضريبة *
1	7,200 $	$ 0	– 7,200 $
2	35,200	$ 0	– 35,200
3	36,000	$ 0	– 36,000
4	1,600	18,080	9,440
5	0	20,480	12,240
6	0	24,160	14,080

7	0	25,840	14,920
•	•	•	•
•	•	•	•
•	•	•	•
23	0	25,840	14,920
القيمة الحالية عند 10%			$26,869
المعدل الداخلي للعائد			15 %

(*) الفيض النقدي بعد الضريبة = (الفيض النقدي قبل الضريبة – الإهلاك) (1 – معدل الضريبة) – الاستثمار + الإهلاك .

وقد تم تقديم هذا التحليل الجديد إلى إدارة التحليل المالي للشركة والتي كانت تتشكك في كل من حجم المبيعات وبيانات الاستثمار حيث أشارت الإدارة إلى أن هناك احتمال بحدوث تغيرات في خط الطلاء عند دخول خط المعالجة الحرارية الجديد حيز التنفيذ . فإذا تطلب الاستثمار إلحاق تلك التغيرات بالتحليل فسوف ينخفض المعدل الداخلي للعائد بصورة كبيرة ، وعليه ، يصبح المشروع غير ذي جدوى . والجدير بالذكر أن نائب رئيس التصنيع بالشركة قد جانبه الصواب في معارضة ذلك ، حيث رأى أن اتخاذ قرار بشأن تغيير خط الطلاء ينبغي أن ينظر فيه بمعزل عن المشروع ومن ثم رفع المشروع المقترح إلى اللجنة التنفيذية ومن بعدها إلى مجلس الإدارة الذي وافق على المشروع .

(أ) قام السيد *Rollins* بتجاهل العديد من المميزات المؤثرة لخط المعالجة الحرارية الجديد كقيمة المنتجات الجديدة والمعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاعتماد على الكمبيوتر ذلك لأن تلك المميزات يصعب تحديدها . فهل هذا هو الإجراء الأمثل ؟ نعم أم لا ولماذا ؟

(ب) هل كانت إدارة التحليل المالي محقة في مطالبتها بأن تحمل التحليل على التكاليف التي يتطلبها تغيير خط الطلاء ؟ نعم أم لا ولماذا ؟

(ج) إذا لم تقم الشركة بتنفيذ عملية المعالجة الحرارية الجديدة وقام منافسوها بذلك ، فهل تتأثر مبيعات الشركة وإيراداتها ؟ علماً بأن التحليل السابق يفترض أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالنفي ، فهل يمثل هذا مشكلة للشركة ؟ نعم أم لا ولماذا ؟

(د) كيف يمكنك تحديد ما إذا كانت نسبة 10% هي تقدير معقول لتكلفة رأس مال الشركة ؟

(هـ) في ظل وجود نسبة الشكوك المشار إليها والتي تتعلق بتقديرات حجم المبيعات ، هل ينبغي أن يشتمل سعر الخصم على بدل المخاطرة ؟ وما هو الحجم الذي ينبغي أن تكون عليه هذه النسبة؟

(*) -(راجع : Hayes, Wheelwright, and Clark, *Dynamic Manufacturing*.

الفصل السادس
الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها ، تعددت أساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية . وإذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاسا لهذه البيئات عندئذ يمكن أن نستعير بعض الأسطر التي كتبها كليتجارد في كتابه(السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الأساسية للفساد .

عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة التالية :

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) – المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة + نزاهة + شفافية)

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد إلاّ وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع . وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة . فالآثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها . فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن ٤ مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، حيث ان معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مسارا تصاعديا إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات ، إلاّ أن مبالغ التهرب الضريبي (مثلاً) بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي اوضحناها في متن هذا البحث بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، إذ أن هروب مبلغ ١٨٤ مليون دينار (مثلا") من الإنفاق القومي تؤدي إلى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل إلى حوالي 802.293 مليون دولار ، وأن جزءًا من هذا المبلغ والمقدر بحوالي 2.293 مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للاستثمارات المولدة ، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تلكؤ وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة الفساد الاقتصادي سواء بشكل تهريب أو تهرب ضريبي أو تهرب جمركي أو غش تجاري وصناعي أو تبييض أموال أو أي شكل آخر من أشكال الفساد .

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، نما وبشكل كبير الترابط الاقتصادي بين الدول ، وترافق معه اكتساب عدد من القضايا الاقتصادية بعدًا دولياً ، وأصبحت تلك القضايا مرتبطة بالمصالح التجارية التقليدية ، كقضيتي التنافس وسياسة الاستثمار وأضيفت إليهما مؤخرًا الفساد . ورغم أن الفساد ليس قضية جديدة ، إلاَّ أن بروزها كقضية عالمية جاء مؤخرًا . فمع نهاية الحرب الباردة ، اتسعت المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي وامتد نطاقهما ، وبرز الفساد مهددا بإبطاء هذا الاتجاه أو تقويضه، حيث يعمل الفساد على منح المكاسب غير المشروعة للمسئولين ، مما يشكل حافزا للتعلق بأهداب السلطة ويجعلهم يدفعون بلدانهم إلى أعماق أشد غورًا في القلاقل السياسية والاقتصادية كما يعمل على تشويه الانفتاح على السوق والاصلاحات المعززة للديمقراطية بالنسبة للبلدان المتحولة .

ويعمل الفساد كذلك على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال .

ويحدث الفساد عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص ، فكلما كان لدى مسئول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص فإن حوافز الرشوة تتولد اعتمادا على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسئولين العموميين ، وعلى استعداد الأفراد والشركات الخاصة للدفع مقابل الحصول على تلك المنافع أو تجنب التكاليف ، والرشوة ما هي إلاَّ صورة من صور الفساد . فما هو الفساد إذن ؟

أشكال الفساد :

يتخذ الفساد أشكالاً متعددة ، لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ، ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة ... وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر . وقد نحتاج إلى وقفة تفصيلية في صفحات قادمة لاستعراض أثر بعض أشكال الفساد على التنمية الاقتصادية .

آثار الفساد على النمو الاقتصادي:

يقر اقتصاديو التنمية بأن السياسات والمؤسسات الحكومية توثر على النمو وحجتهم في ذلك أن مستويات مرتفعة من الإجراءات لحماية المنتجات المحلية غالباً ما تقترن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون . كما أن المؤسسات العامة غير الفعالة والسياسات الإنمائية الإقليمية العديمة المردودية تتسبب في ركود الإنتاجية الداخلية ، وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع وأضعاف انضباط السوق . إن أدبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة إلاَّ قليلا ، إذ أكد بعض الكتاب على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع إلى ممارسة الأنشطة غير المشروع . فبدلاً من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة للتقاعس أو عدم الكفاءة ، يمكن اعتبار الإخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيون والأفراد والشركات بمصالحهم الذاتية . والمسألة المحورية هي ما إذا كانت الرشاوى المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على القوانين غير الفعالة أو مصدرا لعدم الفعالية ذاتها ، وتشير الدراسات الإحصائية التي تستخدم بيانات أعدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لصالح الشركات المستثمرة ، إلى أن قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران إيجابا على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

وتبين دراسات أخرى أن الكثير من الاقتصاديات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه ، فالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الأرباح، إذ أن فرص استغلال النفوذ من قبل المسئولين في الحكومة تكون محدودة وفي أضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية مما يعني انخفاض فرص تحقيق الريع . ومن المحتمل أن يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وخلق التفاوت في توزيع الأصول وسوء الإنفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء ، ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمنا بأن الفساد لم يصل إلى حد تقويض الثوابت الاقتصادية وأن تأثيره لا يزال ضعيفا . بيد أن النمو قد يكون سببا للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها ، إذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته إلى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على إجازات استيراد المواد الأولية أو شمولهم بالحماية من المنافسة الأجنبية أو الدعم المالي بشروط ميسّرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط وبالمقابل يحاول المسئولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعا لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة ، فإن احتاج صاحب المشروع الخاص إلى تمويل أو الحصول على إجازة استيراد أو غير ذلك فما عليه إلاَّ أن يدفع لقاء حصوله على خدمة مجانية وذلك لتسهيل المعاملة وإلاَّ بقي مشروعه متعثرا لا يقوى على العمل بصورة صحيحة . ورغم أن مدفوعات الرشوة يمكن أن تسهل معاملات الأعمال إلاَّ أن ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو ، وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان إلى أن بيوت الأعمال الأصغر حجما تجد الفساد المنهجي مكلفا بوجه خاص وأن الحكومات المتعسفة والفاسدة تدفع بالشركات إلى القطاع غير الرسمي وأن من الأقل احتمالا نجاح المشاريع الإنمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد ، فالمدفوعات غير القانونية يمكن أن تزيد إلى حد كبير من تكلفة مشاريع الأشغال العامة وتقلل من جودتها .

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة أعدها شانغ جين وي*Shang-Jin Wei* في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية" ، استخدم فيها أمثلة من البلدان الأسيوية لتوضيح تلك الآثار استعرضها بما يلي :

الآثار على الاستثمار المحلي : هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان ، تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ على ثابت ومؤشر الفساد ، فان النقطة المقدرة للميلهي 0.012 . ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفليبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفيا وفق الجدول أدناه الذي يبين أدنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (١) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية(BI) *Business International Index* ، ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة. فإذا استطاعت الفلبين أن تخفض

مستوى الفساد إلى مستوى سنغافورة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإن الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.6 نقطة مئوية ، أي : 0.066 = ((0.012 (1 – 6.50)) . وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات .

الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر: في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلدا مصدرا إلى (41) بلدا مضيفا قام بها وي Shang-Jin Wet في التسعينات ، وجد أدلة واضحة على أن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية . فإذا أرادت الهند مثلاً تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة، فان أثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية سيكون مساوياً لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة ٢٢% ، إن الكثير من البلدان الأسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لأغراء الشركات المتعدية الجنسية ، فالصين مثلاً وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين إضافة إلى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة ، وإذا كان هذا الإجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، فهذا يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في الصين . إن البلدان الأسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها .

الآثار على النمو الاقتصادي : إذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الأجنبي فمن الطبيعي أن يكون الفساد مخفضا للنمو الاقتصادي . ولتوضيح ذلك الأثر نأخذ مثلاً بنغلاديش ، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) إلى مستوى الفساد في سنغافورة، فان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع إلى 1.8% عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة ١٩٦٠- ١٩٨٥ بـ ٤% سنوياً). أي أن دخل الفرد كان يمكن أن يرتفع إلى أكثر من ٥٠%.

الآثار على حجم وتكوين الإنفاق وتكوين الإنفاق الحكومي : أجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi 1977) وتوصلا الى النتائج التالية:

يؤدي الفساد الى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسئولين في الحصول على رشاوى .

يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة .

يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدًا عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل ، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى هي أقل سهولة على المسئولين في انتزاع الريع .

يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد.

قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على مع الضرائب والرسوم الجمركية ، وقد أيد ما ورد ذلك إذ وجد أن الفساد يجعل الحكومة تميل إلى ترجيح النفقات العامة بعيداً عن الصحة والتعليم اللتان يفترض أنهما أكثر منعة في

التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الأخرى . كما وجد تانزي – دافودي أن زيادة في الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه . التحيز الحضري والفقر : أن الرغبة في الحصول على رشاوى يشوه التصرف بطرق مختلفة ، لاسيما في المشاريع العامة التي لم تحصل على ميزانية كافية ، وإن كانت قيمتها الاجتماعية مرتفعة . فمشاريع

الدفاع الكبيرة الحجم غالبا ما تنال حظوة بين السياسيين والبيروقراطيين بسبب حجمها وسرية .

غالبيتها وتكون عقودها غالبا على حساب ميزانية الصحة الريفية والعيادات المختصة بالصحة الوقائية ، والمعروف أن سكان الريف عادة أقل دخلاً من نظرائهم سكان المدن ، وأن الفساد الذي تسببه سياسة الانحياز في تحويل الموارد بعيداً عن الريف قد يزيد من سوء توزيع الدخل كما يؤدي الفساد تفاقم الفقر في المدن كما تراه روز – أكرمان ١٩٧٧، حيث أن الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسئولين والسلطة السياسية بشكل عام ، لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد:

أ-سيعاني الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية .

ب- الاستثمار في البينة الأساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.

ج- قد يواجه الفقراء ضرائب أعلى أو أقل من الخدمات .

د - الفقراء محرومين من بيع ما لديهم من منتجات زراعية .

وعدم قدرتهم على مغادرة حالة الفقر باستخدام المشاريع الأهلية صغيرة الحجم ، إضافة إلى تقليل فرص التعليم للفقراء .

أبعاد الفساد الاقتصادي في عملية التنمية

تم التطرق في الصفحات السابقة إلى الآثار الاقتصادية للفساد وما يترتب عليه من عرقلة لعملة التنمية . وهنا اقتضت الضرورة إلى التطرق إلى أبعاد الفساد المختلفة ، ولعل من الأبعاد المهمة هي التهرب الضريبي والجمركي والتهريب والغش الصناعي والتجاري والاحتكار وتبيض الأموال... وغيرها من صور الفساد التي تتسبب في تضاؤل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر إمكانياته المادية والبشرية . ففي تقرير لمجلة "الأهرام الاقتصادي" ذكر أن التهرب الضريبي في مصر يتراوح بين ٢٢-٨٠ مليارا" من الجنيهات سنويا" ،إضافة إلى ذلك فإن هناك تصريحات رسمية ذهبت إلى أن ٧٥% من رجال الأعمال يتهربون من الضرائب الذي أصبح سلوكا " عاما " بكل ما يمثله من استخفاف بحقوق المجتمع ، وعبث القانون وبذلك أصبح التهرب ظاهرة تستحق الدراسة ، أما في لبنان ، فقد وصلت نسبة المتخلفين عن دفع الضريبة وفقا لدراسات وتقديرات لحجم التهرب الضريبي إلى ٧٠% من إجمالي المكلفين ، وفي أمريكا بلغت نسبة التهرب الضريبي ١٠% من الناتج القومي ، وفي الاتحاد الأوربي ١٦% . وفي الجزائر كشفت دراسة اقتصادية إن ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب تبلغ أوجها في تجارة التبغ، تلك المادة التي تتربع على رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك ، ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام ٢٠٠٨ على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير ، وقدرت الدراسة أنه مابين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ بلغت

قيمة التهرب الضريبي في هذا القطاع حوالي ١٠٠ مليار دينار جزائري او ما يزيد عن مليار دولار وهي تقديرات تبدو متفائلة جداً قياسا بالأرقام القياسية التي قدرته ما بين 3.4 و 6.9 مليار دولار خلال تلك الفترة ، يرفض المعنيون في الكثير من الحكومات فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي وربما يمس الكثير من المسئولين أو ذويهم . ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية والأفراد . كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات رغم وجود قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول ، وسنركز في هذه الصفحات القادمة على ثلاث صور مهمة للفساد وهي التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتهريب والغش الصناعي ودور البيئة الملائمة في استشراء هذا البعد من أبعاد الفساد ، والأثر الذي تتركه في الاقتصاد وخاصة اقتصاد البلدان النامية ، حيث تشترك تلك الأبعاد في كونها تشكل أحد الأسباب الرئيسية في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول .

أولاً: التهرب الضريبي

يعرّف التهرب الضريبي *Tax Evasion* بأنه تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها . وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو كظاهرة ملازمة للنظام الضريبي لتلك الدول ، وتشكل أحد العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية . وتتطلب أغلب النظم الضريبية قدرًا من التعاون والتضامن بين المكلف بدفع الضريبة والإدارة الضريبية من خلال الوفاء بالتزاماته تجاهها ، وهذا يعتمد على تقبل المكلف للنظام الضريبي وقناعته به إلى حد بعيد ، إذ أن عدم تقبله للتشريعات الضريبية تدفعه إلى استخدام أساليب مختلفة للتهرب من الأعباء الضريبية ومقاومتها والتخلص منها أو إلقاء عبئها على الغير . وقد يتم التخلص من الضريبة باستخدام أساليب مختلفة شرعية كالتجنب الضريبي *Tax Avoidance* الذي يعرف بأنه تصرف المكلف بقصد التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون أن يخالف نصوص القانون الضريبي ، أو ربما قد يستفيد من الثغرات الموجودة فيه .

ويتضمن التهرب الضريبي غشاً وتحايلاً على التشريعات الضريبية ومخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث :

مرحلة تحديد الوعاء : وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة أو تقرير قيمة تقل عن الحقيقة أو يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية .

مرحلة التسديد : وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض أمواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة .

مرحلة المساومة : وفيها يقوم المكلف بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض

التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة) ، معتمدا" على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة ، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما أنه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى تزايد أرباحه الصافية .

علاقة التهرب الضريبي بالفساد

ليس المكلف وحده يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة ، وإنما هنالك بالمقابل باحثين عن الريع من موظفي الحكومة ، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة ، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها ، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السمحات والإعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية يستخدمونها في زيادة مدخولاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن ، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد . أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية . وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين ، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجور التي يتقضاها الموظفون التي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الاعتيادية ، فضلاً عن التفاوت الكبير بين الدخول في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة ، مما يشعرهم بالغبن وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم .

ثانياً : التهرب الجمركي

يعتبر التهرب الجمركي نتيجة أخرى من نتائج الفساد وهي تشبه إلى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاما على كل النشاطات الخاضعة للضريبة بيد أن التهرب من دفع الضريبة الجمركية يخص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية استيرادا وتصديرا . ولعل من المناسب التطرق إلى علاقة التهرب الجمركي بالفساد ، الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي ، و آثار التهرب الضريبي على الدخل القومي .

- الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي

يمكن إجمال أهم الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي :

انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مؤدياً إلى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها و كذلك النفقات مما يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية .

رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب .

اضطرار الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها .

عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ولا يدفعها الآخرون بسبب قدرتهم على التهرب .

الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الأمانة وأداء الواجب والذي يقدم أجيالاً تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين وإشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه .

التأثير على المنافسة بين المشروعات: فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها بالنسبة لتكلفة إنتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح وإيراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها .
يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية أو ما يسمى بالاقتصاد الخفي *underground economy*، إذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة .

- أثر التهرب الضريبي على الدخل القومي

يمكن قياس الآثار الاقتصادية للخسارة المالية للدولة الناجمة عن التهرب الضريبي والتهريب بشكل نموذج رياضي بأرقام افتراضية[**].

لنفترض أن التهرب من دفع الضريبة (من قبل الأفراد والشركات) تم تقديره في العراق بحدود ١٨٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ ، مما يعني أن التحصيل الضريبي سيكون في واقع الحال أقل من المتوقع بمقدار تلك المبالغ التي لم تطالبها السلطة المالية ، وعلى افتراض توازن الموازنة أي أن ما يتم تحصيله من الضريبة يساوي الإنفاق على السلع والخدمات العامة ، وبالتالي فسيكون الإنفاق اقل مما كان ينبغي إنفاقه بمقدار ١٨٤ مليون دولار ، وهذا يشكل اقتطاعاً من الدخل القومي بمقدار يفوق مبلغ التهرب الضريبي بعدة مرات ، استناداً لنظرية المضاعف والمعجل . وكما يلي :

أولاً: أثر المضاعف

لو لم يكن التهرب قد حصل ، فسيكون لدى الدولة وفرة نقدية قدرها ١٨٤ مليون دولار ، وعند استثمارها ستؤدي إلى خلق دخول متراكمة في كل دورة إنفاق لنصل في النهاية إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق تلك الوفرة بعدة مرات. ويمكن تقدير الزيادة في الدخل القومي بالعودة إلى المعادلة التي تمثل صيغة المضاعف الرياضية وهي :
حيث أن K تمثل المضاعف و c تمثل الميل الحدي للاستهلاك . فإذا علمنا بأن الميل الحدي للاستهلاك يبلغ (٠.٧٧) ، سنحصل على النتائج التالية :

$$K = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{1-0.77} = 4.3478$$

بمعنى أن استثمار دولار واحد سيولد بموجب نظرية المضاعف دخلاً قدره ٤.٣٥ دولار تقريباً، أي يزداد الدخل لأكثر من أربعة مرات عن مبلغ الاستثمار الأولي .
وعلى هذا يمكن القول بأن استثمار الوفرة النقدية البالغة ١٨٤ مليون دولار ستؤدي إلى تحقيق زيادة في ولتوضيح الآلية التي تتكون فيها هذه الزيادة في الدخل نستعين بالجدول التالي :

الإنفاق	المبلغ (بملايين الدولارات)	الدخل
الاستثمار الأولي	١٨٤٠٠٠٠٠٠.٠٠	دخل المرحلة الأولى
استهلاك المرحلة الأولى	١٤١٦٨٠٠٠٠.٠٠	دخل المرحلة الثانية
استهلاك المرحلة الثانية	١٠٩٠٩٣٦٠٠.٠٠	دخل المرحلة الثالثة

استهلاك المرحلة الثالثة	٨٤٠٠٢٠٧٢.٠٠	دخل المرحلة الرابعة
استهلاك المرحلة الرابعة	٦٤٦٨١٥٩٥.٤٤	دخل المرحلة الخامسة
استهلاك المرحلة الخامسة	٤٩٨٠٤٨٢٨.٤٩	دخل المرحلة السادسة
استهلاك المرحلة السادسة	٣٨٣٤٩٧١٧.٩٤	دخل المرحلة السابعة
استهلاك المرحلة السابعة	٢٩٥٢٩٢٨٢.٨١	دخل المرحلة الثامنة
استهلاك المرحلة الثامنة	٢٢٧٣٧٥٤٧.٧٦	دخل المرحلة التاسعة
استهلاك المرحلة التاسعة	١٧٥٠٧٩١١.٧٨	دخل المرحلة العاشرة
استهلاك المرحلة العاشرة	١٣٤٨١٠٩٢.٠٧	دخل المرحلة الحادية عشر
استهلاك المرحلة الحادية عشر	١٠٣٨٠٤٤٠.٨٩	دخل المرحلة الثانية عشر
استهلاك المرحلة الثانية عشر	٧٩٩٢٩٣٩.٤٩	دخل المرحلة الثالثة عشر
استهلاك المرحلة الثالثة عشر	٦١٥٤٥٦٣.٤١	دخل المرحلة الرابعة عشر
استهلاك المرحلة الرابعة عشر	٤٧٣٩٠١٣.٨٢	دخل المرحلة الخامسة عشر
استهلاك المرحلة الخامسة عشر	٣٦٤٩٠٤٠.٦٤	دخل المرحلة السادسة عشر
استهلاك المرحلة السادسة عشر	٢٨٠٩٧٦١.٣٠	دخل المرحلة السابعة عشر
استهلاك المرحلة السابعة عشر	٢١٦٣٥١٦.٢٠	دخل المرحلة الثامنة عشر
استهلاك المرحلة الثامنة عشر	١٦٦٥٩٠٧.٤٧	دخل المرحلة التاسعة عشر
استهلاك المرحلة التاسعة عشر	١٢٨٢٧٤٨.٧٥	دخل المرحلة العشرون
استهلاك المرحلة العشرون	٩٨٧٧١٦.٥٤	دخل المرحلة الحادية والعشرون
استهلاك المرحلة الحادية والعشرون	٧٦٠٥٤١.٧٤	دخل المرحلة الثانية والعشرون
استهلاك المرحلة الثانية والعشرون	٥٨٥٦١٧.١٤	دخل المرحلة الثالثة والعشرون
استهلاك المرحلة الثالثة والعشرون	٤٥٠٩٢٥.٢٠	دخل المرحلة الرابعة والعشرون

استهلاك المرحلة الرابعة والعشرون	٣٤٧٢١٢.٤٠	دخل المرحلة الخامسة والعشرون
استهلاك المرحلة الخامسة والعشرون	٢٦٧٣٥٣.٥٥	دخل المرحلة السادسة والعشرون
استهلاك المرحلة السادسة والعشرون	٢٠٥٨٦٢.٢٣	دخل المرحلة السابعة والعشرون
استهلاك المرحلة السابعة والعشرون	١٥٨٥١٣.٩٢	دخل المرحلة الثامنة والعشرون
استهلاك المرحلة الثامنة والعشرون	١٢٢٠٥٥.٧٢	دخل المرحلة التاسعة والعشرون
استهلاك المرحلة التاسعة والعشرون	٩٣٩٨٢.٩٠	دخل المرحلة الثلاثون
استهلاك المرحلة الثلاثون	٧٢٣٦٦.٨٣	دخل المرحلة الحادية والثلاثون
استهلاك المرحلة الحادية والثلاثون	٥٥٧٢٢.٤٦	دخل المرحلة الثانية والثلاثون
استهلاك المرحلة الثانية والثلاثون	٤٢٩٠٦.٣٠	دخل المرحلة الثالثة والثلاثون
استهلاك المرحلة الثالثة والثلاثون	٣٣٠٣٧.٨٥	دخل المرحلة الرابعة والثلاثون
استهلاك المرحلة الرابعة والثلاثون	٢٥٤٣٩.١٤	دخل المرحلة الخامسة والثلاثون
استهلاك المرحلة الخامسة والثلاثون	١٩٥٨٨.١٤	دخل المرحلة السادسة والثلاثون
استهلاك المرحلة السادسة والثلاثون	١٥٠٨٢.٨٧	دخل المرحلة السابعة والثلاثون
استهلاك المرحلة السابعة والثلاثون	١١٦١٣.٨١	دخل المرحلة الثامنة والثلاثون
استهلاك المرحلة الثامنة والثلاثون	٨٩٤٢.٦٣	دخل المرحلة التاسعة والثلاثون
استهلاك المرحلة التاسعة والثلاثون	٦٨٨٥.٨٣	دخل المرحلة الأربعون
استهلاك المرحلة الأربعون	٥٣٠٢.٠٩	دخل المرحلة الحادية والأربعون
استهلاك المرحلة الحادية والأربعون	٤٠٨٢.٦١	دخل المرحلة الثانية والاربعون

استهلاك المرحلة الثانية والأربعون	٣١٤٣.٦١	دخل المرحلة الثالثة والأربعون
استهلاك المرحلة الثالثة والأربعون	٢٤٢٠.٥٨	دخل المرحلة الرابعة والأربعون
استهلاك المرحلة الرابعة والأربعون	١٨٦٣.٨٤	دخل المرحلة الخامسة والأربعون
استهلاك المرحلة الخامسة والأربعون	١٤٣٥.١٦	دخل المرحلة السادسة والأربعون
استهلاك المرحلة السادسة والأربعون	١١٠٥.٠٧	دخل المرحلة السابعة والأربعون
استهلاك المرحلة السابعة والأربعون	٨٥٠.٩١	دخل المرحلة الثامنة والأربعون
استهلاك المرحلة الثامنة والأربعون	٦٥٥.٢٠	دخل المرحلة التاسعة والأربعون
استهلاك المرحلة التاسعة والأربعون	٥٠٤.٥٠	دخل المرحلة الخمسون
استهلاك المرحلة الخمسون	٣٨٨.٤٧	دخل المرحلة الحادية والخمسون
استهلاك المرحلة الحادية والخمسون	٢٩٩.١٢	دخل المرحلة الثانية والخمسون
استهلاك المرحلة الثانية والخمسون	٢٣٠.٣٢	دخل المرحلة الثالثة والخمسون
استهلاك المرحلة الثالثة والخمسون	١٧٧.٣٥	دخل المرحلة الرابعة والخمسون
استهلاك المرحلة الرابعة والخمسون	١٣٦.٥٦	دخل المرحلة الخامسة والخمسون
استهلاك المرحلة الخامسة والخمسون	١٠٥.١٥	دخل المرحلة السادسة والخمسون
استهلاك المرحلة السادسة والخمسون	٨٠.٩٧	دخل المرحلة السابعة والخمسون
استهلاك المرحلة السابعة والخمسون	٦٢.٣٤	دخل المرحلة الثامنة والخمسون
استهلاك المرحلة الثامنة والخمسون	٤٨.٠٠	دخل المرحلة التاسعة والخمسون
استهلاك المرحلة التاسعة والخمسون	٣٦.٩٦	دخل المرحلة الستون

استهلاك المرحلة الستون	٢٨.٤٦	دخل المرحلة الحادية والستون
استهلاك المرحلة الحادية والستون	٢١.٩٢	دخل المرحلة الثانية والستون
استهلاك المرحلة الثانية والستون	١٦.٨٧	دخل المرحلة الثالثة والستون
استهلاك المرحلة الثالثة والستون	١٢.٩٩	دخل المرحلة الرابعة والستون
استهلاك المرحلة الرابعة والستون	١٠.٠١	دخل المرحلة الخامسة والستون
استهلاك المرحلة الخامسة والستون	٧.٧٠	دخل المرحلة السادسة والستون
استهلاك المرحلة السادسة والستون	٥.٩٣	دخل المرحلة السابعة والستون
استهلاك المرحلة السابعة والستون	٤.٥٧	دخل المرحلة الثامنة والستون
استهلاك المرحلة الثامنة والستون	٣.٥٢	دخل المرحلة التاسعة والستون
استهلاك المرحلة التاسعة والستون	٢.٧١	دخل المرحلة السبعون
استهلاك المرحلة السبعون	٢.٠٩	دخل المرحلة الحادية والسبعون
استهلاك المرحلة الحادية والسبعون	١.٦١	دخل المرحلة الثانية والسبعون
استهلاك المرحلة الثانية والسبعون	١.٢٤	دخل المرحلة الثالثة والسبعون
استهلاك المرحلة الثالثة والسبعون	٠.٩٥	دخل المرحلة الرابعة والسبعون
استهلاك المرحلة الرابعة والسبعون	٠.٧٣	دخل المرحلة الخامسة والسبعون
استهلاك المرحلة الخامسة والسبعون	٠.٥٦	دخل المرحلة السادسة والسبعون
استهلاك المرحلة السادسة والسبعون	٠.٤٣	دخل المرحلة السابعة والسبعون
استهلاك المرحلة السابعة والسبعون	٠.٣٣	دخل المرحلة الثامنة والسبعون

استهلاك المرحلة الثامنة والسبعون	٠.٢٦	دخل المرحلة التاسعة والسبعون
المجموع	٧٩٩٩٩٩٩٩٩.١٤	

دليل الجدول :
تم استخراج قيمة كل عنصر من عناصر عمود المبلغ كما يلي :
قيمة العنصر في الزمن (*t*) = قيمة العنصر في الزمن (*t-1*) مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك .

يلاحظ من هذا الجدول أن الإنفاق بدأ من مبلغ ١٨٤ مليون دولار والذي تحول بالكامل إلى دخل للمرحلة الأولى . وهذا الدخل تم إنفاق جزء منه على الاستهلاك في المرحلة الأولى وفقاً للميل الحدي للاستهلاك الذي قدِّر بـ(٠.٧٧)(***)، أي تم إنفاق ٧٧% من ذلك الدخل لأغراض الاستهلاك وتم ادخار المتبقي والذي يمثل ٢٣% . وهذا القدر من الاستهلاك في المرحلة الأولى أصبح دخلاً للمرحلة الثانية ، والدخل الجديد هذا أعيد إنفاقه بنفس الطريقة أي انفق منه ٧٧% للاستهلاك في المرحلة الثانية ، والإنفاق الاستهلاكي في المرحلة الثانية أصبح دخلاً للمرحلة الثالثة ، وهكذا نجد أن مجموع الدخول التي ولدها الإنفاق الاستهلاكي بعد ثمان وسبعين مرحلة للاستهلاك وصل إلى (٧٩٩٩٩٩٩٩٩.١٤) دولاراً وهو قريب جداً من ٨٠٠ مليون دولار المبلغ الذي تم استخراجه رياضياً.

ثانياً : أثر التداخل بين المضاعف والمعجل

إن تأثير الاستثمار على الدخل ومضاعفته لعدة مرات ليس نهاية القصة وإنما هناك تأثير آخر يترافق مع كل إنفاق استهلاكي يؤدي التي زيادة في الدخل القومي أكبر مما توصلنا إليه ، فالأرقام التي وردت في الجدول السابق تشير إلى أن الزيادة في الدخل القومي إنما جاءت حصيلة الزيادة في الاستهلاك فقط ، فنظرية المضاعف لم تلتفت إلى أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار. وفي الواقع أن الزيادة في الاستهلاك من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الاستثمارات ، حيث أن التغييرات في الاستهلاك هي أساس الوصول إلى الطلب على السلع والخدمات الوسيطة والسلع الرأسمالية ، والنمو المتحقق في إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية يدفع لخلق الحاجة إلى المنتجات الوسيطة والمعدات – وعن طريق معاملات العلاقة التكنولوجية في النظام الإنتاجي - ، وبهذا يعتبر الطلب على السلع الرأسمالية والخدمات والمنتجات الوسيطة أمر لابد منه ، وهو طلب مكتسب ، إذ أنه متصل بالطلب الاستهلاكي النهائي ومستمد منه عن طريق معامِلات الإنتاج التكنولوجية وبهذا يزداد الاستثمار في السلع الرأسمالية ، وهذا ما يطلق عليه بالاستثمارات المرغِّبة أو المولِّدة (*Induced Investment*)(****). إن العلاقة بين الطلب النهائي على السلع الاستهلاكية والاستثمارات المولِّدة يطلق عليها بالمعجل *Accelerator* (*****). وعند اخذ هذا الأثر بنظر الاعتبار سنلاحظ أن الزيادة في الدخل القومي تزيد عن (٨٠٠) مليون دولار وذلك بتأثير زيادة حجم الاستثمارات المولِّدة .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام النماذج الرياضية التالية :
حيث أن :
R تمثل نسبة رأس المال للإنتاج *Capital / Output Ratio* .
I تمثل الاستثمارات.
O تمثل إنتاج السلع الاستهلاكية .
ويمكن كتابتها بصيغة أخرى :

$$M_t = RO_t$$
$$I_t = M_t - M_{t-1}$$
$$= RO_t - RO_{t-1}$$
$$= R(O_t - O_{t-1})$$

حيث أن :
M تمثل رأس المال اللازم للاستثمار (المكائن والآلات) .
t تمثل عامل الزمن.
O تمثل الإنتاج الاستهلاكي النهائي .

ويمكن لنا الآن بيان الزيادة في الدخل القومي نتيجة توفير مبلغ (١٨٤) مليون دولار فيما لو لم يحصل التهرب الضريبي ، وذلك من خلال آثار المضاعف والمعجل ، وكما موضح في الجدول التالي :

الآثار المترتبة على الوفرة النقدية من خلال تداخل المضاعف والمعجل(دولار)

الفترة الزمنية T	الاستثمارات الاصلية I*	الاستثمارات المولدة I	الاستهلاك C	الدخل القومي Y
٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠
١	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٦١,٦٠٠,٠٠٠	١٤١,٦٨٠,٠٠٠	٣٨٧,٢٨٠,٠٠٠
٢	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٦٨,٠٥٤,٦٠٩	٢٩٨,٢٠٥,٦٠٠	٥٥٠,٢٦٠,٢٠٩
٣	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٤,٥٦٢,٩٣٩	٤٢٣,٧٠٠,٣٦١	٦٦٢,٢٦٣,٣٠٠
٤	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٣٧,٤٩٦,٦٨٧	٥٠٩,٩٤٢,٧٤١	٧٣١,٤٣٩,٤٢٨
٥	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,١٥٨,٩٦٥	٥٦٣,٢٠٨,٣٦٠	٧٧٠,٣٦٧,٣٢٤
٦	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠٣٢,٣٨٣	٥٩٣,١٨٢,٨٤٠	٧٩٠,٢١٥,٢٢٢
٧	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٦,٦٤٤,٧٣١	٦٠٨,٤٦٥,٧٢١	٧٩٩,١١٠,٤٥٢
٨	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٢,٩٧٧,٩٦٨	٦١٥,٣١٥,٠٤٨	٨٠٢,٢٩٣,٠١٧
٩	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٦٥,٤٦٧	٦١٧,٧٦٥,٦٢٣	٨٠٢,٨٣١,٠٩٠
١٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	١٨٠,١٣٨	٦١٨,١٧٩,٩٣٩	٨٠٢,٣٦٠,٠٧٧
١١	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠	١٥٧,٦٨٧-	٦١٧,٨١٧,٢٥٩	٨٠١,٦٥٩,٥٧٢

دليل الجدول :
إن قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات الأصلية تمثل الوفرة النقدية التي تم تقديرها عن مبالغ التهرب الضريبي فيما لو لم يحصل التهرب .

إن قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات المولدة تمثل حصيلة : (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن t) – (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن $t-1$) × معامل رأس المال 1:2.3 .
إن قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك تمثل حصيلة : (الدخل القومي في الزمن $t-1$) × الميل الحدي للاستهلاك ٠.٧٧ .
تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور فؤاد الدهوي خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٧٢ والبالغ (٠.٤٣٣ أي ١:٢.٣) .
نلاحظ من الجدول أن الاستثمار الأصلي في الفترة (٠) ولّد دخلاً مقداره ١٨٤ مليون دولار ، وهذا الدخل أعيد استثماره في الفترة (١) فأصبح الدخل المتولد أعلى ، وهكذا يستمر الدخل بالتزايد حتى يصل في الفترة (٧) إلى ٧٩٩.١١ مليون دولار وهو قريب جداً من مبلغ الزيادة في الدخل الذي تم احتسابه وهو(٨٠٠) مليون دولار أما في الفترة (٨) سنلاحظ أن الزيادة في الدخل تفوقت بشكل واضح على الزيادة المحتسبة بموجب نظرية المضاعف لتصبح (٨٠٢.٢٩٣) مليون دولار ، وبفارق (٢.٢٩٣) مليون دولار .
802293017 – 800000000 =2293017 دولار
وتعود هذه الزيادة إلى فعل آثار الزيادة في الاستهلاك على خلق استثمارات جديدة (الاستثمارات المولدة) .

إذن يمكننا القول بأن هنالك أسلوبين لزيادة الدخل القومي ، الأول يتمثل في تحويل الوفرة النقدية إلى إنفاق استهلاكي يحكمه الميل الحدي للاستهلاك والثاني يتمثل في تحويل الوفرة النقدية إلى إنفاق استثماري يحكمه معامل رأس المال . وبين هذا وذاك يمكن تقرير معدل الإسراع بالتنمية الاقتصادية استناداً إلى اعتماد النسبة الأكبر من أحد الأسلوبين على أن تكون النسبة الأصغر من الأسلوب الثاني عنصراً مكملاً كافياً في العملية ، وهذا الذي يعتبر "كافياً " يقرره أصلا الحد الأدنى من المطالب لضمان قيام المضاعف والمعجل بدورهما كاملاً في البرنامج التنموي المرسوم . ولعل اعتماد أسلوب ثالث وهو المزج الأمثل بين الأسلوبين سيؤدي إلى النمو المتوازن في الاستثمار . ووفقاً لهذا الأسلوب ستضاف الإنتاجية المضافة وبشكل مستمر إلى الاستهلاك ، ويستخدم مستوى المدخرات الآخذ في الارتفاع بعد ذلك لرفع مستوى التكوين الرأسمالي .

استخدام الوفرة النقدية في الخطة الاقتصادية:
ويمكن توضيح الآثار الاقتصادية للوفرة النقدية المتحققة من خلال أسلوب نظام النمو المتوازن في الاستثمار باستخدام الصيغة الرياضية التالية ، ثم نحول تلك الصيغة إلى هيكل خطط اقتصادية مدعمة بالأرقام .

$$Y_t = Y_t + \frac{WY_t}{R} = Y_t(1+\frac{W}{R})$$

$$Y_{t+2} = Y_{t+1} + \frac{WY_{t+1}}{R} = Y_{t+1}(1+\frac{W}{R})$$

$$= Y_{t+1}(1+\frac{W}{R})^2$$

$$\therefore Y_t = Y_t(1+\frac{W}{R})^t$$

حيث أن :

$Y =$ الدخل القومي .

$t =$ عامل الزمن .

$W =$ الميل الحدي للادخار .

$R =$ معامل رأس المال .

ويمكن توضيح آثار الوفرة النقدية السنوية والبالغة (٢.٢٩٣) مليون دولار من خلال تكنيك التخطيط الديناميكي وضمن اطار النمو المتوازن (ليس هناك إعادة استثمار وإنما تصنيع مخطط في الخطتين الأولى والثانية وتوسع في الخطة الثالثة) . وفي هذه الحالة نقوم باستثمار الوفرة النقدية المتحققة في كل سنة وعلى مدار ثلاث خطط خمسية لنحقق زيادة في الناتج القومي خلال ١٦ سنة بحدود ٥٦ مليون دولار .

92.969693 – (١٦ × ٢.٢٩٣٠١٧) = ٥٦.٢٨١٤٢١ مليون دولار

والجدول التالي يوضح ذلك تفصيلياً :آثار الوفرة النقدية السنوية

(مليون دولار)

الخطة المبدئية	الفترة الزمنية T	الوفرة النقدية المستثمرة Y_t	الاستهلاك 0.77(Y)	المدخرات W=0.23	الاستثمار I	الناتج المضاف Y
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
	0	2.293	1.766	0.527	0.527	0.229
الخطة الأولى	1	4.815	3.708	1.108	1.108	0.482
R=1:2.3	2	7.590	5.844	1.746	1.746	0.759
	3	10.642	8.194	2.448	2.448	1.064
	4	13.999	10.779	3.220	3.220	1.400
	5	17.692	13.623	4.069	4.069	1.769
	6	21.754	16.751	5.003	5.003	2.175
الخطة الثانية	7	26.223	20.191	6.031	6.031	2.622
R=1:2.3	8	31.138	23.976	7.162	7.162	3.114
	9	36.545	28.139	8.405	8.405	3.654
	10	42.492	32.719	9.773	9.773	4.249
	11	49.035	37.757	11.278	11.278	4.903
الخطة الثالثة	12	56.231	43.298	12.933	12.933	5.623

R=1:2.3	13	64.147	49.393	14.754	14.754	6.415
	14	72.855	56.098	16.757	16.757	7.285
	15	82.433	63.474	18.960	18.960	8.243
	16	92.970				

دليل الجدول :

قيمة كل عنصر في العمود (٣) وللزمن t تمثل : الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t-1) + الناتج المضاف للزمن (t-1) + الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) ، أي ٢.٢٩٣ مليون دولار .

قيمة كل عنصر في العمود (٤) تمثل: الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) × ٠.٧٧ .

قيمة كل عنصر في العمودين (٥ ، ٦) = الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (t) × ٠.٢٣ .

الاستهلاك تمثل حصيلة : (الدخل القومي في الزمن t-1) × الميل الحدي للاستهلاك ٠.٧٧ .

قيمة كل عنصر في العمود (٧) = قيمة كل عنصر في العمود (٦) في الزمن (t) × ١:٢.٣ .

نخلص مما تقدم أن مبالغ التهرب الضريبي لو تم استثمارها فستؤدي إلى إنفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن ٤ مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات ، إلا أن مبالغ التهرب الضريبي بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي أوضحتاها فيما سبق ، بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، إذ أن هروب ١٨٤ مليون دولار من الإنفاق القومي تؤدي إلى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل إلى حوالي ٨٠٢.٢٩٣ مليون دولار . وأن جزءاً من هذا المبلغ والمقدر بحوالي ٢.٢٩٣ مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للاستثمارات المولدة ، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، لذا يمكن توقع حصول تلكؤ وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة التهرب الضريبي .

لا يمكن أن ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة ، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات أو القوى الدافعة للفساد الاقتصادي .

للفساد الاقتصادي آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالابتعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة.

التلكؤ في تقديم القروض الخارجية والمنح جاء نتيجة انعدام إمكانية توفير شرط مكافحة الفساد لمنح تلك الأموال .

الآثار الاقتصادية السلبية للفساد تكون بشكل مركب فكل فساد يخلق فسادا مضاعفا للأول. فالأثر الاقتصادي السلبي للفساد يخلق أثرا سلبيا مضاعفاً يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبي المركب .

الفصل السابع
الاستدامة المالية التخطيط المالي وإعداد الموازنة التقديرية

الموازنة التقديرية النقدية

يقصد بالموازنة النقدية بيان الفائض أو العجز النقدي خلال فترة زمنية محددة نتيجة حساب الفارق بين الإيرادات النقدية المتوقعة مطروحاً منه المصروفات النقدية المتوقعة خلال نفس الفترة.

إدارة التدفقات النقدية

إن البعض قد يدعى عدم إمكانية تخطيط النقدية، لكون أعمالهم لها طبيعة معينة، وتمثل عنصر ضغط على النقدية في بعض الأوقات، وبالتالي مهما يتوافر لديهم من النقدية لابد وأن تؤجل بعض المدفوعات، وعادة ما تظهر لديهم بعض الالتزامات التي لم تكن في الحسبان، وبالتالي فليس هناك مبرر من إعداد خطة للنقدية.

إلاَّ أننا نرى أن ترك موقف النقدية في المستقبل دون تخطيط لها، ودون الاستعداد لما قد يحدث في المستقبل مقدماً، فسوف يحدث لها الكثير من الأزمات النقدية إلى يصعب مواجهتها، والتي قد تؤدى إلى إفلاس المنشأة.

ولذلك فلابد لأي منشأة، مهما كانت طبيعة نشاطها أن تعد خطة للتدفقات تغطى فترة زمنية مستقبلية يرى الكثيرون أنها سنة، إلا أن طبيعة نشاط المنشأة هي التي تحدد فترة الخطة النقدية، والتي قد تكون سنوية في بعض المنشآت أو نصف أو ربع سنوية، وفى بعض المنشآت ذات الطبيعة الخاصة، قد يتحتم عليها إعداد خطة نقدية أسبوعية أو يومية في بعض الأحيان، مثل البنوك التجارية مثلاً لأن مشكلة السيولة في مثل هذه المنشآت لا تحتمل التأجيل، وقد تكون قاتلة للبنك وفترة إعداد الخطة النقدية سوف تختلف من منشأة لأخرى وفقاً لطول دورة الإنتاج وموسمية البيع ونمط التحصيل.

ولذلك فإن الخطة النقدية هي أداة لتخطيط التدفقات النقدية الداخلة (أي المقبوضات)، وكذلك التدفقات النقدية الخارجة (أي المدفوعات) خلال فترة زمنية مستقبلة، لتوقع الأوقات التي يحتمل أن يكون بها فائض في النقدية، وقيمة هذا الفائض، ومدة الاستغناء عنه للبحث عن فرصة لتوظيفها وتحقيق عائد منها بدلاً من تركها عاطلة، وكذلك معرفة الأوقات التي يحتمل أن يكون بها عجز نقدي وقيمة هذا العجز ومدة الحاجة إليه للبحث عن كيفية تدبيره من المصادر المناسبة ولذلك قبل المفاجأة بحدوثه.

أهمية الموازنة النقدية

قد لا تجد معظم الشركات أموالاً نقدية كافية لتمويل برامجها الإنتاجية فهناك فترات تتزايد فيها الأموال النقدية عن حاجة الشركة وأوقات تحتاج الشركة فيها إلى سيولة وتكن غير قادرة على توفيرها، لهذا كانت الموازنة النقدية أداة من الأدوات اللازمة للتخطيط المالي تساهم في توضيح الموقف النقدي لمشروعات الأعمال خلال فترة زمنية محددة وذلك لتوجيه الإدارة باتخاذ القرارات المناسبة لتعديل برامج المنشأة بما يتناسب لديها.

وتعد قائمة التدفق النقدي بقصد توجيه قرارات الإدارة في عدة مجالات أهمها:

مراجعة الخطط المختلفة قبل إقرارها على ضوء الموقف النقدي فإذا تبين للشركة من دراسة الموازنة النقدية أنه من المتوقع أن يكون هناك عجز في الإيرادات النقدية عن المصروفات النقدية تراجع خطة الإنتاج والبيع والتوسعات بقصد تعديلها لتلافى هذا العجز. وقد تؤجل الشركة مشروعات التوسع مثلاً حتى تتفادى هذا العجز أو تعدل في برنامج الشراء حتى تخفض من الدفعات المطلوبة للسداد أو تعدل في برنامج البيع لتضمن معدلاً أعلى للتحصيل.

وجود الموازنة النقدية يساهم في جدولة السداد بالنسبة للموردين كما يساهم في تحديد الأوقات الزمنية التي يمكن فيها تسهيلات للعملاء كالسداد أو الفترات التي يمكن فيها الشراء بكميات كبيرة... إلخ.

الموازنة النقدية مطلوبة للتعامل مع البنوك والمنشآت المالية لأنها تعكس الموقف المالي للشركة خلال فترة زمنية متوقعة.

الموازنة النقدية تساهم في زيادة الثقة في إدارة منشآت الأعمال أمام الموردين والدائنين بشكل عام لأنها تعكس مهارة الإدارة المالية لدى الشركة والقائمين عليها وتوضح مقدار المدفوعات والمقبوضات خلال فترة زمنية محددة.

تستخدم الموازنة النقدية كأداة رقابية على تنفيذ برامج المشروعات وأن التغيير في العجز أو الفائض يعطى دلالة على اختلال الأداء مما يساهم في العمل على تصحيحه أولاً بأول واكتشاف أماكن الانحراف في خطة الإنتاج أو خطة المبيعات.

مراحل إعداد الموازنة النقدية

أ) تقدير المقبوضات النقدية وأهمها:

مقبوضات إيرادات (مبيعات) نقدية.

مقبوضات إيرادات (مبيعات) من شهور سابقة.

فوائد ودائع مصرفية.

إيجار محصل.

إيرادات أسهم وسندات.

ب) تقدير المدفوعات النقدية وأهمها:

مدفوعات مشتريات نقدية.

مدفوعات مشتريات من شهور سابقة.

مدفوعات أقساط آلات وأجهزة.

أقساط فوائد وقروض مصرفية.

أجور ومرتبات.

إيجار مدفوع.

ضرائب مستحقة.

ج) يتم طرح المدفوعات من المقبوضات للوصول إلى الفائض أو العجز النقدي التشغيلي.

د) يتم إضافة النقدية المرحلة من الشهر السابق (رصيد أول المدة) للوصول إلى (رصيد النقدية آخر المدة).

هـ) يتم طرح الحد الأدنى من النقدية الذي يجب الاحتفاظ به لتغطية مخاطر نقص المقبوضات أو زيادة المدفوعات خارج نطاق التنبؤات العادية، وأحياناً يتم فرض ذلك

بواسطة البنك الدائن أو الموردين، فنصل في النهاية الى الموقف النقدي النهائي.
كيف يتم الاستفادة من نتيجة"الخطة النقدية"
إذا أسفر الموقف النهائي عن النتائج التالية:
صفر: يكون ذلك وضع توازن حيث لا يوجد نقص أو زيادة في السيولة بعد أخذ كل من دوافع المعاملات (التشغيل) ودافع الاحتياط (الحد الأدنى من النقدية) في الاعتبار.
فائض: (رصيد موجب) فيتم تشغيله في أوراق مالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة تعطى عائد وفى نفس الوقت تحافظ على السيولة.
عجز: (رصيد نقدي سالب) فيتم تغطيته بأساليب عديدة منها:
الحصول على قرض مصرفي.
تأجيل المدفوعات النقدية.
تعجيل المقبوضات النقدية.
مع مراعاة الحفاظ على السمعة الائتمانية للمشروع.
يلاحظ أنه لا يدخل ضمن الخطة النقدية إلا المقبوضات أو المدفوعات النقدية، ولذا فإن هناك مبيعات تتم في شهور الخطة ولكن يتم قبضها بعدها فيتم استبعادها، في حين أن هناك مشتريات تتم في شهور الخطة ولكن يتم دفعها بعدها فيتم استبعادها، والعكس صحيح حيث نأخذ في الاعتبار مقبوضات ومدفوعات عن مبيعات ومشتريات تمت قبل الخطة ولكن واقعة القبض أو الدفع تتم في شهور الخطة.
بجانب الدور التخطيطي للخطة النقدية فإن لها دوراً رقابياً حيث يتم مقارنة النتائج الفعلية بعد التنفيذ مع ما كان متوقعاً من خلال الخطة النقدية بحيث نصل إلى الانحرافات بين الفعلي والمتوقع لتحسين التخطيط أو التنفيذ أو الاثنين معاً مستقبلاً.
يمكن أخذ عدم التأكد في الاعتبار بوضع عدة تقديرات للمقبوضات والمدفوعات النقدية في ظل ظروف السوق: جيدة، عادية، سيئة مع أخذ المتوسط لكل بند وإعداد الخطة بالشكل السابق فتكون التقديرات واقعية.
القوائم المالية
يجب على كل جمعية بمجرد انتهاء سنتها المالية (١٢ شهر ميلادي) إن تعد حساباتها الختامية السنوية إذا كان التقرير السنوي الذي يعده مجلس الإدارة مبين نشاط الجمعية الاجتماعي أو الثقافي وما قامت بدفعه فان الحسابات الختامية تترجم هذا النشاط إلى أرقام مالية وتظهر الحسابات الختامية الأعمال المالية التي قامت بها الجمعية طوال العام وتوضح ما إذا كانت الإيرادات تغطى المصروفات وتحقق فائضا ماليا أم أن الإيرادات عجزت عن تغطية المصروفات. وتصور الميزانية العمومية المركز المالي الحقيقي للجمعية في نهاية السنة المالية .
الميزانية العمومية
يتم إعداد الحسابات الختامية طبقا للقواعد والأصول المتبعة في النظم المحاسبة وما يقضى به القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والقرارات المنفذة له والتعليمات .
وتبدأ السنة المالية للجمعيات في ١/١/ ٢٠٠ وتنتهي في ٣١/١/ ٢٠٠ من كل عام
الأصـول
هي كل شيء مملوك للجمعية وله قيمه سواء نقدي أو عيني وتنقسم إلى أصول ثابتة وأصول متداوله .

الخصـوم
جميع موارد المشروع من منح مقدمه كرأسمال قروض أو منح لتغطية مصروفات التشغيل وكذلك ما على المشروع من ديون مثل أي ديون على المشروع للبنوك .
قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات)
هي عملية قياس نتيجة النشاط في مقابلة إيرادات المشروع خلال فتره محدده بكل المصروفات التي تم لإنفاقها في سبيل تحقيق تلك الإيرادات ، وعادة ما يتم قياس نتيجة النشاط عن فتره مدتها عام كامل تبدأ مع بداية السنة المالية للمشروع كما أن عملية قياس نتيجة النشاط في برامج الإقراض تتم شهريا لقياس مدى تقدم البرنامج وتحقيقه لنقطة التعادل .
الإيرادات :
تتمثل فى مقدار الزياده أو الإضافه التى تطرأ على أصول المشروع نتيجة مزاولة النشاط والعمليات وتمثل فى :-
١ – الاشتراكات الأعضاء وتقدير على أساس عدد المشتركين والمنتظر تحصيله منه منهم .
٢ – الإعانات الحكومية ويتم تقديرها على أساس ما تحصل عليه من إعانات من الجهات الحكومية (الدورية وغير الدورية)
٣ – التبرعات والهبات والوصايا : وهى التي تحصل عليها أما عن طريق التبرع التلقائي أو بتصريح من جمع المال .
٤ – الإيرادات الأخرى : وهى الإيرادات الناتجة عن مباشرة أنشطة الجمعية المختلفة .
٥ – تمويل الهيئات : وهى المنح المقدمة من الهيئات الأجنبية المانحة لخدمة مشروعات الجمعية المختلفة .
المصروفات
هي المبالغ التي يتم صرفها وإنفاقها من أجل توليد الدخل الدوري. ويتم تقديرها طبقا للأسس التي يقررها مجلس الإدارة وحسب أوجه النشاط وطبيعته ويعرض على مجلس الإدارة كل شهر حساب يتضمن بيانات شاملة عن الإيرادات والمصروفات يوضح فيها الإيرادات التي تم تحصيلها أو ما أنفق خلال تلك المدة والمركز المالي .

نتيجة المقابلة بين الإيرادات والمصروفات قد تسفر عن :-
فائض : يكون بزيادة الإيرادات عن المصروفات . عجز : يكزن بزيادة المصروفات عن الإيرادات

الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية المجتمع:
مفهوم الجمعيات الأهلية :-
هناك عديد من المسميات للجمعيات الأهلية منها المنظمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية ولكن في مصر انتشر مفهوم الجمعيات الأهلية التطوعية وهي عبارة عن جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، يكون غرضها أو يقوم نشاطها علي العمل في ميادين تنمية المجتمع بغير قصد الحصول علي ربح مادي ، وتلتزم بأن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية .
الدور التنموي للجمعيات الأهلية:

شهد عقد التسعينات تغييرات في اتجاهات الدول النامية بالنسبة لعملية التنمية واتجهت العديد من الدول النامية إلي التحول من التخطيط المركزي إلي الاعتماد علي آليات السوق ولإتمام عملية التحول هذه لابد من خلق عمل مشترك بين الجمعيات الأهلية وغيرها من المنظمات الحكومية في المجتمع للمساهمة في التغلب علي الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق نظام السوق .
وتعتبر الجهات الأهلية من أقدر المؤسسات والتنظيمات علي الوصول إلي أفقر الفقراء في المجتمع المحلي ولديها القدرة والمرونة في التحرك والعمل في جميع القطاعات التنموية مثل مياه الشرب والصرف الصحي والتعليم ومحو الأمية والصحة وتحسين مستوي المعيشة وتنمية المرأة وغيرها من القطاعات التنموية .
وبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في عملية التنمية إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون قيام تلك الجمعيات بدورها الفعال في التنمية مثل :

عدم القدرة على الاستمرار في المشروعات الناجحة التي بدأتها وذلك في حالة انقطاع المعونات الخارجية .
ضعف الموارد المالية والفنية والبشرية لهذه الجمعيات .
نقص الخبرة الإدارية لدى أعضاء الجمعيات .
العجز أو القصور في التخطيط و إعداد البرامج والمشروعات التي لها صفة الاستمرارية .
وبالرغم من المعوقات السابقة التي تعوق عمل الجمعيات الأهلية إلا أن لديها مجموعة من مكامن القوة التي تدعم دورها في عملية التنمية وهى كالتالي :
وجود طاقات تطوعية منخفضة التكلفة المادية ومتوفرة بشكل مستمر في المجتمع .
القدرة على الوصول إلى الفقراء والمهمشين داخل أفراد المجتمع وتعمل على إشراكهم في العملية التنموية .
حشد الموارد المحلية وتعبئتها وتحفيز وتشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في تنمية مجتمعاتهم .
تقديم الخدمات بتكلفة أقل نسبيا في مختلف القطاعات التنموية.
المرونة الإدارية في تعبئة الطاقات المحلية والموارد المتاحة واستغلالها في تنمية المجتمع .
تستطيع الجمعيات الأهلية ملء الفجوة الموجودة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقيام بأنشطة ومشروعات تنموية تعمل على تنمية المجتمعات المحلية .
وعليه فإن الجمعيات الأهلية لديها من المعطيات والأسباب التي تمكنها من القيام بدور فعال في عملية التنمية المستمرة داخل المجتمع لما لها من إمكانيات وقدرات علي التعامل مع بعض المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع في القطاعات المختلفة وأيضاً لما لها من استعداد علي القيام بدور مكمل للقطاعين الحكومي والخاص في تنمية المجتمع المحلي .
التنمية المستدامة
مفهوم التنمية المستدامة أو (المستمرة) [*Sustainable Development*]
يعتمد بشكل أساسي علي ثلاثة عوامل أساسية هي :-
مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والإدارة للمشروعات التنموية .
تنفيذ مشروعات تنموية طبقاً للاحتياجات الحقيقية النابعة من أفراد المجتمع .

ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في توفير النصيب الأكبر من التمويل المطلوب للمشروعات التنموية .

ونتيجة لذلك ولأهمية عملية التنمية المستمرة ظهرت الضرورة لوجود الجمعيات الأهلية في المجتمع لحشد وتعبئة جهود أفراد المجتمع لحثهم علي المشاركة في عملية التنمية ومساعدة أنفسهم علي النمو بمجتمعهم .

مبادئ التنمية المستدامة (المستمرة)

المشاركة مع المجتمع وذلك لإشعار كل من المستفيدين والقائمين علي عملية التنمية بأن كل منهما يكمل دور الأخر.

المسئولية المشتركة بين القائمين علي عملية التنمية وأفراد المجتمع عن نجاح أو فشل جهود التنمية

تنمية الموارد البشرية والمالية اللازمة للحفاظ علي خطوات التنمية داخل المجتمع حتى بعد انتهاء فترة المشروعات التنموية ذات الأهداف المحددة بوقت معين .

اللامركزية بحيث تكون عملية اتخاذ القرارات بالاشتراك مع أفراد المجتمع .

الاحترام المتبادل لوجهات النظر المختلفة بين القائمين علي عملية التنمية وأفراد المجتمع .

التأثير الإيجابي طويل المدى علي المجتمع وأفراده وليس التأثير المؤقت .

وضمان استمرارية عملية التنمية في المجتمع يعتمد علي الآتي :-

توفير الكادر الإداري الناجح الذي لديه القدرة علي إدارة مشروعات التنمية بكفاءة من داخل أفراد المجتمع أنفسهم .

توفير الدعم المالي الذي يساهم في استمرارية المشروعات التنموية .

قبول المجتمع لعملية التنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وإحساسهم بملكية تلك المشروعات .

خلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد علي أهمية دور الجمعيات الأهلية الذي يكمل دور الجهات الحكومية في عملية التنمية .

دورة حياة المشروع التنموي :

وموقع خطوة تدبير التمويل الذاتي من هذه الدورة

تعريف المشروع التنموي

لمشروع التنموي هو مجموعة من الأنشطة التي تؤدي إلي تحقيق هدف واضح يعمل علي تنمية المجتمع ويحدها إطار زمني وميزانية وهيكل تنظيمي .

دورة حياة المشروع التنموي

تحديد الاحتياجات

وتحديد الإمكانيات

التخطيط

تعبئة الموارد

تنفيذ المشروع

المتابعة

التقييم

ومن خلال دراسة دورة حياة المشروع التنموي نجد أن :
عملية تدبير أو حشد الموارد تبدأ من الخطوة الأولي في دورة حياة المشروع التنموي وهي خطوة تحديد الاحتياجات حيث يتم في هذه الخطوة التعرف علي احتياجات المجتمع بالإضافة إلي التعرف علي الموارد والإمكانيات المتاحة والتي يمكن استغلالها وتعبئتها وحشدها عند البدء في تنفيذ المشروع .
من الأهمية بمكان الاتصال بأفراد المجتمع في أول خطوة من دورة حياة المشروع التنموي وسؤالهم عن احتياجاتهم المختلفة لأن ذلك يخلق نوع من الوعي لدي أفراد المجتمع عن أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية في تنمية المجتمع ومدي حرص الجمعية علي مشاركة أفراد المجتمع في تحديد احتياجاتهم وذلك يخلق نوع من الالتزام لدي الأفراد للمشاركة في توفير وتدبير الموارد المطلوبة لتنفيذ المشروع التنموي .
وترجع أهمية مشاركة أفراد المجتمع في تحديد احتياجاتهم إلي زيادة وعيهم بمشكلات المجتمع المختلفة و يعمل ذلك أيضاً علي سهولة إقناعهم بالمساهمة والمشاركة في توفير وتدبير الموارد المطلوبة لحل مشكلات المجتمع التنموية .
تعتبر عملية تدبير الموارد عملية مستمرة تبدأ من تحديد الاحتياجات ومستمرة حتى الانتهاء من تنفيذ المشروع التنموي ، ولا تعتبر خطوة واحدة أو مرحلة واحدة ولكنها عملية ديناميكية ومستمرة لأن المشاركة بالجهد والوقت تعتبر مساهمة ومشاركة من جانب أفراد المجتمع علي اختلاف مستوياتهم في تنمية المجتمع مهما كان حجم هذه المشاركة لأننا سوف نجد مساهمات ومشاركات أفراد المجتمع بالوقت والجهد والمال عملية مستمرة في جميع مراحل وخطوات دورة حياة المشروع التنموي.

تمويل الجمعيات الأهلية في مصر :-

إن التمويل هو عصب أي نشاط تنموي وتعتبر قضية التمويل للجمعيات الأهلية قضية حيوية وكلما أمكن التغلب علي مشكلة نقص الموارد والعمل توفير الموارد من مصادر مختلفة كلما استطاعت الجمعيات الأهلية القيام بالدور المرتقب منها في عملية التنمية المستمرة المتواصلة ونظراً لأهمية دور الجمعيات الأهلية كشريك ثالث في عملية التنمية فلابد أن تكون لديها القدرة علي تعبئة وحشد الموارد المحلية المتاحة في المجتمع حتى تستطيع أن تقوم بتنفيذ الأنشطة والمشروعات المختلفة التي تساهم في عملية التنمية للمجتمع .
وتنقسم مصادر تمويل الجمعيات الأهلية (بالنسبة لجمعيات التنمية) إلي ثلاث مصادر أساسية تتمثل في الأتي:-
التمويل العام (الحكومي) يمثل ٤٧ % من حجم التمويل للجمعيات الأهلية.
التمويل الذاتي ويمثل ١.٦ % من حجم التمويل للجمعيات الأهلية .
التمويل الخارجي ويمثل ٥١.٤ % من حجم التمويل للجمعيات الأهلية .
وبالنظر إلي النسب السابقة تتضح خطورة وضع الجمعيات الأهلية في حالة انتهاء التمويل الخارجي وتقلص دور التمويل الحكومي نتيجة للظروف الاقتصادية ولذا يجب أن تقوم الجمعيات الأهلية بمحاولة تنمية مواردها الذاتية لمواجهة الأعباء التي تتعرض لها تلك الجمعيات في مواجهة مشكلات الفقر وكذلك للمشاركة بفاعلية في عملية التنمية المستمرة .

تدبير الموارد

هي عملية حشد وتجميع الموارد العينية والبشرية والنقدية المتاحة داخل المجتمع في إطار تحكمه اللوائح والقوانين الموضوعية من أجل تنفيذ مشروعات تهدف إلي تنمية المجتمع .

أنواع الموارد :-

١ – عينية [خامات – أراضي – مباني].

٢ – بشرية [استشارات – عمالة].

٣ – نقدية [أموال سائلة].

الموارد العينية :-

هي الأنشطة والمساهمات الجماعية لأفراد المجتمع سواء كانت في صورة مساهمة بالأرض أو المباني أو الخامات أو المعدات للمشاركة في تنفيذ مشروعات لتنمية المجتمع مثل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ومشروعات محو الأمية وغير ذلك من المشروعات التي تعمل علي تنمية المجتمع .

والمساهمات العينية يمكن تحديدها كالتالي:

المساهمة العينية هي كل ما يقدم لخدمة المشروع من أصول وخامات و مجهودات بشرية ولم يقابلها مبلغ مالي خلال فترة تنفيذ المشروع .

يتم إدراج المساهمة العينية كإيرادات عند تقديمها بشكل فعلي لخدمة المشروع وتوافر المستندات الدالة علي تقديمها ثم يتم تسجيلها كمصروف في نفس الوقت وبالتالي يتم تثمين هذه المساهمات لتحديد قيمة مالية لها .

تظهر المساهمات العينية في جزء منفصل في دفتر المصروفات والإيرادات (صفحات مستقلة يكتب عليها مساهمة عينية وتقسم إلي بنود الميزانية التي تحتوي علي مصروفات عينية) ولا يتم مزجها بالمصروفات النقدية .

يتم تثمين المساهمات العينية من خلال لجنة تثمين تقوم بإعداد محضر مفصل يوضح بنود المساهمة المقدمة والمعايير التي تم التثمين علي أساسها ولا يكون المحضر عبارة عن رقم إجمالي دون أي تفاصيل .

تتكون لجنة التثمين من :

رئيس مجلس إدارة الجمعية.

أمين الصندوق.

عضو من الجمعية العمومية.

عضو فني له خبرة في الشيء موضوع التقييم.

معايير تثمين المساهمة العينية

أي خدمة أو سلعة مقدمة إلي المشروع علي هيئة مساهمة عينية يمكن تثمينها بأحد الأساليب الآتية :

القيمة الحالية للمساهمة المقدمة :- أي ما سأحصل عليه من مبلغ نقدي إذا قمت ببيع الأصل المقدم حسب سعر السوق الحالي.

تكلفة الفرصة البديلة :- ما كنت سأدفعه نقداً في الحصول علي السلعة أو الخدمة المقدمة في صورة مساهمة عينية.

الفئات الثابتة والمحددة في لوائح الجمعية :- كبدلات السفر والانتقال وبدل حضور الجلسات.

ملاحظة هامة

يجب تثمين المساهمة العينية وإدراجها في الدفاتر والتقارير وعند تقديمها بشكل فعلي لخدمة المشروع لا عند التنبؤ بأنها ستقدم في المستقبل.

أمثلة :-

أصول – تثمن عند استخدامها في المشروع.

خامات – تثمن عند استلامها من المجتمع بشكل فعلي.

خدمات – تثمن بعد قيام أحد أفراد المجتمع بتقديم الخدمة.

يلاحظ في تشكيل اللجنة الآتي:

وجود هيكل إدارة مكون من رئيس اللجنة و الأعضاء.

وجود عناصر مختلفة باللجنة (من الجمعية / من المحليات / من الجهات الحكومية / من الشئون).

الموارد البشرية :-

وهي الجهود التطوعية لأفراد المجتمع سواء كانت مساهمة بالمجهود أو الوقت سواء كانت مساهمات فنية أو في صورة عمالة في تنفيذ مشروعات تنمية المجتمع.

الموارد النقدية :-

وهي الأموال والنقود السائلة التي يتبرع بها أفراد المجتمع أو يتم تجميعها منهم أو عائد المشروعات والأنشطة التنموية والتي يتم استخدامها في تنفيذ مشروعات تنمية المجتمع .

أهمية التمويل الذاتي للجمعية :

يساعد التمويل الذاتي الجمعية علي تحقيق الآتي:

الاكتفاء الذاتي والاستقلالية.

بناء الاحترام والثقة بالنفس والآخرين من خلال التفاعل في المجتمع .

وسيلة فعالة لتحقيق أهداف ورسالة الجمعية .

استمرارية الجمعية ومشروعاتها في تنمية المجتمع .

مساهمة المجتمع في المشروعات التنموية تعمل علي خلق الإحساس بملكية المجتمع للمشروعات التنموية وضمان استمراريتها .

استراتيجيات تدبير التمويل :-

الاستراتيجيات هي مجموعة الأعمال التي تختارها الجمعية لتحقيق أهدافها والوصول إلي أغراضها ، وهناك ثلاث استراتيجيات تستخدمها الجمعيات الأهلية لتدبير التمويل الذاتي :-

١.الجهود المستمرة. ٢. الحملات المكثفة. ٣- المناسبات الخاصة.

أولاً :- الجهود المستمرة :وتستخدم الجمعيات الأهلية هذه الاستراتيجية في تدبير التمويل بشكل مستمر ، أي أن جهودها في تدبير التمويل تكون بشكل مستمر طوال العام ، من خلال لجنة مالية أو هيكل تنظيمي بالجمعية لتدبير التمويل بشكل منتظم طوال العام .

ثانياً :- الحملات المكثفة :وتستخدم الجمعيات الأهلية هذه الاستراتيجية في تدبير التمويل خلال فترة محددة من العام ، حيث توجد أوقات معينة من العام يكون الناس أكثر استعداداً للمساهمة في عمل الخير والعطاء بشكل أكثر من أي وقت آخر من أوقات العام مثل شهر رمضان ،

وأيضاً هناك أوقات محددة يكون فيها أفراد المجتمع أكثر استعداداً للمساهمة بالمال وخصوصاً في أوقات الحصاد وجمع المحصول ، وأيضاً هناك أوقات يكون فيها أفراد المجتمع أكثر استعداداً للمساهمة بالجهد والوقت في المشروعات التنموية وهي الأوقات التي يكون فيها الموسم الزراعي ليس فيه أي نشاط يذكر.

ثالثاً :- المناسبات الخاصة : وفي هذه الاستراتيجية تختار الجمعية الأهلية مناسبة خاصة لتدبير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التنموية مثل المعارض والأسواق الخيرية والمناسبات الدينية الخاصة بالقرية .

الفصل الثامن
إدارة رأس المال العامل

من الواجبات الرئيسية المالية لأية مؤسسة المحافظة على كم مناسب من السيولة لضمان قيامها بالوفاء بالتزامها في مواعيدها . و من المتطلبات الرئيسية لتحقيق هذه الغاية المحافظة على كمية مناسبة من الأصول المتداولة ذات النوعية الجيدة، و بشكل خاص الحسابات المدينة و البضاعة، السيطرة على الحسابات الدائنة و مراقبتها و التأكد من أن هناك فارقا مناسبا بينها و بين الأصول المتداولة ضمن الحد الذي يضمن عدم تعرض المؤسسة لمخاطر الفشل في الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير بالدرجة الأولى .

و سنتناول إدارة رأس المال العامل من المنظور الشامل الذي يهتم بإدارة الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة معا .

مفهوم رأس المال العامل :

هناك مفهومان شائعان لرأس المال العامل هما :

أولا : المفهوم الصافي لرأس المال العامل: يعرف بأنه فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، و بعبارة أخرى هو عبارة عن الموجودات المتداولة مطروحا منها المطلوبات المتداولة .

و تكمن أهمية هذا التعريف في إعطائه مقياسا كميا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل. و هو يصلح كمقياس يستعمل من قبل الدائنين لتعرف متانة مركز المؤسسة الماليو مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند ميعاد الاستحقاق، إذ كلما زاد مقدار الأصول المتداولة بالمقارنة مع المطلوبات المتداولة، كان ذلك دليلا كميا على قدرة الشركة على مقابلة الالتزامات بسهولة و العكس صحيح، إلاَّ أن القدرة الفعلية للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تتوقف أيضا على نوعية الموجودات المتداولة .

ثانيا : المفهوم الإجمالي لرأس المال العامل : يعرف إجمالي رأس المال العامل بأنه مجموع استثمارات المؤسسة في الأصول المتداولة، أي تلك الأصول التي تحويلها إلى نقد خلال سنة، و هذه الأصول تشمل النقد و الأوراق المالية و الحسابات المدينة و البضاعة .

و يتجاهل هذا التعريف الخصوم المتداولة، و يقوم على أساس تقسيم الموجودات إلى موجودات ثابتة تتصف ببطء الحركة، و موجودات متداولة تتصف بسرعة الحركة حيث تمر خلال كل دورة تجارية بحالة النقد ثم البضاعة ثم الديون ثم النقد، لتبدأ بعد ذلك دورة جديدة و هكذا .

و لإجمالي رأس المال العامل أهمية خاصة كمؤشر لتعرف مدى مناسبته لعمليات الشركة، و كذلك أهميته النسبية لإجمالي الموجودات، لأن تدني هذه الأهمية النسبية قد يكون أحد المؤشرات السلبية إلى وضع الشركة .

و من المناسب الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بنوع مكونات رأس المال العامل إلى جانب الاهتمام بكمها لأن الكم وحده لن يكون كافيا للتعبير عن سلامة هذا البند .

أهمية رأس المال العامل :
مما تقدم ، تأكد لنا أهمية رأس المال العامل للمؤسسة لتمكينها من العمل و الاستمرار، و يكون رأس المال العامل نسبة هامة من موجودات المؤسساتو قد تصل في معدلها هذا إلى ما يقارب ٤٠ % من هذه الموجودات لدى المؤسسات الصناعية و ما يقارب ٦٠ % من موجودات مؤسسات البيع بالجملة و المفرق . و يمثل الجدول التالي أهم الموجودات المتداولة لمجموعة من الشركات الأردنية لعام ١٩٩٤ :

	الشركة العربية للأدوية	شركة الكهرباء الأردنية	شركة مناجم الفوسفات	الشركة الوطنية لصناعة الصلب	شركة مصانع الخزف الأردنية
نقد و أوراق مالية	١ %	٢ %	٤ %	١٢ %	٤ %
مدينون	٢٩ %	٢١ %	٢٦ %	٢٢ %	٧ %
بضاعة بأنواعها	٣٩ %	١٠ %	٢٣ %	٣٨ %	٣٢ %
موجودات أخرى	٢ %	١ %	٣ %	-	١ %
مجموع الموجودات المتداولة	٧١ %	٣٤ %	٥٦ %	٧٢ %	٤٥ %
الموجودات الثابتة	٣١ %	٦٦ %	٤٤ %	٢٨ %	٥٥ %
إجمالي الموجودات	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %

هذا و لا يعتبر صافي رأس المال العامل مهما لغايات المؤسسة الداخلية و حسب، بل هو مهم أيضا لغاياتها الخارجية، لأنه يعبر عن مدى مخاطر المؤسسة و قدرتها على مواجهة التزاماتها، فكلما تعزز صافي رأس المال العامل زادت الثقة في قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها و العكس صحيح . و لأن صافي رأس المال العامل هو أحد مقاييس مخاطر المؤسسة، لذا نجده يؤثر في قدرة المؤسسة على الإقراض . هذا و كثيرا ما تنص اتفاقيات القروض مع البنوك على ضرورة محافظة المؤسسة على حد معين من صافي رأس المال العامل، و يعتبر مخالفة ذلك مبررا للتسارع في استحقاق القرض .
سياسات إدارة رأس المال العامل :
تتضمن السياسات المتعلقة برأس المال العامل قرارات تتعلق بالموجودات المتداولة، و المتطلبات المتداولة من النواحي التالية :
١- عناصر تكوينها . ٢- كيفية استعمالها .
٣- أثر تركيبتها على المخاطر و المردود .
و تعتبر سياسات رأس المال العامل الناجعة ضرورية لنمو المؤسسة على المدى الطويل و بقائها . فإن لم يتوافر لدى المؤسسة رأس المال العامل اللازم لزيادة الإنتاج و المبيعات، فقد تفوتها فرص زيادة المبيعات و زيادة الأرباح. كذلك فان المؤسسة التي

تحتفظ بمستوى مرتفع من رأس المال العامل يتوافر لدبها سيولة تمكنها من مواجهة التزاماتها بالاستحقاق، و إذا ما حصل العكس من ذلك فقد تواجه المؤسسة بالأعباء المرتبطة بتدني تصنيفها الائتماني و التصفية الإجبارية و إدارة رأس المال العامل هي عملية مستمرة تتضمن العديد من العمليات و القرارات اليومية التي تحدد ما يلي :

١- مستوى استثمار المؤسسة في الموجودات المتداولة .

٢- نسبة الدين قصير الأجل و طويل الأجل الذي ستستعمله المؤسسة لتمويل الموجودات .

٣- مستوى الاستثمار في كل بند من بنود الموجودات .

٤- مصادر التمويل و كيفية توزيعها بين مختلف المصادر .

٥- يختلف الاستثمار في الموجودات المتداولة عن الاستثمار في الموجودات الثابتة في مدى الإطار الزمني اللازم لاستعادة الأموال المستثمرة في أصل معين؛ ففي حالة الاستثمار في الموجودات الثابتة مثل الأرض و الأبنية و الآلات، فان المؤسسة تحتاج إلى سنوات عديدة لاستعادة ما أستثمر في حين يتم تصفية المستثمر في الموجودات المتداولة خلال فترة قصيرة تعتمد في طولها على طول الدورة التجارية للمؤسسة .

تحليل دورة رأس المال العامل

(OPERATING CYCLE ANALYSAIS)

تتكون الدورة التشغيلية لأية مؤسسة من ثلاثة أنشطة رئيسية، هي:

١- شراء المواد (خام أو جاهزة) .

٢- الإنتاج (في حالة المؤسسات الصناعية) .

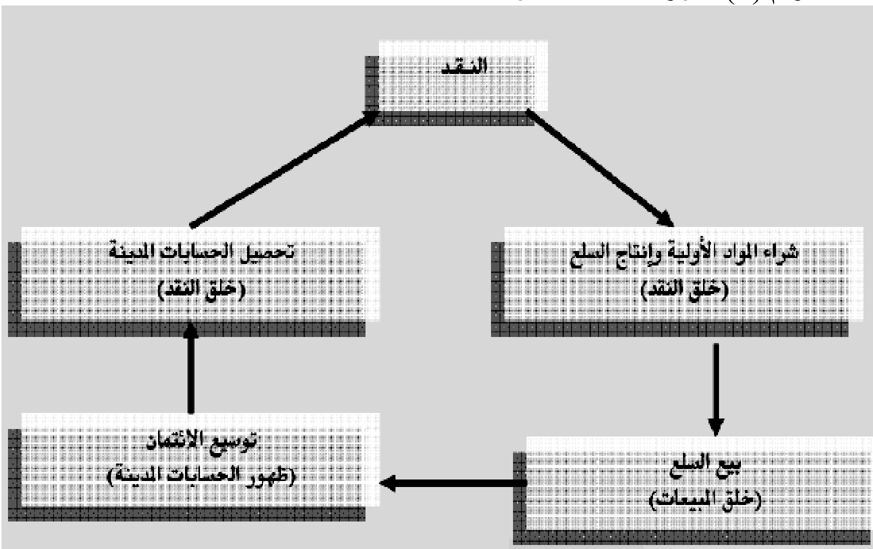
٣- البيع .

و تؤدي ممارسة هذه الأنشطة إلى تدفق الأموال من و إلى المؤسسة، و تتصف هذه التدفقات بعدم التزامن و عدم التأكد . فعدم التزامن ينتج عن خروج الأموال لتسديد ثمن المشتريات قبل أن تباشر المؤسسة ببيعها و دخول الأموال إلى المؤسسة نتيجة لذلك . أما عدم التأكد، فناتج عن كون المبيعات المتوقعة و الكلفة المرتبطة بذلك هي أمور غير مؤكدة بدقة .

لهذين السببين، وجد أن متطلبات التشغيل الجيد تتطلب استثمارا في الموجودات المتداولة، فالاستثمار في النقد يمكن المؤسسة من دفع ما يترتب عليها من التزامات، و الاستثمار في البضاعة يمكنها من مواجهة طلبات العملاء بالشراء أما الاستثمار في الحسابات المدينة فيمكنها من البيع الآجل؛ و يوضح الشكل التالي الدورة التشغيلية للمؤسسة . و هذه الدورة تساوي في طولها طول فترة تحويل البضاعة و الحسابات المدينة، حيث ستتم الإشارة إلى مفاهيم مختلف مكونات هذه الفترة بعد الشكل مباشر .

هذا و يمكن توضيح الدورة التشغيلية لمؤسسة ما من خلال الشكل رقم (١/١/٥)المرفق .

الشكل رقم (١) الدورة التشغيلية للمؤسسة



و يوضح الشكل السابق مجموعة من الأمور التالية :

١- الدورة التشغيلية *OPERATING CYCLE*:

و هي الفترة الزمنية اللازمة لشراء المواد الخام و تحويلها و بيعها، و يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

الدورة التشغيلية = فترة تحويل البضاعة + فترة تحصيل الحسابات المدينة

٢- فترة تحويل البضاعة *INVENTORY CONVERSION PERIOD* :

و هي الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج البضاعة و بيعها و يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{فترة تحويل البضاعة} = \frac{\text{رصيد البضاعة} \times ٣٦٥}{\text{كلفة المبيعات}}$$

٣- فترة تحصيل الحسابات المدينة *RECEIVABLE CONVERSION PERIOD* :

و هي الفترة اللازمة لتحصيل الديون، و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{فترة تحصيل الديون (يوم)} = \frac{\text{رصيد الحسابات المدينة} \times ٣٦٥}{\text{المبيعات الآجلة}}$$

٤- فترة ائتمان الموردين *PAYABLE DEFFERED PERIOD*):

و هي الفترة الزمنية بين شراء المواد الخام و دفع قيمتها للموردين، و يعبر عنها بالمعادلة التالية :

الدائنون X ٣٦٥

فترة ائتمان الموردين (يوم) = -------------------
المشتريات

٥- فترة التحويل النقدي *CASH CONVERSION CYCLE*:

تمثل المدى الزمني بين دفع ثمن المشتريات و تحصيل قيمة المبيعات، و يعبر عنها بالمعادلة التالية :

دورة النقد = الدورة التشغيلية - مدة ائتمان الموردين .

أهمية إدارة رأس المال العامل :

تتضمن إدارة رأس المال العامل عددا من المظاهر التي تجعل منه موضوعا كبير الأهمية :

١- أثبتت الأبحاث أن الجزء الأكبر من وقت الإدارة المالية مكرس لأمور المؤسسة الداخلية اليومية، و يعتبر رأس المال العامل الجزء الأهم من بين هذه الأمور .

٢- لأن الموجودات المتداولة تشكل جزءا هاما من الموجودات الكلية للمؤسسة لأنها سريعة الحركة، لذا فهي تستحق عناية الإدارة المالية الخاصة .

٣- لإدارة رأس المال العامل أهمية خاصة لدى المؤسسات الصغيرة؛ فبالرغم من أن هذه المؤسسات تستطيع تخفيض استثمارها في الموجودات الثابتة عن طريق الاستئجار، إلا أنها لا تستطيع تجنب الاستثمار في النقد والحسابات المدينة و البضاعة، كذلك فان محدودية مصادر التمويل طويلة الأجل المتاحة لها تجبرها على الاعتماد الكبير على المصادر قصيرة الأجل و كلا الأمرين يزيد من أهمية إدارة رأس المال العامل لمثل هذه المؤسسات .

٤- وجود علاقة ارتباط قوية بين نمو المبيعات و الاستثمار في الموجودات المتداولة، فالمؤسسة التي تبيع بمعدل (٢٥٠٠) دينار يوميا لمدة ٤٠ يوما يصل الاستثمار في الحسابات المدينة لديها إلى (١٠٠٠٠٠) دينار ، و سيتضاعف مثل هذا الاستثمار إذا زادت المبيعات إلى (٥٠٠٠) دينار يوميا مع بقاء مدة الائتمان كما هي.

و لما كان مثل هذا النمو يحدث سريعا، لذا يترتب على الإدارة المالية أن تبقى ملمة بشكل مستمر بالتطورات التي تستجد على رأس المال العامل، لأن مثل هذه التطورات تحتاج إلى معالجة آنية .

مستويات الاستثمار في رأس المال العامل :

تتناول السياسة العامة لإدارة رأس المال العامل موضوعين هامين هما :

أ- مستوى الاستثمار في رأس المال العامل .

ب- كيفية تمويل هذا الاستثمار.

و على المؤسسة أن تحدد الأثر المشترك لهذين العاملين معا على كل من عوائدها (*RETURN*)، و مخاطرها (*RISK*) .

و استكمالا لهذه الغاية، سنتناول ما يلي ببعض التفاصيل :

١- قرار الاستثمار في رأس المال العامل .

٢- قرار تمويل رأس المال العامل .

٣- الأثر المشترك للقرارين معا .

أولا : قرار الاستثمار في رأس المال العامل :

يتأثر كل من حجم و طبيعة الاستثمار في الموجودات المتداولة لأية مؤسسة بمجموعة من العوامل المختلفة من ضمنها :

١- طبيعة منتجات المؤسسة . ٢- طول الدورة التشغيلية .
٣- حجم المبيعات . ٤- سياسة الاحتفاظ بالبضاعة .
٥- سياسة الائتمان . ٦- كفاءة إدارة الموجودات المتداولة .

المقايضة بين العوائد و المخاطر عند مستويات رأس المال العامل المتفاوتة :

توجد مقاييس متعددة للتعبير عن العائد الذي يمكن أن تحققه المؤسسة و الخطر الذي تتعرض له في سبيل ذلك؛ و لغايات تقييم إدارة رأس المال العامل سيتم قياس عائد المؤسسة بصافي ربح العمليات مقسوما على الموجودات (صافي ربح العمليات ÷ الموجودات) . أما الخطر فسيتم قياسه بمقدار صافي رأس المال العامل و نسبة التداول، و يعبرا عن احتمال عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

و قبل أن تقرر إدارة المؤسسة المستوى المناسب للاستثمار في رأس المال العامل، عليها أن توازن بين الربحية الموقعة نتيجة لهذا المستوى من الاستثمار و المخاطر المتوقعة منه أيضا .

و استنادا إلى النظرية التي تقول بأن العائد على الموجودات يرتبط عكسيا مع سيولتها، حيث يرتفع العائد كلما قلت سيولة الأصل و ينخفض كلما زادت سيولته، فإنه يمكن القول بأن العائد على رأس المال العامل أقل من العائد على الموجودات الثابتة . لذا تؤدي السياسة المتحفظة إلى عائد أقل معبرا عنه بصافي العمليات إلى الموجودات .

و في المقابل ، فإن من نتائج هذه السياسة ارتفاع حجم صافي رأس المال العامل و ارتفاع نسبة التداول، الأمر الذي يؤدي إلى وضع أقل خطورة من الأوضاع التي يقل فيها الاستثمار في الموجودات المتداولة .

و قد يترتب على مثل هذه السياسة :

ارتفاع العائد لانخفاض الاستثمار في الجزء الأقل مردودا من الموجودات .

زيادة مخاطر المؤسسة المالية لانخفاض سيولتها .

و أخيرا إن عائد المؤسسة المتوقع و مخاطرها في هذه الحالة تقعان في منطقة وسطى بين المدخلين .

هذا و يمكن توضيح هذه المداخل الثلاثة بالمثال الرقمي التالي لشركة أ ب ج، التي تواجه إدارتها قرارات حول رأس المال العامل :

الفرضيات للسياسات الثلاث :

	ألف دينار	
المبيعات المتوقعة	١٠٠٠	
صافي ربح العمليات	١٠٠	
الموجودات الثابتة	٣٠٠	
المطلوبات المتداولة	٢٠٠	

و الشركة الآن بصدد تقييم ثلاثة بدائل للاستثمار في رأس المال العامل هي :
أ- سياسة جريئة *AGGRESSIVE* : و تقوم على استثمار (٣٥٠) ألف دينار في الموجودات المتداولة .
ب- سياسة معتدلة *MODERATE*: و تقوم على استثمار (٤٠٠) ألف دينار في الموجودات المتداولة .
ج- سياسة متحفظة (*CONSERVATIVE*) :و تقوم على استثمار (٤٥٠) ألف دينار في الموجودات المتداولة .
و إذا افترضنا ثبات مستوى المبيعات في كل من السياسات الثلاث، فان الجدول التالي يبين نتائج هذه السياسات الثلاث :

	السياسة أ جريئة	السياسة ب معتدلة	السياسة ج متحفظة
١- الموجودات المتداولة	٣٥٠	٤٠٠	٤٥٠
٢- الموجودات الثابتة	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
٣- إجمالي الموجودات	٦٥٠	٧٠٠	٧٥٠
٤- المطلوبات المتداولة	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٥- المبيعات المتوقعة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٦- صافي ربح العمليات المتوقع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٧- العائد على الموجودات(٦ ÷ ٣)	١٥,٣٨ %	١٤,٢٩ %	١٣,٣٣ %
٨- صافي رأس المال العامل(١ – ٤)	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠
٩- نسبة التداول (١ ÷ ٤) (مرة)	١,٧٥	٢	٢,٢٥

ملاحظات :
١- ستؤدي السياسة الجزئية إلى :
-أعلى عائد على الموجودات (١٥,٣٨ %) .
- أقل صافي رأسمال عامل (١٥٠ ألف دينار) .
- أدنى نسبة تداول (١,٧٥) مرة .
٢- ستؤدي السياسة المتحفظة إلى :
- أقل عائد على الموجودات (١٣,٣٣ %) .
- أعلى صافي رأسمال عامل (٢٥٠ ألف دينار) .
- أعلى نسبة تداول (٢,٢٥) مرة .

و إذا ما أخذنا صافي رأس المال العامل كمقياس للخطر، نستطيع القول بأن السياسة الجريئة هي الأكثر خطورة، و أن السياسة المتحفظة هي الأقل خطورة و يؤيد ذلك نسبة التداول المشار إليها سابقا .
و حيث أن نسبة التداول مؤشر على قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها، نلاحظ أن السياسة الجريئة تؤدي إلى نسبة تداول أقل و السياسة المتحفظة تؤدي إلى نسبة تداول أعلى .

المستوى الأمثل للاستثمار في رأس المال العامل :
المستوى الأمثل للاستثمار في رأس المال العامل هو ذلك الذي تعظم في ظله ثروة المالكين، أي زيادة القيمة الحالية للمؤسسة، و حيث أن مثل هذه النتيجة هي محصلة لمجموعة من العوامل منها المبيعات و التدفقات النقدية و درجة الرفع المالي و التشغيلي، لذا نستطيع القول بأنه لا توجد سياسة للاستثمار في رأس المال العمل وحيدة و مثلى لجميع المؤسسات، إلا أنه مع ذلك يمكن الإشارة إلى معايير الصناعة، و التي تم بحثها عند الحديث عن التحليل المالي بالنسب، كمرجع يمكن قبوله على أساس أنها تمثل السياسة المعتدلة للاستثمار في رأس المال العامل .

ثانيا: تمويل رأس المال العامل :
يمول رأس المال العامل عادة من تركيبة مناسبة من الديون قصيرة الأجل و طويلة الأجل، و تعتبر النسبة التي يمزج بها هذان المصدران من أهم الأمور التي تستحوذ على اهتمام الإدارة المالية للمؤسسة، لأنها تتضمن الكثير من المفاضلة بين العوائد و المخاطر .

و مصادر التمويل طويلة الأجل أكثر كلفة من مصادر التمويل قصير الأجل لكن مخاطر التمويل قصير الأجل أعلى من مخاطر التمويل طويلة الأجل بسبب الحاجة المتكررة إلى تسديده و استبداله بدين جديد خلال فترة قصيرة، الأمر الذي يخلق حاجة شبه مستمرة للاقتراض، و هذه الطلبات المتكررة قد تصعب تلبيتها لأسباب تتعلق بالمؤسسة نفسها أو لأسباب تتعلق بظروف السوق.

المفاضلة بين العوائد و المخاطر للبدائل التمويلية لرأس المال العامل :
تقدر الاحتياطات التمويلية للمؤسسة بمقدار استثماراتها في الموجودات الثابتة و الموجودات المتداولة، و يمكن تقسيم الموجودات المتداولة إلى قسمين :

أ- موجودات متداولة دائمة (*PERMENANT CURRENT ASSETS*) .

ب- موجودات متداولة متغيرة (*FLUCTUATING CURRENT ASSETS*) .

هذا و يتأثر حجم الموجودات المتغيرة بالموسمية و الدورات التجارية، حيث يرتفع ما تحتفظ به المؤسسة من بضاعة و حسابات مدينة في فترة ذروة النشاط و ينخفض هذا الحجم مع نهاية الدورة التجارية .

أما الموجودات المتداولة الدائمة، فتمثل الحد الأدنى من الموجودات المتداولة الذي على المؤسسة الاحتفاظ به خارج فترة الذروة طالما بقيت في العمل، لأن هذا الحد الأدنى هو من متطلبات الاستمرار، و يمثل الشكل التالي الفكرة التي حاولت الإشارة إليها .

١- مدخل المقابلة *MATCHING APPROACH* :
حسب هذا المدخل، يتم تدبير تمويل يتقابل في استحقاقه و عمر الأصول التي سيمولها. و بالتحديد يقوم هذا المدخل على تمويل التغيرات الموسمية في الموجودات المتداولة باقتراض قصير الأجل، و تمويل الموجودات الطويلة الأجل (الثابتة) بتمويل طويل الأجل (رأسمال و ديون طويلة الأجل)؛ أما الجزء طويل الأجل من الموجودات المتداولة، فيتم تمويله بمصدر طويل الأجل، و ضمن هذا المدخل جدول الاقتراض و التسديد للاقتراض قصير الأجل ليعكس الذبذبة الموسمية في الموجودات المتداولة، فان الاقتراض قصير الأجل ينخفض إلى الصفر في نهاية الموسم .

و كما يظهر، فإن الموجودات الثابتة و الجزء الدائم من الموجودات المتداولة يتم تمويلها من مصادر طويلة الأجل مثل رأس المال و القروض طويلة الأجل أما الموجودات المتداولة المتغيرة فيتم تمويلها من مصادر قصيرة الأجل .

٢- المدخل المتحفظ لتمويل رأس المال العامل :

يقوم هذا المدخل على فكرة أن التدفقات الداخلة إلى المؤسسة و الخارجة منها لا يمكن تزامنها بشكل كامل (*PERFECT*)، كما يدعي مدخل المقابلة؛ لذا تحاول الإدارة المالية للمؤسسة من خلال هذا المدخل بناء هامش أمان (*SAFETY MARGIN*) في جدول استحقاق الديون منطلقة في ذلك من القاعدة التي مفادها أنه " كلما قصر أجل الدين ، زادت مخاطر عدم القدرة على وفائه " . و تستطيع المؤسسة التقليل من خطر عدم الوفاء بتطويل مدة استحقاق ديونهاو يمكن تحقيق ذلك بتمويل جزء من الاحتياجات الموسمية بدين طويل الأجل.

و حسب هذا المدخل ، يتم استعمال نسبة عالية من الدين الطويل الأجل و نسبة منخفضة من التمويل قصير الأجل، و مثل هذا المدخل يقلل مخاطر الاقتراض القصير الأجل المتمثلة في احتمالات عدم القدرة على تسديدها، كما يخفض مخاطر الفائدة، و سيؤدي مثل هذا المدخل إلى تخفيض العائد على حقوق المالكين بسبب ارتفاع كلفة الاقتراض طويل الأجل .

و يمكن وصف هذا المدخل في إدارة رأس المال العامل بأنه مدخل متحفظ لأن هامش الأمان فيه يؤدي إلى صافي رأسمال عامل أعلى و نسبة تداول أعلى من الحالات التي لا يوجد فيها مثل هذا الهامش .

٣- المدخل الجريء *AGGERESSIVE*:

يقوم هذا المدخل على استعمال المؤسسة لنسبة عالية من القروض قصيرة الأجل للاستفادة من الكلفة المنخفضة للاقتراض قصير الأجل؛ و يؤدي إتباع هذه السياسة إلى الاعتماد على هامش أمان سالب ، و باعتماد هذا المدخل تكون المؤسسة قد اعتمدت على صافي رأسمال عامل منخفض، و نسبة تداول منخفضة أيضا بالمقارنة مع المؤسسات التي تبنت المدخل المتحفظ.

و من نتائج هذا المدخل، زيادة مخاطر السيولة لدى المؤسسة بالإضافة إلى احتمالات مواجهة صعوبة في تجديد قروضها قصيرة الأجل كلما استحقت و كذلك مواجهة الذبذبة في أسعار الفوائد قصيرة الأجل .

هذا و يمكن توضيح أثر هذه المداخل الثلاثة على العائد (معبرا عنه بالعائد على رأس المال)، و الخطر (معبرا عنه بصافي رأس المال العامل و نسبة التداول) بالمثال الرقمي التالي :

الفرضيات :

	ألف دينار
إجمالي الموجودات	٧٠٠
رأس المال	٢٨٠
المبيعات المتوقعة	١٠٠٠
صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة	١٠٠
الفائدة :على الدين قصير الأجل على الدين طويل الأجل	٨ % ١٠ %

	سياسة جزئية (كم كبير من الدين القصير الأجل)	سياسة متوسطة (كم معتدل من الدين القصير الأجل)	سياسة متحفظة (كم قليل من الدين القصير الأجل)
الموجودات المتداولة الموجودات الثابتة	٤٠٠ ٣٠٠	٤٠٠ ٣٠٠	٤٠٠ ٣٠٠
إجمالي الموجودات	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠
ديون قصيرة الأجل (بفائدة ٨ %) دين طويل الأجل (بفائدة ١٠ %)	٣٠٠ ١٢٠	٢٠٠ ٢٢٠	١٠٠ ٣٢٠
إجمالي المطلوبات	٤٢٠	٤٢٠	٤٢٠
رأس المال	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠
إجمالي المطلوبات و حقوق الملكية	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠
المبيعات صافي ربح العمليات المتوقع تطرح الفائدة (٨ % ، ١٠ %)	١٠٠٠ ١٠٠ ٣٦	١٠٠٠ ١٠٠ ٣٨	١٠٠٠ ١٠٠ ٤٠
الدخل الخاضع للضريبة	٦٤	٦٢	٦٠
الضريبة (٤٠ %)	٢٦	٢٥	٢٤
صافي الربح بعد الضريبة	٣٨	٣٧	٣٦
العائد المتوقع على رأس المال	١٣,٦ %	١٣,٢ %	١٢,٩ %
صافي رأس المال العامل/دينار	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠

نسبة التداول/مرة	١,٣٣	٢	٤

من المثال السابق يظهر ما يلي :

أ- العائد :

- تؤدي السياسة الجزئية إلى أفضل عائد على رأس المال (١٣,٦ %) .

- بينما تؤدي السياسة المتحفظة إلى أقل عائد على رأس المال (١٢,٩ %).

ب- المخاطر :

- ستواجه المؤسسة ذات السياسة الجزئية مخاطر أعلى تتمثل في احتمال عدم قدرتها على تعويض الديون قصيرة الأجل التي تستحق بشكل متكرر البالغة ٣٠٠ ألف دينار مقابل ١٠٠ ألف دينار للمؤسسة ذات السياسة المتحفظة .

- ستواجه المؤسسة ذات السياسة الجريئة أيضا بانخفاض رأس المال العامل و نسبة التداول لديها، الأمر الذي يعني أن قدرتها على مواجهة التزاماتها أقل من قدرة المؤسسات ذات السياسات المتحفظة .

و خلاصة القول:

تتزايد كل من العوائد و المخاطر بزيادة الديون قصيرة الأجل .

السياسة الشاملة لادارة رأس المال العامل

(OVRERALL WORKING CAPITAL POLICY) :

تناولنا في الصفحات السابقة سياسات الاستثمار في رأس المال العامل و سياسات تمويله كل على انفراد، و ذلك للتعرف على العوائد و المخاطر المرتبطة بكل منها بافتراض ثبات العناصر الأخرى .

و تتطلب السياسة الفعالة لإدارة رأس المال العامل الأثر المشترك (*JOINT EFFECT*) لقرارات الاستثمار في رأس المال العامل و تمويله على عوائد المؤسسة و مخاطرها .

مثال :

نفترض أن شركة أ ب ج، التي أشرنا إليها سابقا، قد مولت موجوداتها بقروض قصيرة الأجل و طويلة الأجل بنسبة ٦٠ %، و رأسمال بنسبة ٤٠ %؛ و ترغب في تقييم ثلاثة بدائل للاستثمار في رأس المال العامل و تمويله هي :

البديل الأول : الجريء(*AGGRESSIVE*) و يقوم على :

استثمار قليل في الموجودات المتداولة (٣٥٠ ألف دينار) .

تمويل قصير الأجل مرتفع نسبيا (٣٠٠ ألف دينار) .

البديل الثاني :السياسة المتحفظة (*CONSERVATIVE*) و تقوم على :

- استثمار كبير في الموجودات المتداولة (٤٥٠ ألف دينار) .

- تمويل قصير الأجل منخفض (١٠٠ ألف دينار) .

البديل الثالث: السياسة المعتدلة (*MIDDLE ROAD APPROACH*) و تقوم على:

- استثمار معتدل في الموجودات المتداولة (٤٠٠ ألف دينار) .

- تمويل قصير الأجل معتدل (٢٠٠ ألف دينار) .

	المدخل الجريء	المدخل المتوسط	المدخل المتحفظ
١- الموجودات المتداولة ٢- الموجودات الثابتة	٣٥٠ ٣٠٠	٤٠٠ ٣٠٠	٤٥٠ ٣٠٠
٣- إجمالي الموجودات	٦٥٠	٧٠٠	٧٥٠
٤- مطلوبات متداولة ٥- ديون طويلة الأجل	٣٠٠ ٩٠	٢٠٠ ٢٢٠	١٠٠ ٣٥٠
٦- إجمالي الديون (٦٠ %)	٣٩٠	٤٤٠	٤٥٠
٧- رأس المال (٤٠ %)	٢٦٠	٢٨٠	٣٠٠
٨- إجمالي المطلوبات و حقوق المالكين	٦٥٠	٧٠٠	٧٥٠
٩- المبيعات المتوقعة ١٠- صافي ربح العمليات المتوقع	١٠٠٠ ١٠٠	١٠٠٠ ١٠٠	١٠٠٠ ١٠٠
١١- الفائدة المدفوعة : الدين القصير الأجل (٨ %) الدين الطويل الأجل (١٠ %)	 (٢٤) (٩)	 (١٦) (٢٢)	 (٨) (٣٥)
١٢- الربح قبل الضريبة	٦٧	٦٢	٥٧
١٣- ضريبة (٤٠ %)	(٢٧)	(٢٥)	(٢٣)
١٤- صافي الربح بعد الضريبة	٤٠	٣٧	٣٤
العائد المتوقع على رأس المال(١٤ ÷ ٧)	١٥,٤ %	١٣,٢ %	١١,٣ %
صافي رأس المال العامل (١- ٤)	٥٠	٢٠٠	٣٥٠
نسبة التداول (١ ÷ ٤)	١,١٧	٢	٤,٥

و خلاصة ما يمكن الخروج به من هذا المثال هو :

- من المتوقع أن تؤدي السياسة الجريئة إلى أفضل عائد على رأس المال (١٥,٤ %) .
- من المتوقع أن تؤدي السياسة المتحفظة إلى أقل عائد ممكن على رأس المال (١١,٣ %).
- من المتوقع أن يكون صافي رأس المال العامل و نسبة التداول أقل ما يكون في حالة السياسة الجريئة (٥٠ ألف دينار، ١,١٧ مرة) الأمر الذي يعني أن المخاطر هذه السياسة أعلى من غيرها .
- النتائج المتوقعة للسياسة المعتدلة سيكون بين نتائج هاتين السياستين .

إن هذا النوع من التحليل لن يؤدي إلى الوصول إلى السياسة المثلى للاستثمار في رأس المال العامل و تمويله و التي على المؤسسة اختيارها، لكنها تستطيع أن تقدم للمدير المالي نظرة أعمق في عمله للمفاضلة بين العائد و المخاطر لمختلق البدائل ليتم استيعاب هذه البدائل من قبل المدير العام، الذي يستطيع أن يتخذ القرارات، و التي ستؤدي بدورها إلى زيادة القيمة الحالية للمؤسسة .

دورة رأس المال العامل :

هذه الفترة الزمنية التي تمتد بين استعمال النقد لشراء المواد اللازمة للبيع أو للتصنيع و تصنيعها و بيعها ثم تحصيل الديون المرتبطة بها و تحويلها إلى نقد . و تعتمد الدورة التجارية في طولها على الفترة اللازمة للانتقال من نقد إلى بضاعة إلى ديون ثم إلى نقد .

قياس نشاط رأس المال العامل :

يقاس نشاط رأس المال العامل بواسطة معرفة معدل دورانه، أي بقسمة صافي المبيعات على إجمالي أو صافي رأس المال العامل، و تعبر هذه العلاقة عن قدرة رأس المال العامل على توليد المبيعات .

و قد يكون انخفاض معدل الدوران نتيجة لارتفاع في رأس المال أكثر من اللازم (في بند واحد أو أكثر) . أما ارتفاع معدل الدوران، فقد يكون نتيجة لأسباب معاكسة تماما لأسباب الانخفاض. و من المفضل في تحليل رأس المال العامل أن يتناول المحلل معدلات دوران مكونات رأس المال العامل المتمثلة في :

معدل دوران النقد .

معدل دوران الحسابات المدينة .

معدل دوران المخزون من البضاعة .

و ذلك ضروري للتعرف على البنود التي كانت سببا في ارتفاع أو انخفاض معدل دوران رأس المال العامل .

الفصـل التـاسع

دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كإستراتيجية للنمو الداخلي

يزداد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، خاصة بعد النجاح الذي حققته تلك المشروعات لدى دول الاتحاد الأوربي. ونظرا للمكانة الإستراتيجية التي تحتلها تلك المشروعات في ظل التحولات الإقليمية والدولية، فإنه لا بد من إيجاد حلول للمشكلات والصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ـ خاصة في الاقتصاديات المغاربية ، كما أنه لابد من إيجاد طرق وسبل كفيلة بإنجاح تلك المشروعات في تقليل مخاطر العولمة وتعظيم إيجابياتها.

وتعتبر إشكالية التمويل من بين أهم الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ما يستدعي إنشاء آليات مالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشروعات في انتظار إصلاح المنظومة البنكية، كإنشاء صندوق لضمان القروض الاستثمارية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما جاء في المادة ١٤ من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

وكما سلف الذكر، تكتسي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدا استراتيجيا في الاقتصاديات الوطنية، لذلك، أصبح من بين اهتمامات البحث العلمي إيجاد سبل ناجعة لتحسين الكفاءة التمويلية لتطوير الاستثمارات التكاملية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في اقتصاديات الأقطار المغاربية، وعليه، فإننا نسعى من خلال هذا البحث إلى إبراز معايير الكفاءة التمويلية(*) باستخدام مفهوم تكلفة رأس المال كمعيار لاتخاذ قرارات التمويل، كما نهدف إلى إبراز دور الرفع المالي كإستراتيجية للنمو الداخلي.

أولا: تحليل جانب التمويل:

تؤدي كلا من الأموال الخاصة والديون وظيفة جد هامة، تتمثل في تحديد نسبة الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك عن طريق ما يعرف باسم الرفع المالي، والذي يظهر من خلاله ـ وبشكل خاص ـ أثر السياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة على مردوديتها المالية.

وباعتبار المؤسسة مركزا للقرار، فإنها تقوم بإرساء جملة من القرارات المالية لغرض المفاضلة بينها، حيث تعمل على إحداث نوع من التركيب المالي، بهدف توجيه مختلف الموارد المالية إلى استخدامات ذات مردودية، عندئذٍ نقول أن المؤسسة بصدد رسم سياسة مالية.

غير أنه تطرح إشكالية أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند رغبتها في الحصول على تمويل، ألا وهي مشكلة الحصول على قروض بنكية، خاصة إذا كانت

*ـ تتمثل الكفاءة التمويلية في الحصول على موارد مالية بأقل تكلفة ممكنة واستخدام تلك الموارد بالشكل الذي يحقق أعلى مردودية ممكنة.

تلك المشروعات في أوج بدايتها، وبالتالي فإن البدائل التمويلية المطروحة أمامها تكون محصورة جدا إن لم نقل عدم وجودها.
وإذا ما افترضنا إمكانية حصول المؤسسة على قدر معين من الموارد المالية مقدمة على شكل قروض، فإن نجاحها يتوقف على حسن استغلالها لتلك الموارد، فضلا عن كون هذه الأخيرة تتلاءم ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق مستوى معين من المردودية يغطي تكلفة تلك الديون.
إذن، كيف يمكن للمؤسسة أن تحصل على هيكل مالي أمثل* ؟

I - الهيكل المالي *Structure financière* :

يمكن تعريف الهيكل المالي (أو البنية المالية) للمؤسسة بأنه الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لمختلف أصولها.
وتختلف تكلفة التمويل من مورد مالي إلى آخر حسب الطبيعة، فإذا كان مصدر التمويل هو الاستدانة فإن المؤسسة في وضع مخاطرة، نظرا لكونها ملزمة بتحمل تكلفة الأموال التي حازت عليها على سبيل الاستدانة مهما كانت مردودية تلك الأموال. عندئذٍ نقول أن المؤسسة أمام ما يسمى بتكلفة الاستدانة *Coût d'endettement* ، بينما إذا كان مصدر التمويل هو الأموال الخاصة فإن الأمر يختلف تماما، حيث أن المؤسسة في هذه الحالة أمام ما يعرف باسم تكلفة الأموال الخاصة، إذ أن هذا المصدر من التمويل يمثل ملكية في رأس مال المؤسسة وهي بالتالي على علاقة بالأرباح المتوقعة من طرف المساهمين. وعليه فإن المؤسسة معرضة لمخاطرة تحقيق مردودية مساوية على الأقل لما هو متوقع من طرفهم .
كما أنه قد يكون مصدر تمويل المؤسسة مزيجا من الموردين السابقين وهي الحالة الأكثر شيوعا، ومن ثم تتحمل المؤسسة النوعين من التكلفة (تكلفة الاستدانة وتكلفة الأموال الخاصة)، عندها تكون أمام ما يسمى بتكلفة رأس المال.
يلاحظ مما سبق، أنه توجد سيناريوهات عدة متعلقة بنمط التمويل، ويتضح بالتالي جليا أن درجة المخاطرة تختلف من نمط إلى آخر من أنماط التمويل. وعليه فإنه من باب الحكمة أن تحسن المؤسسة اختيارها لهيكلها المالي، وهو ما يندرج ضمن السياسة المالية للمؤسسة.

II - تكلفة رأس المال *Coût de capital*:

تعرّف تكلفة رأس المال بأنها المتوسط الحسابي المرجح للتكاليف الناجمة عن مختلف الموارد المالية للمؤسسة.[1]
وتحسب تكلفة رأس المال بالعلاقة التالية:([2])

$$CMP = t[V_{CP}/(V_D+V_{CP})] + i[V_D/(V_D+V_{CP})]$$

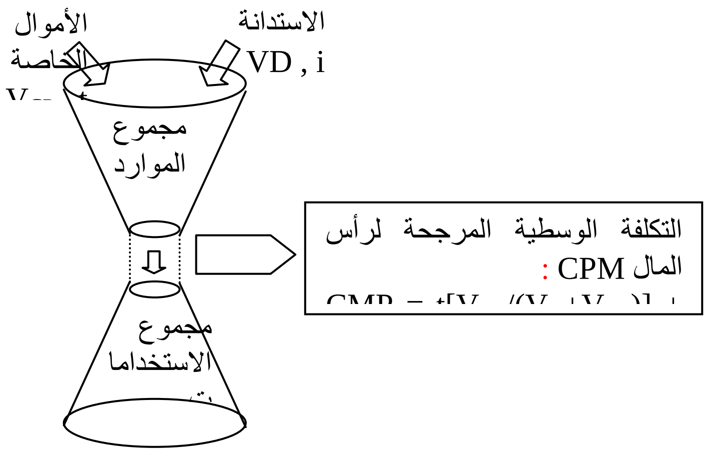
حيث أن: Coût moyen pondéré : CMP

*- الهيكل المالي الأمثل هو طريقة التمويل التي تجعل تكلفة رأس المال أدنى ما يمكن من جهة وتعمل على تعظيم قيمة المؤسسة من جهة أخرى.

١ -.JEAN BARREAAU & JACQUELINE DELAHAYE : Op cit , P152

٢ - PIERRE VERNIMMEN : Op cit , P487.

التكلفة الوسطية المرجحة وهي عبارة عن تكلفة رأس المال.
V_{CP} : قيمة للأموال الخاصة.
V_D : قيمة الديون.
t : تكلفة الأموال الخاصة.
i : تكلفة الاستدانة بعد الاقتصاد في الضريبة.
ويمكن تمثيل تكلفة رأس المال تمثيلا بيانيا كما هو موضح في الشكل الموالي:
الشكل I - ٢ : يبين مفهوم تكلفة رأس المال



يعتبر التعريف السابق لتكلفة رأس المال تعريفا رياضيا، والواقع أنها " عبارة عن معدل المردودية المفروض *Exigé* للأصول الاقتصادية التي تم تمويلها عن طريق كل من الأموال الخاصة والديون " [١].
ويعتبر مفهوم تكلفة رأس المال مهما في مالية المؤسسة نظرا لكونه يسمح بتحديد الاستثمارات ذات المردود الجيد، لذلك فهو يندرج ضمن أهم المعايير المستعملة في طرق تقييم المؤسسات [٢].
وعليه، يمكن تقييم المخاطرة التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية للمؤسسة وبالتالي يمكن إدراك مفهوم الأمثلية في اختيار الهيكل المالي، حيث تسعى المؤسسة إلى تدنية المخاطر الناجمة عن مختلف أنماط التمويل، وبشكلٍ أدق تحاول تدنية تكلفة رأس المال قدر الإمكان .

---

١ -.Ibidem, P487
٢ - Finance d'entreprise, page consultée le 10/10/2001 [On ligne], http//: www.vernimmen.net .

وبصفة عامة يعد استعمال مفهوم تكلفة رأس المال مسعىً استراتيجيا للمؤسسات التي تميل إلى استهداف هيكل مالي أمثل يجعل التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال أدنى ما يمكن قصد التقليل من المخاطرة.[١]

III - تكلفة الأموال الخاصة:

رأينا فيما سبق أن مفهوم تكلفة الأموال الخاصة يعتبر لصيقا بمفهوم تكلفة رأس المال. فتعد تكلفة الأموال الخاصة إحدى مركبات تكلفة رأس المال، حيث تتضمن هذا الأخيرة مختلف الموارد المالية ذات التكلفة الاسمية.

وتعرّف تكلفة الأموال الخاصة بأنها معدل المردودية المالية المفروض من طرف المساهمين في رأس مال المؤسسة .[٢]

ويمكن حساب تكلفة الأموال الخاصة بطريقتين :

طريقة نماذج الاستحداث Modèles actuariels.

نموذج تقييم الأصول المالية Modèle d'évaluation des actifs financiers (MEDAF).

IV - أمثلية الهيكل المالي:

يقصد بأمثلية الهيكل المالي للمؤسسة مدى إمكانية اختيارها لنسبة تمويل(*)معينة بين كل من الأموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي إلى تدنية تكلفة رأس المال إلى أقصى حد ممكن. وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.[٣] ومن ثم نطرح السؤال : هل يوجد هيكل مالي أمثل ؟

يوجد في الواقع منظوران *Approches* فيما يتعلق بإمكانية وجود هيكل مالي أمثل:

IV - ١ - المنظور الكلاسيكي :

يجيب الكلاسيكيون على السؤال السابق بـ : " نعم " ، وبرهانهم في ذلك أن تكلفة الأموال الخاصة أعلى من تكلفة الاستدانة، وبشكل أدق : المخاطرة المتأتية من الأموال الخاصة أعلى من المخاطرة الناجمة عن الاستدانة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكلفة الاقتراض والتي تندرج ضمن المصاريف المالية لها خاصية الاقتصاد في الضريبة، ويبرز ذلك في تخفيض الوعاء الضريبي لحساب الضريبة على الأرباح. بينما عوائد رأس المال *Dividendes* الناجمة عن التمويل بالأموال الخاصة لا تتميز بتلك الخاصية لكونها تأتي بعد حساب النتيجة. وبالتالي فإنه على عكس الاستعانة بالأموال الخاصة كمورد مالي معتبر، فإن الديون تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال.

ويمكن توضيح المنظور الكلاسيكي بيانيا كما يلي:

البيان I - ٣ : يبين الهيكل المالي الأمثل حسب المنظور الكلاسيكي

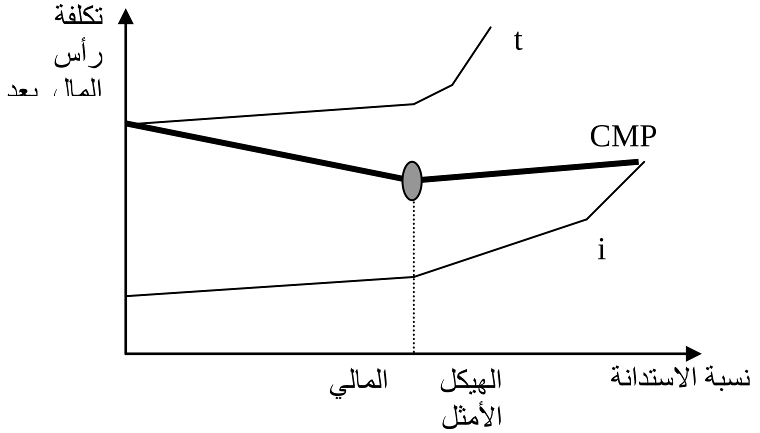
---

١ -JEAN-LUC ARREGLE et autres : Les nouvelles approches de la gestion des organisations, ECONOMICA, Paris, 2000, P49.

٢ -JEAN BARREAU & JACQUELINE DELAHAYE: Op cit , P153.

* - تمويل الأصل الاقتصادي.

٣ -JOSETTE PEYRARD : Gestion financière internationale, VUIBERT 5 eme édition, Paris, 1999, P 332.



وما يلاحظ أن تكلفة رأس المال (CMP) تتناقص طالما أن تكلفة الاستدانة (i) منخفضة، بعدها تميل إلى الثبات إلى حد ما، ثم تتزايد.

IV - ٢ - منظور مودقلياني وميلر *MODIGLIANI & MILLER*:(*)

يجيب هذان الاقتصاديان بـ " لا " ، أي لا يوجد هيكل مالي أمثل، حيث يريان بأن " تكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة مستقلتان عن هيكلها المالي "(١) ففي ظل تواجد سواق مالية كفء، وغياب الجباية يوجد تكافؤ بين مختلف بين مختلف أنماط التمويل(٢)، وقد بنيت نظريتهما على ما يسمى بالتحكيم *L'arbitrage*، حيث يندرج ذلك ضمن نظرية الأسواق المتوازنة *Théorie des marches en équilibre* .

ويعتبر هذان الاقتصاديان أن قيمة المؤسسة يكشف عنها برسملة *Capitalisation* أرباحها خلال عدة فترات بمعدل استحداث يتعلق بقطاع نشاطها.

يجدر بنا في هذا الصدد أن نميز بين حالتين(٣): حالة وجود الجباية وحالة عدم وجودها، لأن هذه الأخيرة تعتبر وهمية (تخيلية).

حالة عدم وجود الجباية:

تكتب في هذه الحالة الصيغة العامة لأثر الرافعة كما يلي :

$$R_f = R_e + (R_e - i).D/CP \quad ....(١)$$

حيث أن:

R_f : معدل مردودية الأموال الخاصة المفروض من طرف المساهمين، وبالتالي فهي عبارة عن تكلفة الأموال الخاصة؛

---

*- اقتصاديان أمريكيان معاصران.

١ -.JEAN BARREAAU & JACQUELINE DELAHAYE : Op cit , P157.

٢ -ABDELLAH BOUGHABA : Analyse & évaluation de projets, BERTI édition, Paris, 1998, P107.

٣ -.JEAN BARREAU & JACQUELINE DELAHAYE: Op cit, P157.

فعلما أن : (٢)$MP = R_f [CP/(CP+D)] + i[D/(CP+D)]$

وبما أن CMP هي تكلفة رأس المال ، فإنه يمكننا تعويض R_f بقيمتها (حسب العلاقة (١)) في العلاقة (٢)، فنحصل على المعادلة : $CMP = R_e$.

وعليه، فإن تكلفة رأس المال عبارة معدل المردودية الاقتصادية الأدنى المفروض، وهي مستقلة بالتالي عن الهيكل المالي.

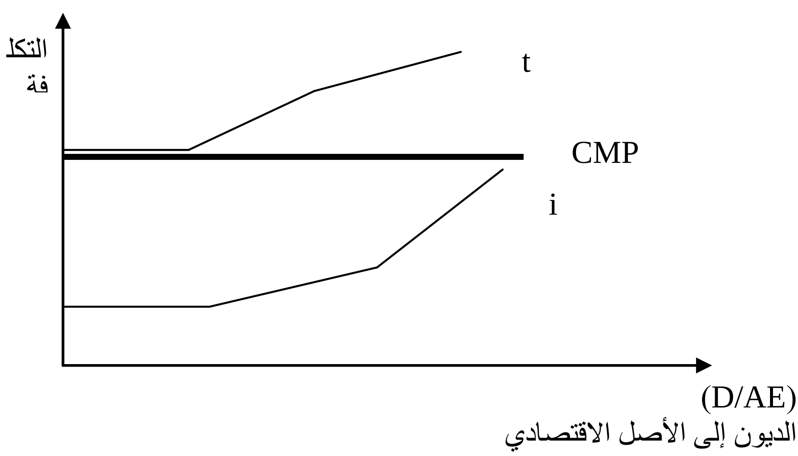
يجدر بنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن الاقتصاديان السابق ذكرهما قاما بإجراء دراسة على مؤسستان متماثلتان ولهما نفس البيانات المالية إلا أنهما مختلفتان من حيث الهيكل المالي[*]، لكنهما على حد سواء فيما يتعلق بمجموع كل من الديون والأموال الخاصة، أي لهما نفس الحجم من الأصول الاقتصادية.[1]

فيبرهن هذا الاقتصاديان على أن قيمة المؤسسة مستقلة عن هيكلها المالي بأنه : " إذا كان هناك اختلاف في قيمتي المؤسستين محل الدراسة، فإن المساهمين في رأس مال المؤسسة المعتمدة للاستدانة سيرون أنه من فائدتهم بيع أسهمهم واستبدالها بأسهم المؤسسة الأخرى التي لا تعتمد الاستدانة، مما يؤدي بالضرورة في الأخير إلى التماثل في قيمتيها.[2]

وهذا ما أدى بهما فعلا إلى استخلاص النتيجة التالية:

لا يؤثر الهيكل المالي للمؤسسة في قيمتها، كما أن التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال ثابتة مهما كانت طبيعة الهيكل المالي. والمنحنى البياني الموالي يبين ذلك.

البيان I ـ ٤: يبين استقلالية تكلفة رأس المال عن الهيكل المالي



*- بمعنى إحداهما تستدين والأخرى لا تستدين، كما أنهما تختلفان من حيث قيمة الأموال الخاصة.

١ -PIERRE VERNIMMEN . Op cit, P 490 :

٢ -JEAN BARREAU & JACQUELINE DELAHAYE. Op cit, P158 :

حالة وجود الجباية :[1]

يبني الكاتبان الاقتصادي إجابتهما دائما على تجربة المؤسستين كما سلف الذكر ، ويضيفان في هذا المرة فكرة حساب التدفقات السنوية التي سيستفيد منها الأشخاص الممولون أو المقرضون *Les créances* لكلتا المؤسستين، والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول I - ٥ :

يوضح المقارنة بين مؤسستين متماثلتان في جميع البيانات المالية ما عدا الهيكل المالي

العناصر	المؤسسة E_1	المؤسسة E_2
النتيجة الاقتصادية المصاريف المالية (الفوائد) النتيجة قبل الضريبة IS ذات المعدل θ	R - $R(1-\theta)$	R D_I $(R-D_i)(1-\theta)$
الأرباح القابلة للتوزيع للمساهمين للمقرضين	$R(1-\theta)$ -	$(R-D_i)(1-\theta)$ D_i $R(1-\theta)+D_i.\theta$

وتساوي قيمة المؤسسة V_E القيمة المستحدثة Actualisée للأرباح الموزعة بمعدل استحداث يتمثل في المعدل المطلوب Taux exigé t_e من طرف المساهمين أو المقرضين، وذلك لعدد لا نهائي من السنوات n ، كما يلي :[2]

E_2

$$V_{E2} = R(1-\theta).(1-(1+t_e)^{-n})/t_e + D_i.\theta.(1-(1+i)^{-n})/i$$

ولما: $n \to \infty$

$$V_{E2} = R(1-\theta)/t_e + D_i.\theta/i$$

فإن:

$$\Rightarrow V_{E2} = V_{E1} + D.\theta$$

E_1

$$V_{E1} = R(1-\theta).(1-(1+t_e)^{-n})/t_e$$

ولما: $n \to \infty$

فإن: $(1+t_e)^{-n} \to 0$

$$\Rightarrow V_{E1} = R(1-\theta)/t_e$$

ويسمى المقدار $D.\theta$ بالاقتصاد في الضريبة المحقق عن طريق الاستدانة خلال فترة لا نهائية.

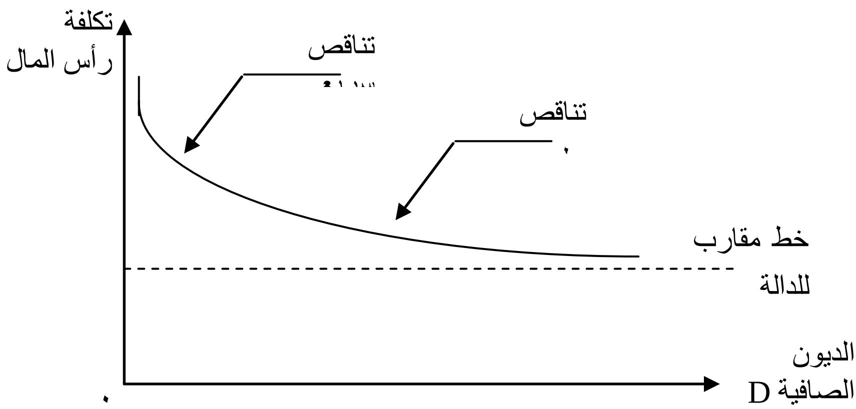
١ - Ibidem, P158,159.
٢ - Ibidem, P158.

والنتيجة أنه في حالة الخضوع للضريبة على الأرباح (وجود الجباية) فإن قيمة المؤسسة المعتمدة للاستدانة تساوي إلى قيمة نفس المؤسسة حالة عدم اعتمادها الاستدانة، مضافا إليها مقدار الاقتصاد في الضريبة الناجم عن فوائد الديون.

وبالتالي فإن قيمة المؤسسة المعتمدة للاستدانة تفوق قيمة المؤسسة التي لا تعتمد الاستدانة، إثر وجود عنصر الاقتصاد في الضريبة، مما يؤدي إلى وجود تفاوت في كل من قيمتيهما في سوق الأموال الخاصة، في مردوديتيهما المالية[*] وبالتالي الاختلاف في تكلفة رأس المال، حيث أن تدنية هذه الأخيرة يعني تعظيم قيمة المؤسسة ونموها.

غير أنه في الواقع لا يوجد حدا أدنى لتكلفة رأس المال، فعلى عكس هذه الأخيرة فإنه يمكن وضع حدا أدنى معين لحجم الديون. والدالة الممثلة أدناه لتكلفة رأس المال تتغير بدلالة حجم الديون تفسر ذلك .[١]

البيان I ـ ٥ : منحنى بياني يوضح دالة تكلفة رأس المال المتناقصة



ويتضح أن تكلفة رأس المال هي دالة متناقصة، حيث ترتفع تكلفة رأس المال كلما قل حجم الديون، إذ أن جزأها الأكبر يكمن في تكلفة الأموال الخاصة والعكس صحيح.

هذا، ويمكننا إيجاز المنظورين السابقين حول أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة في الجدول الموالي:

*- بمعنى تكلفة الأموال الخاصة.

١ -.Ibidem, P159

الجدول I ـ ٦: يلخص المنظوران الأساسيان لإمكانية وجود هيكل مالي أمثل للمؤسسة

المنظور		النتيجة
الكلاسيكي		يوجد هيكل مالي أمثل يجعل تكلفة رأس المال أدنى ما يمكن، وبالتالي يعمل على تعظم قيمة المؤسسة .
MODIGLIANI & MILLER	خارج الجباية	لا يوجد هيكل مالي أمثل .
	وجود الجباية	قيمة المؤسسة التي تعتمد الاستدانة تفوق قيمة المؤسسة التي لا تعتمد الاستدانة . لا يوجد حد أدنى لتكلفة رأس المال، لكن يمكن وضع حدٍ أدنى للاستدانة .

يمتد موضوع اختيار الهيكل المالي للمؤسسة إلى أبعد مما سبق، حيث أنه في ظل تطور الأسواق المالية وبصفة خاصة بورصات الأوراق المالية وظهور سيناريوهات عدة وأشكال حديثة للتعامل في تلك الأوراق، لاسيما اكتشاف وتطور ما يعرف باسم الأسواق المشتقة *Marchés dérivés* والأسواق الآجلة *Marchés à terme* ، أصبح لهذا الموضوع علاقة وطيدة بما يسمى باختيارات الشراء والبيع *Options* ومن ثم أضحت الرؤى السابقة حول أمثلية الهيكل المالي تاريخية، يرجع إليها عند استعراض التطور والتسلسل التاريخي لهذا الموضوع .

فيرى الكاتب "*Pierre Vernimmen*" أن الهيكل المالي هو نتيجة لعدة تسويات *Compromis* معقدة، لذلك فهو يحدد مجموعة من العوامل *Facteurs* لاختيار المؤسسة لهيكلها المالي طالما لا يوجد هيكل مالي أمثل، وهي[1]:

محاولة الاحتفاظ بمرونة مالية *Flexibilité financière* ، بمعنى عدم كون المؤسسة مجبرة باختيار معين مستقبلا جراء قرار اتخذته سلفا.

الأخذ في الحسبان الخصائص الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ومدى تطوره.

وضعية المساهمين فيما يتعلق بعنصر المخاطرة (التفاؤل / التشاؤم).

وجود فرص أو قيود.

ثانيا: تحليل وتفسير ميكانيزم الرفع المالي:

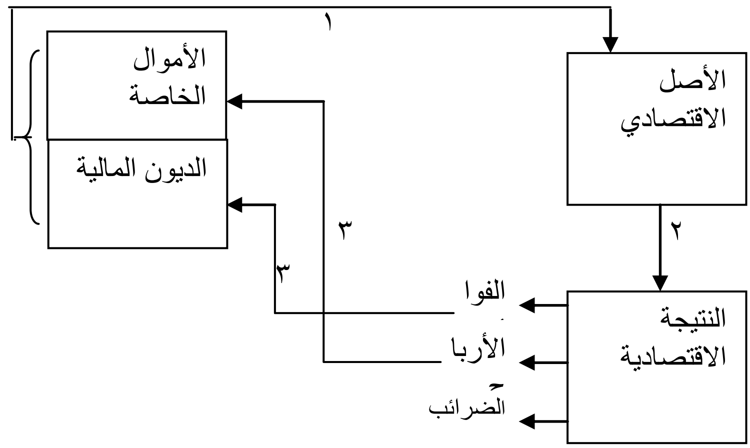
يحدث الرفع المالي كلما قامت مؤسسة ما بتمويل نشاطها بديون حاملة للفائدة. ويهدف تحليل الرفع المالي إلى التأكد مما إذا كانت المؤسسة قادرة على تحقيق أرباح تفوق (تغطي) تكاليف الاقتراض[2]، فتعتبر النتيجة الاقتصادية المقدار من الأرباح الذي سوف

١- Finance d’entreprise, page consultée le 10/10/2001, http//: www.vernimmen.net .

٢ ـ مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد ٠٤ ، ٢٠٠٠، ص٣٤. [بتصرف].

يتوزع بين كل من التكاليف المالية (لفائدة المقرضين) والضرائب على الأرباح (لفائدة الدولة) والأرباح الصافية (لفائدة المساهمين)، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل II ـ ٥ ـ يبين تمويل الأصل الاقتصادي وكيفية توزع الثروة المولدة عنه



يتضح من خلال الشكل أعلاه بأن المؤسسة سوف تتحمل مخاطرة رفع مالي ناتجة عن احتمال عدم قدرة النتيجة الاقتصادية المحققة على تغطية الفوائد الناتجة عن الاقتراض، ومن ثم يكون أثر الاستدانة سلبي على المردودية المالية للمؤسسة.

فلو حاولنا التعبير عن ذلك بمفهوم المردودية، فإن الأصل الاقتصادي الذي تم تمويله بمزيج من الأموال الخاصة والديون يفترض أنه سيولد مردودية اقتصادية تفوق تكلفة تمويله ـ والمتمثلة في تكلفة رأس المال بصفة عامة و في فوائد الديون بصفة خاصة ، فإذ حصل كذلك، فإن المؤسسة ستحقق مردودية أموال خاصة تفوق معدل مردودية الأصل الاقتصادي، وذلك بفضل الرفع المالي، وهو ما سينعكس إيجابا على ربحية المساهمين في رأس مال المؤسسة. عندئذٍ نقول أنه للاستدانة أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة.

إن العلاقة بين المردودية المالية وأثر الرفع المالي تكتب من الشكل :

$R_f = R_e + (R_e - i)D/CP$. حيث تمثل النسبة $(Re - i).D/CP$ أثر الرافعة، R_e تمثل معدل المردودية الاقتصادية.

ومنه فإن المردودية المالية عبارة عن المجموع الجبري لكل من أثر الرافعة المالية ومعدل المردودية الاقتصادية.

وإذا أسقطنا تلك العلاقة على الشكل السابق سنجد أن ذلك منطقي ومحقق، حيث يمكننا البرهان على ذلك رياضيا.

يمكننا في هذا الصدد إدراك العلاقة الرياضية بين كل من المردودية الاقتصادية، الرافعة المالية والمردودية الأموال الخاصة. فبافتراض ثبات معدل المردودية الاقتصادية، وبافتراض أن المؤسسة تسعى إلى تحقيق رفع مالي مفضل (إيجابي)، أي يسمح للمؤسسة

بتحقيق مردودية مالية أعلى من مردوديتها الاقتصادية، فتحاول إحداث تغيير على نسبة الهيكل المالي (الرافعة المالية) D/CP. بمعنى آخر، تستهدف المؤسسة معدلا معينا من المردودية المالية انطلاقا من معدل مردودية اقتصادية ثابت ومعامل استدانة متغير. فيكون لدينا بالتالي لدينا دالتين للمردودية المالية، كما يلي:

$$R_f = f[D/CP] \quad ..(1)$$

$$R_f = u[(Re - i)D/CP] \quad ...(2)$$

حيث تعني الدالة الأولى أن معدل المردودية المالية R_f هو متغير تابع لنسبة الهيكل المالي D/CP ، كما تعني الدالة الثانية أن معدل المردودية المالية هو متغير تابع لأثر الرافعة المالية $(Re - i)D/CP$).

وبما أن معدل المردودية الاقتصادية Re ثابت وأن تكلفة الاستدانة i تتغير حسب حجم الاستدانة D فإنه يمكننا أن نقتصر فقط على دراسة دالة واحدة فقط من الدالتين (١) و (٢)، وبرهاننا على ذلك هو:

$$R_f = f[D/CP]$$

$$R_f = u[(Re - i)D/CP]$$

$$f[D/CP] = u[(Re - i)D/CP] \Rightarrow$$

أي أننا سوف نصل إلى نفس النتيجة، سواء استخدمنا الدالة f أو الدالة u .

يبقى أن نشير إلى أنه انطلاقا من كون الزيادة في حجم الديون تكون متبوعة بزيادة في حجم المصاريف المالية التي تتحملها المؤسسة، فإن نسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال تسمح بقياس درجة الاستدانة بشكل غير مباشر عند المقارنة بين مجموعة من المؤسسات العاملة في نفس القطاع. وقد حددت حاليا نسبة نموذجية لها، حيث تكون مقبولة في حدود ٠٣ % و ٠٤%، حسب نوعية المؤسسة تجارية أو صناعية.

نخلص أخيرا إلى أن أثر الرافعة المالية عبارة عن المقدار الذي سوف يترجم المردودية الاقتصادية إلى مردودية مالية فعلا .

ثالثا: الرفع المالي كإستراتيجية للنمو الداخلي:

يعتبر الرفع المالي إستراتيجية مالية، تنتهجها عادة المؤسسات التي تكون فيها معدلات المرودية التجارية (الهوامش) ضعيفة، وذلك بهدف تحقيق مستوى عالي من المردودية المالية.

و تتوقف جودة الأداء المالي على كفاءة المؤسسة في توجيه ومراقبة عدة متغيرات مالية واقتصادية، وأهم تلك المتغيرات الهيكل المالي، والذي يعكس السياسة التمويلية للمؤسسة.

فتبرز خطورة الهيكل المالي في كونه ذو أثر كبير على مردودية المؤسسة وربما على بقائها، وخاصة إذا كان هذا الأثر لا يظهر إلا بعد مدة من الزمن. ومن هذا المنطلق ندرك أهمية استخدام مفهوم الأمثلية في اختيار المؤسسة لهيكلها المالي.

وبتعبير آخر، عند استهداف المؤسسة لمستوى معين من الأداء المالي، لابد لها أن تختار وتنتهج سياسة مالية كفيلة بتوجيه مختلف الموارد المالية الأقل تكلفة إلى استخدامات ذات مردودية. ليس هذا فقط، بل وكذلك محاولة المؤسسة إيجاد تقابل قيمي وزمني بين مواردها واستخداماتها، بهدف تحقيق التوازن المالي، ذلك لأن الإخلال بذلك سيؤدي بالمؤسسة حتما إلى أزمة خزينة - عاجلا أم آجلا- سببها الخطأ في السياسة التمويلية.

إن زيادة الرفع المالي في فترة زمنية يعتمد أساسا على الهيكل المالي المكتسب من طرف المؤسسة، حيث تساعد عدة عوامل في تحديد هيكلها. وفي هذا الإطار لابد من مراعاة وجهات نظر كل من المساهمين، المقرضين والمسيرين.

١- المساهمون: يساعد ارتفاع نسبة المساهمين على الحصول على نتائج أكبر، جراء ارتفاع ربحية الأصول، كما أن انخفاض نسبة الهيكل المالي يؤدي إلى الحصول على عوائد أقل. ويحرص المساهمون على أن تكون مديونية المؤسسة أقل ما يمكن، وتنصبّ كل اهتماماتهم على جانب هيكل الأموال الخاصة.وعليه، يتم قياس نسبة المديونية بالعلاقة التالية: الأموال الخاصة/ الأموال الدائمة.

٢ - المقرضون: إذا كانت نسبة المديونية السابق ذكرها أقل من ½، فهذا يعني أن طاقة الاقتراض تجاوزت حدها الأقصى؛ مما يصعب إيجاد مقرضين جدد. وللخروج من هذه الوضعية، يتحتم على المؤسسة الزيادة في أموالها الخاصة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة الهيكل المالي.

٣ - المسيرون: على غرار اهتمام المساهمين والمقرضين بجوانب معينة داخل المؤسسة فإن اهتمام المسيرين ينصبّ أيضا على مدى فعالية المؤسسة، وكذلك السياسة المالية المتبعة، لأن المؤسسة تمثل مصدرا لدخول *Revenus* المسيرين (سواء كانوا مسيرين ومساهمين في نفس الوقت أو مسيرين فقط).

يبدوا مما سبق أنه أمام المؤسسة جملة من القيود التي لا يمكن إقصاؤها، عند اختيارها لهيكل مالي معين. وعليه، فإن قدرة المؤسسة على مواجهة تلك القيود والتكيف معها هو دليل على كفاءتها. فقد تكون المؤسسة بحاجة إلى تعديل في هيكلها المالي، تبعا لسياسة مالية معينة، وذلك بالحصول على قدر معين من الديون، وربما لا يمكنها ذلك، إلا بعد إحداث زيادة في أموالها الخاصة.

فتعتبر تكلفة رأس المال معيارا أساسيا لاتخاذ قرار التمويل، فالأصل الاقتصادي للمشروع (أو المؤسسة) الممول عن طريق كل من الأموال الخاصة والديون، لابد أن يحقق مردودية اقتصادية تغطي على الأقل تكلفة أو سعر الأموال وذلك ما يسمى بتكلفة رأس المال، وعليه، يمكن القول بأن تكلفة رأس المال عبارة معدل المردودية الاقتصادية الأدنى المفروض (*Taux de rentabilité exigé*) على الأصل الاقتصادي للمؤسسة.

كما تبين أن الرفع المالي ذو تأثير مزدوج على المردودية المالية للمؤسسة فنجاح المؤسسة ونموها مرهون بمدى قدرتها على تحقيق معدلا من المردودية الاقتصادية يغطي تكلفة الاستدانة(*)، وهو ما يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق رفع مالي مفضل، وبذلك يكون أثر الرافعة *L'effet de levier* إيجابيا على المردودية المالية، ومن ثم تحقيق مستوى معين من النمو الداخلي.

$Rf = Re + (Re - i)D/FP$ -* .

الفصل العاشر
السياسة النقدية في نظام اقتصادي إسلامي

يشكل النظام النقدي دورًا أساسياً في الاقتصاد على المستوى النظري والتطبيقي؛ وهو جزء من النظام الاقتصادي، وقد عرف النظام النقدي والمصرفي بأنه مجموعة الترتيبات؛ التي يعبر بها - ومن خلالها- الناس عن قيمة السلع والخدمات المتبادلة في المجتمع.[1]

ونظرا لتأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية،فإن العوامل التي تؤثر على طلب وعرض النقود تكون في غاية الأهمية.

وتعرف النقود بأنها أي شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون[2].

قبل التطرق إلى النظرية الكينزية في السياسة النقدية يتم دراسة دور النقود في الاقتصاد القومي لدى الكتاب الكلاسيك والتي تعرف باسم نظرية كمية النقود *The Quantity* (*Theory Of Money*) .

تقرر نظرية كمية النقود :" بأن أي تغير في كمية النقود سوف يترتب عليه تغير في الاتجاه نفسه في المستوى العام للأسعار." وأن أي زيادة في الطلب النقدي سوف تؤدي إلى زيادة بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار .

لقد اعتقد الكلاسيك أن الاقتصاد القومي يتوازن لأسباب معينة وعند مستوى معين؛فهو يتوازن لأسباب حقيقية عينية تتعلق بالموارد المتاحة والفن الإنتاجي والأذواق. ومن شأن هذا التوازن أن يحدد حجم الإنتاج وكيفية توزيعه بين الاستخدامات المختلفة مما يترتب عليه تحديد الأسعار النسبية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج . ويتوازن عند عند مستوى التوظف الكامل للموارد المتاحة في المجتمع.

عرض النقود في الفكر الكلاسيكي: لقد آمن الكلاسيك باستثناء (مالتس)بأن العرض يوجد الطلب عليه وهو ما يعرف بقانون ساي للأسواق ،وأنه لا توازن إلا توازن العمالة الكاملة . وأنه عند مستوى العمالة الكاملة ، فإن أي زيادة في الطلب النقدي سوف تؤدي إلى زيادة بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار . وهذا منطق نظرية كمية النقود .

الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي:

تشكل نظرية كمية النقود أساس الطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية.

$MV=PY$ فإذا افترضنا ثبات الكمية المعروضة من النقود وسرعة دورانها فإن مستوى الأسعار سيتغير في الاتجاه المعاكس للتغير في الناتج القومي ،أي أن أي زيادة في (Y)سوف تؤدي إلى انخفاض الأسعار (P) والعكس صحيح.

$$\Delta M\ \bar{V}=P\ \bar{Y}$$

---

(١) الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد، النظام النقدي والإدارة النقدية في اقتصاد إسلامي، المجلة العلمية مركز صالح كامل، ٢٠٠٦، ص٢.

(٢) ابدجمان، مايكل، ترجمة محمد منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر،١٩٨٧م ص٢٠٧.

فطالما أن النقود تستخدم كوسيطا للتبادل ، وبالتالي ، تظل بالكامل في حالة تداول ، فإنه في حالة وجود أي تغير في عرض النقود سوف يودي الى تغير في الإنفاق مساوي للتغير في M مضروبة في V التي يفترض أنها ثابته . [1]

$$VMS/P=M/P$$

وبمساواة جانبي طلب وعرض النقود الحقيقية نتحصل على توازن سوق النقود الكلاسيكي.

النظرية الكينزية:

منذ صدور كتاب النظرية العامة لكينز عام ١٩٣٦م، فإن الاقتصاديين عامة يميزون بين ثلاثة دوافع رئيسية للطلب على النقود؛ وهي:

١- الطلب على النقود بدافع المعاملات

٢- الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

٣- الطلب على النقود بدافع المضاربة، وهذا الدافع هو الذي يميز المدرسة الكينزية عن الكلاسيكية، والتي قصرت الطلب على النقود على دافعي المبادلات.[٢]

وترى المدرسة الكينزية أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط يعتمد على مستوى الدخل؛ حيث إن هذا الاعتماد يتخذ طبيعة طردية؛ إذ ترتفع كمية النقود المطلوبة بدافع المبادلات وبدافع الاحتياط بارتفاع مستوى الدخل بينما الطلب على النقود بدافع المضاربة فإنه يعتمد على سعر الفائدة، والذي يتخذ شكلاً عكسيا؛ فعند ارتفاع سعر الفائدة يشرع الأفراد في التخلص من النقود السائلة، وتحويلها إلى سندات، ليرتفع الطلب على السندات لغير صالح النقود السائلة. ويمكن تلخيص هذه العلاقات بالقول إن الطلب على النقود الحقيقية يعتمد طردياً على مستوى الدخل، وعكسياً على سعر الفائدة.[٣]

نعبر عن العلاقات السابقة بالدالة التالية:

$$Md= f(r,y) \quad fy > 0 \quad ,fr < 0$$

الطلب على النقود = Md

سعر الفائدة = r

الدخل = y

وتقوم نظرية "كنز" على افتراض مرونة الطلب على النقود، ومرونة الإنفاق للتغير في سعر الفائدة. ويعتقد "كنز" أن تأثير سعر الفائدة محدود على الاقتصاد الحقيقي، ويرجع ذلك إلى انخفاض مرونة منحنى الكفاية الحدية لرأس المال للتغير في سعر الفائدة، كما أنه يرى أن العامل المؤثر في الاستثمار هو الربح المتوقع؛ وليس سعر الفائدة.

---

(١) باحنشل، أسامة محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ،النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود،١٤٢٠هـ ، ص ٥١،٥٨،٦٣ ١)

(١) ابدجمان، مرجع سابق، ص٢٣٥.

(٢) نصر، عبد المحمود محمد عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي النظرية المتوسطة، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، ١٤١٧هـ، ص٢٤١.

عرض النقود :
تعتبر الكتلة النقدية من أهم ما يقع تحت سيطرة السلطة النقدية، وتقوم السلطة النقدية بتحديد الحجم الأمثل لنموها. وتهتم بالعوامل؛ التي تؤثر في حجمها.[١]على عرض النقود(الكتلة النقدية) ، بأنه يساوي مجموع العملات النقدية ، لدى الجمهور خارج النظام المصرفي ، مضافا إليها الحسابات الجارية في المصارف والاحتياطات غير المقترضة من البنك المركزي.[٢]

عرض النقود=Ms
العملة لدى الجمهور=Cp
الحسابات الجارية =DD
الاحتياطات لدى البنوك=UR
الاحتياطات الفائضة=FR
الاحتياطيات المقترضة من البنك المركزي=BR

وعلى هذا تكون دالة عرض النقود:

Ms= a UR+ b FR(r) f r ›0 , a ‹1,b‹1 (2)

UR+BR = R= PR + FR +Cp (3)

إجمالي الاحتياطي=R
الاحتياطي القانوني=RR

نجد أن التغير الكلي في الودائع تحت الطلب يرتبط ارتباطاً طرديا بالتغير في الاحتياطي ، ويرتبط عكسيا بالاحتياطي القانوني. ويتكون التغير في عرض النقود من التغيرات في الودائع تحت الطلب والنقود لدى الجمهور غير المصرفي . وعلى هذا فإن التغير في الأرصدة النقدية يساوي نسبة الأرصدة النقدية إلى الودائع تحت الطلب ؛ مضروبة في التغير في الودائع تحت الطلب. فيكون التغير في عرض النقود يساوي التغير في الودائع تحت الطلب ؛ مضافاً له التغير في الرصيد النقدي.[٣]

Ms = DD + cD (4)

Ms = m H

H = القاعدة النقدية(High- Powered Money)

مضاعف خلق النقود =m

ويتضح من التعريف السابق أن كل زيادة في القاعدة النقدية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة عدد وحدات في عرض النقود. [٤]
وبتغيير القاعدة النقدية يستطيع البنك المركزي أن يغير عرض النقود.

(١) الجارحي، معبد علي، السياسة النقدية في إطار إسلامي، دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ص٤٩.
(٢) الساعاتي، مرجع سابق، ص٦ .
(١) ابدجمان، مرجع سابق، ص٢١٩.
(٢) ابدجمان، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

تعتبر الكفاءة الاقتصادية الهدف الأول للنظرية الاقتصادية المعاصرة، ويسعى النظام النقدي ؛ والذي هو جزء من النظام الاقتصادي لتحقيق هذا الهدف ؛ إضافة إلى الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها؛ والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: مستوى مرتفع من العمالة.

معدل مرتفع من النمو الاقتصادي.

الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

الاستقرار في سعر الفائدة.

استقرار الأسواق المالية.

إن وجود الفائدة –كمتغير- يؤثر في طلب وعرض النقود؛ إضافة إلى إقرار المضاربة؛ كنشاط اقتصادي؛ أدى إلى إعاقة النظام النقدي التقليدي عن تحقيق هدفه الأساسي الكفاءة الاقتصادية [١] . وحسب النظرية الكينزية فإن التغير في العرض النقدي يترتب عليه تغير في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد: (العرض النقدي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، الاستثمار الحقيقي، الإنتاج الكلي، حجم العمالة، الأجر الحقيقي) فزيادة العرض النقدي الاسمي مع ثبات المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى زيادة العرض النقدي الحقيقي. كما أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الحقيقي ؛ مما يترتب عليه زيادة في حجم العمالة؛ وزيادة الإنتاج الكلي الحقيقي.[٢]

أدوات السياسة النقدية وكيفية تحقيق أهدافها العامة والوسيطة والنهائية (*Instruments Of Monetary Policy*)

يتكون هذا المصطلح من ثلاث كلمات هي : أدوات ، سياسة ، نقدية . والكلمة الأولى من هذا المصطلح عرفها فهمي(٢٠٠٦) : بأنها الآلات أو الوسائل؛ وهي ما يستخدم للإعانة على إنجاز شيء ما.

وأما كلمة "السياسة" فمعناها اللغوي: ساس الأمر؛ أي قام به، فالسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه [٣]. أما إذا أطلقت - من الناحية الاقتصادية - فيقصد بها: التدابير والإجراءات الموضوعية ؛ بغية تعظيم أهداف معينة، وينطبق هذا المفهوم على جميع الوحدات الاقتصادية؛ فإذا ما أريد تخصيصه لمفهوم السياسة الاقتصادية للدولة، فيكون:هو التدابير والإجراءات؛ التي تتخذها السلطات الحكومية؛ لتحقيق المصلحة العامة؛ وذلك من خلال تعظيم أهداف محددة.

أما كلمة "نقدية" فهي مأخوذة من كلمة: "نقود" ويقصد بها : أي شيء يقوم بدور الوسيط في التبادل ، ومقياس للقيمة، ووحدة للتحاسب .

وقد أضيفت الكلمة للمصطلح لتخصيص مجال استخدامها ؛ وهو إدارة حجم المعروض النقدي في الدولة.

---

(١) الساعاتي، مرجع سابق، ص٧.

(٢) الناقة، مرجع سابق، ص٣٣٣- ٣٣٧.

(١) الكفراوي، مرجع سابق، ص ٢٤٣

إن اعتماد السياسة النقدية أداة معينة أو أكثر من أدواتها يعتمد على الكيفية؛التي تعتمدها السياسة النقدية في تحقيق أهدافها؛ فهي - في الغالب - تعمل على تحقيق أهدافها ؛ وفق إطارين:

أ- الإطار الكمي: وهنا يكون الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو: تحديد الحجم الكلي للسيولة ؛من ثم تعتمد-هنا-على الأدوات الكمية للسياسة النقدية؛ كعمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني.

ب- الإطار النوعي : وتستهدف السياسة النقدية ؛ وفقاً لهذا الإطار؛ توزيع حجم الموارد المصرفية بين الاستخدامات المختلفة؛ داخل الحجم الكلي للسيولة المقررة للنشاط الاقتصادي. وهنا تقوم السياسة النقدية باستخدام أدواتها النوعية ؛مثل:وضع سقوف ائتمانية لا يتخطاها الائتمان بالنسبة لقطاعات معينة ، أو فرض أسعار إعادة خصم انتقائية.

ويفرق المختصون في السياسة النقدية بين الأدوات المباشرة للسياسة النقدية والأدوات الغير مباشرة. فنجد أن الأدوات المباشرة تتصف بالتدخل المباشر للسلطة النقدية في آليات السوق، ولكن يؤخذ عليها كونها تحد- بتدخلها - من كفاءة العمل المصرفي بصفة خاصة ، والاقتصاد الوطني بصفة عامة، ومن أمثلة الأدوات المباشرة: وضع قيود على أسعار الفائدة وعلى أسعار الصرف، وعلى سقوف الائتمان. أما الأدوات الغير مباشرة فهي - على سبيل المثال- عمليات السوق المفتوحة.

وكما أن هناك تقسيمات لأدوات السياسة النقدية؛ حيث تصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية (*Quantitative*) وأدوات نوعية (*Qualitative*). فأيضًا يمكن تقسيم تلك الأدوات إلى أدوات إلزامية من قبل السلطات (*Statutory*) وأخرى خاضعة لقوى السوق (*Based market*)، إلا أن التقسيم الحديث لهذه الأدوات، والذي يفرق بينها من حيث طبيعة كل منها، والذي أشرنا إليه سابقا هو المواكب لآخر التطورات المستحدثة في هذا المجال .

وهو تقسيم تلك الأدوات إلى :

الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية:

وتشمل جميع الأدوات النقدية؛ التي تعتمد على قوى السوق. ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وتوصلها للأهداف المراد تحقيقها، يتم من خلال السماح لقوى السوق ؛ بأن تؤدي دورا هاما في ذلك. وتشمل هذه الأدوات : عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي ، والاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي مقابل عائد ، وبيع وشراء العملات الأجنبية. [١]

أ-عمليات السوق المفتوحة:

وهي قيام البنك المركزي بشراء وبيع سندات من السوق الحرة للسندات؛ وهي أهم أداة للسياسة النقدية ، وهي – أيضا- محدد للتغير في العرض النقدي . وعمليات السوق المفتوحة يترتب عليها زيادة حجم العملة في التداول في حالة الشراء، ومن ثم يتسع حجم القاعدة النقدية ، والعكس في عملية البيع في السوق المفتوحة للسندات ؛ وهو انكماش حجم العملة المتداولة، ومن ثم تخفيض القاعدة النقدية.

---

(١) فهمي ، حسين ، مرجع سابق، ص١٥.

وتنقسم عمليات السوق المفتوحة إلى:
أولاً: ـ عمليات السوق المفتوحة الحركية (*Dynamic Open Market*): وتهدف إلى تغيير مستوى الاحتياطيات الموجودة لدى البنوك ، أو حجم العملة المتداولة، ومن ثم يتغير حجم القاعدة النقدية .
ثانياً:ـ عمليات السوق المفتوحة *الدفاعية* (*Defensive Open Opération Market*): ويقوم بها البنك المركزي؛ من أجل التغلب على آثار العوامل المختلفة المؤثرة على حجم القاعدة النقدية ؛ كتغيرات الودائع ؛ التي تقوم بها الخزانة العامة لدى البنك المركزي، أو التغيرات في الرصيد الصافي لعمليات المقاصة.
وتهدف السياسة النقدية من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة إلى[1] :
أولا:التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة *Excess Reserves* لدى البنوك التجارية ؛ سواء بالزيادة أو النقص ؛ مما يؤثر على حجم الائتمان ، وحجم المعروض النقدي ، والطلب على الاستثمار بما يتماشى والأهداف الاقتصادية للدولة .
ثانيا: إيجاد نوع من الاستقرار بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال.
ثالثاً:محاولة التغلب على أي تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي ، والناتجة عن عوامل السوق.
ب-سياسة تغير سعر الخصم (*Discount Rate*):
ويقصد بها : تغيير سعر الخصم ، وهو سعر الفائدة ؛ الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم قروض لها ؛ فعند رغبة البنك المركزي في زيادة حجم المعروض النقدي؛ فإنه يخفض من سعر الخصم ؛ مما يزيد من حجم السيولة النقدية لدي البنوك التجارية ، وبالتالي تزيد قدرتها على الإقراض والعكس صحيح؛ فزيادة سعر الخصم يخفض حجم القاعدة النقدية المقترضة ، ويخفض العرض النقدي.[2]

ج ـ نسبة الاحتياطي القانوني (*The Legal Reserve Rate*):
وهي النسبة من الأصول النقدية؛ التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ؛ تقييدا لقدرتها على اشتقاق الودائع ؛ مما لديها من ودائع جارية . ويمكن التأثير على توسع البنوك التجارية في عمليات الائتمان عن طريق هذه السيولة.
وتكمن مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان ، وإدارة السياسة النقدية ، باستخدام هذه الأداة ؛ عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي ؛ سواء بالارتفاع أو بالانخفاض؛ مما يؤدي إلى زيادة أو نقص حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية ، ومن ثم زيادة أو نقص قدرة تلك البنوك على الإقراض؛ فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار.
الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:
وتأخذ هذه الأدوات صفة التدخل المباشر؛ كاعتماد السلطة النقدية إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من قبل البنوك

---

(١) فهمي ، حسين ، مرجع سابق، ص١٨.
(١) الناقة ، أحمد ، مرجع سابق ص١٢٤.

التجارية أو فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية. والهدف الأساسي من استخدام هذه الأدوات المباشرة هو :
أولاً: التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية ؛ وذلك للتأثير على حجم الائتمان؛ سواء للحد منه أو التوسع فيه .
ثانياً: إتاحة الفرصة أمام قطاعات هامة في الاقتصاد؛ من أجل التقدم والنمو؛ عن طريق إعطائها قروضاً ميسرة أو ميزات تفضيلية على غيرها من القطاعات الأخرى .
ثالثاً: توفير قدر كافٍ من الأصول الممكن تسيلها عند الحاجة، وخصوصا في أوقات الأزمات النقدية .
إن أهداف السياسة النقدية قد تتعارض في بعض الأحيان؛ فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ، ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير؛ فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة ؛ فإن التضخم وأسعار الفائدة تبدأ بالارتفاع؛ فإذا حاول البنك المركزي السيطرة على ارتفاع أسعار الفائدة ؛عن طريق شراء السندات ؛ فسوف يؤدي هذا إلى ارتفاع السعر السوقي للسندات؛ مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة السوقي ولكن عمليات السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية؛ ومن ثم زيادة المعروض النقدي؛ مما يزيد من مستوى التضخم؛ نتيجة زيادة معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار.
فإذا حاول البنك المركزي السيطرة على التضخم الناتج عن الزيادة في المعروض النقدي، فإن هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة البطالة. وإن هذا التعارض بين الأهداف قد يضع البنك المركزي في مواقف صعبة.
وعليه يمكن القول أنه حتى تستطيع السياسة النقدية- من خلال البنك المركزي- تحقيق المواءمة بين الأهداف الرئيسية؛ فإنه يقوم باستعمال أهداف وسيطة *Intermediate* (*Targets*) من شأنها أن تساعد في الوصول إلى الأهداف النهائية. وتستخدم هذه الإستراتيجية؛ لأنه من السهل على البنك المركزي التأثير على الأهداف الوسيطة، ومن ثم تحقيق الأهداف الرئيسية ، بدلاً من التأثير المباشر على الأهداف الرئيسية ، فمن خلال الأهداف الوسيطة يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا ، بدلا من الانتظار حتى تظهر نتائج السياسة النقدية المتبعة على العمالة ،أو مستوى الأسعار.
شكل (٢-١)
تمثيل بياني يوضح أدوات وأهداف البنك المركزي
أدوات البنك المركزي :
١)عمليات السوق المفتوحة
٢) سياسة الخصم
٣) الاحتياطيات المطلوبة
الأهداف العاملة :
الاحتياطيات الكلية (الاحتياطيات،الاحتياطيات الغير المقترضة، القاعدة النقدية،الأساس الغير مقترض)
سعر الفائدة(سعر فائدة الأرصدة المركزية،سعر فائدة أذون الخزانة)

تقييم أهداف السياسة النقدية التقليدية وأدواتها من منظور إسلامي:
إن السياسة النقدية تلعب دورا هاما وحيويا في النظام الاقتصادي، ولكن في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي لابد من الاعتماد على أدوات للسياسة النقدية تكون مختلفة عن تلك الأدوات التقليدية؛ التي سبق الإشارة إليها ؛ وذلك لسببين:
تحريم التعامل بالربا ؛ بكافة صوره وأشكاله يقول الله تعالى :
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٧٨: ٢٧٩]

وقال ﷺ:(لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه)(رواه البخاري في كتاب البيوع .

وقال ﷺ: (الربا ثلاثة وسبعون باباً،أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم) رواه ابن ماجه مختصرا،والحاكم بتمامه، وصححه.
٢. اختلاف ثوابت النظام الاقتصادي الإسلامي ، وانتقاؤه لأدواته وسياسته عن ثوابت النظام الرأسمالي وانتقاؤه لأدواته وسياساته.إن نظام السوق في النظام الرأسمالي يقوم على مجموعة من القيم ؛أهمها : الحرية والفردية وتعظيم المنفعة ، والربح كهدف أساسي للفرد، وعدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ؛ فكل ما هو صالح للفرد هو في مصلحة المجتمع . لذلك لم تكن عدالة التوزيع أو العدالة الاجتماعية ، هدفاً للنظام النقدي الرأسمالي؛ فتآكل القوة الشرائية للعملة ؛ نتيجة للتضخم، وآثارها التوزيعية ، والتفاوت الكبير في الدخول والثروة في المجتمع، وانفصال سعر الفائدة عن عائد رأس المال، ووجود النشاط المضاربي(الذي يؤدي إلى انفصال الأسعار السوقية للأصول المالية عن عوائدها ، وعن القيمة الفعلية لها ، الذي يترتب عليه الإخلال بوظيفة النقود الأساسية ؛ باعتبارها وسيطاً للتبادل) كل ذلك لا يعد مشكله في النظام النقدي الرأسمالي.[1]
بينما تعتبر العدالة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي من أهم أهداف السياسة النقدية ؛ حيث يقول الله تعالى:
﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (٢٥)﴾ [سورة الحديد:٢٥]
إن من القيم الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، التكافل الاجتماعي وتغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في حالة التعارض ، والملكية الفردية والحرية المقيدة بقيود تحقق مصلحة المجتمع، من القيم الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي.
لذلك ينبغي على النظام النقدي الإسلامي أن يلتزم بهذه القيم، وأن تصب أهدافه في تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي. ولذلك كان سعر الفائدة ، والقمار في الأسواق المالية ، والسماح أو القيام بتخفيض القوة الشرائية للنقود ، من النشاطات المحرمة في النظام النقدي الإسلامي

---
(١) الساعاتي ، مرجع سابق ،ص٢.

وكما ذكر – سابقاً- فإن أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة تشمل ما يلي:

أولاً: سياسة السوق المفتوحة (*Open Market* (*policy*):

وهي كما ذكر سابقاً وسيلة مباشرة تؤثر على حجم الائتمان بالتوسع والانكماش، وتتأثر بسعر الفائدة السائد في السوق، وتؤثر فيه خاصة في الأجل الطويل ، ولكن تكمن المشكلة في أنه في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي ؛ الذي يحرم التعامل بالربا ، يكون من المستحيل اعتماد هذه الأداة كإحدى أدوات السياسة النقدية في نظام إسلامي .

ثانياً: سياسة سعر الخصم (*Discount Rate*):

يستطيع البنك المركزي التأثير على حجم المعروض النقدي؛ من خلال هذه الأداة ؛ وذلك عن طريق التأثير على سعر الفائدة ، ومن ثم التأثير على حجم الائتمان ؛ الذي تمنحه البنوك التجارية، ولكن الشريعة الإسلامية ترفض استخدام هذه الأداة ؛ لاعتمادها على سعر الفائدة المحرم.

ثالثاً: أداة نسبة الاحتياطي القانوني

:(The Legal Reserve Rate)

ذكرنا من قبل كيف تقوم السلطة النقدية بإلزام البنوك بإيداع نسبة من أرصدة الحسابات الجارية والاستثمارية لدى البنك المركزي؛ وذلك للتأثير على حجم الائتمان ، فإذا قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني ؛ فإن هذا سوف يؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان الممنوح ، وإذا قام البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة ، فإنه سوف يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية.

وذلك لما لهذه النسبة من ارتباط مباشر بمضاعفة الائتمان ؛ فإن مقدرة البنوك التجارية في النظام التقليدي على مضاعفة نقود الودائع يتوقف على حجم النقود؛ التي يتداولها النظام المصرفي، فمن المعلوم أن السياسة النقدية؛ التي تقوم على قاعدة الاحتياطي الجزئي تهيئ للبنوك التجارية الظروف والإمكانات ؛ لتوليد النقود على هيئة ودائع مشتقة؛ فعن طريق المعادلة التالية يمكن حساب الأرباح؛ التي تحققها البنوك التجارية ؛ من خلال عملية التوليد النقدي:

$$R\times \quad (L-H)/Y \qquad (١)$$

حيث أن :

L: كمية السيولة المحلية

H : القاعدة النقدية

R : معدل العائد من عملية الاقتراض

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (١-١)الأرباح الاحتكارية لبعض المصارف الإسلامية وغيرها في ظل الاحتياطي الجزيء كنسبة من الناتج[1]

أرباح منخفضة		أرباح متوسطة		أرباح مرتفعة	
السنغال	١.٠	بنجلادش	٤.١	تركيا	٢٦.٣
اليمن	٠.٩	الجزائر	٣.٨	لبنان	١٧.٩
بنين	٠.٨	قطر	٣.٦	إندونيسيا	١٥.٢
مالي	٠.٨	قرقيزيا	٣.٥	السودان	١٣.٧
غينيا بيساو	٠.٧	عمان	٣.٢	البحرين	٨.٧
ليبيا	٠.٦	السعودية ٢.٨		الكويت	٨,٣
أذربيجان	٠.٦	الجابون	٢.٤	ماليزيا	٨.١
موريتاني	٠.٥	الإمارات	٢.٣	ألبانيا	٧.٠
تشاد	٠.٥	تونس	١.٩	المغرب	٧.٠
النيجر	٠.٣	الكاميرون	١.٨	مصر	٦.٩
غينيا	٠.٢	سيراليون	١.٦	الأردن	٥,٩
كازاخستان	٠.٢	سورينام	١.٥	باكستان	٥.١
		إيران	١.٢		
		سوريا	١.٢		

وتشير هذه البيانات- من الجدول السابق- إلى حجم الأرباح الاحتكارية التي تحققها البنوك التجارية من عملية توليد النقود ، وعملية الدعم ؛ الذي تقدمه البنوك المركزية لهذه البنوك ؛ من خلال نظام الاحتياطي الجزئي؛ في حين أن تلك البنوك المركزية بإمكانها تحقيق عوائد ضخمة مقابل تطبيق نظام الاحتياطي الكلي ، ومن ثم يكون من السهل القضاء على عمليات الاستدانة ؛ التي قد تحتاج إليها الدول.

إن عملية خلق الودائع المشتقة ،في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي، تخضع للكثير من الاعتراضات الفقهية؛ فالبنوك الإسلامية يجب أن تستثمر وتوظف نقود حقيقية تكون في حوزتها ومسموح لها بالتصرف فيها ؛ وعلى هذا فان البنوك الإسلامية لا تقوم بمضاعفة الائتمان، وخلق الودائع ؛فهي لا تبيع مالا تملك ولا تتجر فيما ليس فيها،ولا تتعامل بالربا [1].

---

(١) الجارحي، معبد علي، السياسة النقدية في إطار إسلامي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد التاسع ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(١) الكفراوي. محمد عوف ، مرجع سابق.

أدوات السياسة النقدية الإسلامية وفعاليتها
تسعى السياسة النقدية الإسلامية في النظام الإسلامي بأهداف محددة هي:
السيطرة على التضخم.
تحقيق استقرار مستوى الأسعار.
استقرار سعر العملة المحلية .
الحد من المعاملات المضاربية.
التأكد من شرعية وعملية العقود المستخدمة في التمويل .
ولتحقيق هذه الأهداف فإنه لابد من البحث عن إستراتيجية متكاملة لتنفيذ الأهداف النهائية للسياسة النقدية. (٢)
أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي :
نظراً لتحريم الربا في الشريعة الإسلامية ، فإنه لا توجد سندات حكومية يمكن استخدامها في عمليات السوق المفتوحة في النظام النقدي الإسلامي ، كما أن استخدام الأسهم والأوراق المالية القابلة للتداول إسلامياً ؛ مثل : وحدات صناديق التأجير ، والمشاركات في عمليات السوق المفتوح أمر غير مرغوب فيه ؛ لأنه سوف يؤدي إلى الإخلال بكفاءة عمل السوق ، والى تشجيع المضاربة على هذه الأدوات ؛ بما يتعارض مع أهداف النظام النقدي والمصرفي الإسلامي ، كما أن استخدام نسبة المشاركة في الأرباح ، يؤدي إلى الإخلال بكفاءة السوق في توزيع الموارد . كما أنه لا يمكن استخدام أداة سعر الخصم؛ لأنه من الربا المحرم.(١)
لكن لا يزال لدى المصرف المركزي أدوات كافية لتحقيق أهدافه ، ومن هذه الأدوات :(٢)
نسبة النمو في مجاميع النقود ، أو نسبة النمو في النقود المعروضة ؛ التي يجب أن تتناسب مع نمو الناتج القومي الإجمالي؛ حتى يمكن تجنب التضخم أو الكساد .
استخدام السقوف الائتمانية من أجل السيطرة على حجم الائتمان الكلي والتوزيع الائتماني للائتمان داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة .
ج) الاحتياطي القانوني واحتياطي السيولة لتشجيع أو الحد من قدرة المصارف على خلق الائتمان.
د) فتح حسابات جارية للمصرف المركزي لدى المصارف التجارية يتم الإضافة إليها في حالة الرغبة في زيادة حجم الائتمان قصير الأجل؛ الذي يتم بعقود البيوع الآجلة أو في تخفيض تكلفته، والسحب منها في حالة الرغبة في تقليص السيولة ، أو رفع تكلفة الائتمان، وهذه يمكن أن تكون بديلاً لعمليات السوق المفتوحة .
هـ) فتح حسابات استثمارية بصيغة المشاركة في الربح والخسارة من قبل البنك المركزي لدى المصارف التجارية ؛ بهدف تشجيع الائتمان طويل الأجل ؛ والذي يقوم على عقود المشاركة، أو تقليصه ؛ إما في الاقتصاد ككل، أو في قطاعات مستهدفة.

---

(١) الساعاتي، مرجع سابق ،ص٢٢.
(١) الساعاتي ، مرجع سابق ،ص٢٢-٢٣.
(٢)الساعاتي ، مرجع سابق ،ص٢٣-٢٤.

و) استخدام الحسابات الجارية للمصارف لدى المصرف المركزي ، لتقديم ائتمان للمصارف، وتكون بديلاً لوظيفة المقرض الأخير، وتكون الأرصدة فيها سالبة في حالة احتياج المصارف إلى تسهيلات ائتمانية، ولا يتقاضى المصرف المركزي سعر فائدة على هذه التسهيلات ؛ وإنما يشارك المصرف في الأرباح المتحصلة في استخدام تلك التسهيلات.

الأهداف الوسيطة والنهائية للسياسة النقدية:

إن الأهداف النهائية للسياسة النقدية الإسلامية تكون:

تثبيت القوة الشرائية للنقود، أو التقليل من تقلباتها .

تقليل تقلبات العائد قصير الأجل حول العائد طويل الأجل.

تشجيع استغلال الموارد للوصول إلى التشغيل الكامل ،وتقليل البطالة .

الحد من النشاطات المضاربية ؛ بتخفيض السيولة المتاحة لتلك النشاطات

وبما أن المعلومات المتاحة عن الأهداف النهائية تكون - في الغالب - سنوية إضافة إلى أن تأثير أدوات السياسة النقدية عليها يكون غير مباشر؛ فإنه سيتم اختيار أهداف عملية للتأثير عليها ؛ من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية مثل: الاحتياطيات الحرة لدى المصارف(FR) وذلك من أجل التأثير على الهدف الوسيط ؛ مثل عرض النقود ، أو معدل العائد القصير الأجل ؛مثل: العائد على عمليات المرابحة للآمر بالشراء (Rns) والذي يؤثر على الهدف النهائي . ويشترط لفاعلية الأهداف العملية والوسيطة أن تكون :

أ و لاً : قابلة للقياس ، وتتوفر عنها المعلومات ؛ خلال فترات قصيرة، ومن ثم يمكن للمصرف المركزي التدخل في الوقت المناسب ؛ لتغيير مسارها فيما إذا انحرفت عن الهدف المخطط له.

ثـــا نـــيــاً : أن تكون لدى البنك المركزي القدرة على التحكم التام بها ؛ ومن ثم يستطيع توجيهها للمسار المخطط لها.

ثـــا لـــثــاً : أن تكون العلاقة بين الهدف الوسيط والهدف النهائي علاقة قوية ومباشرة؛ ومن ثم يؤدي تغيير الهدف الوسيط إلى تحقيق التغيير المستهدف في الهدف النهائي .

المـراجـع

إبراهيم، وحيد زكريا، و شديد، منال (٢٠٠٦). "تأثير تجديد المباني ذات القيمة التاريخية على تجديد الفراغات الحضرية المتاخمة لمها، مؤتمر قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، المؤتمر الدولي الثالث، القاهرة.

أبو غزالة، أسعد (٢٠١٢). "الأبعاد الاقتصادية لتصنيف وترتيب المباني التراثية والحفاظ عليها نحو مدخل لتفعيل التنمية المستدامة للمدن التاريخية" منشورات المؤتمر والمعرض الدولي الثالث للحفاظ على التراث العمراني، دبي ١٧-١٩ ديسمبر.

أنيس، أحمد رجائي (٢٠٠٨). "تقييم المباني التراثية"، ورقة بحثية، جمعية خبراء التقييم العقاري، القاهرة.

توفيق، طارق محمد (٢٠٠٤). "منهجية استخدام الحاسب الآلي في دراسة وتحليل العطاءات في مصر"، رسالة ماجستير، هندسة حلوان، القاهرة.

جمال، أحمد و سليمان، منى (٢٠٠٠). "الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التراثية بين الواقع والطموح، رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القبطية".

حسن، محمود حسن (١٩٩٧). "أحياء المناطق التاريخية من خلال إعادة توظيفها، دراسة تطبيقية للمنطقة التاريخية برشيد"، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة.

حواس، سهير زكي (٢٠٠٢). "القاهرة الخديوية"، مركز التصميمات المعمارية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

الخضراوي، ريهام كامل (٢٠٠٣). "الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني – دراسة حالة واحة سيوه"، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، مصر.

خضير، أحمد طلعت (٢٠١٠). "دور هندسة القيمة وآثره في خفض التكاليف الكلية لمشروعات التشيد"، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، القاهرة.

خليل، رانيا فوزي (٢٠٠٣). "مشروعات التنمية المتواصلة للارتقاء بالمناطق العمرانية المتدهوة في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة بالمطرية، جامعة حلوان، القاهرة.

الدواخلي، أماني (١٩٩٦). "التلوث البيئي وانعكاسه على المدينة الإسلامية القديمة"و ماجستير غير منشور، كلية التخطيط، جامعة القاهرة.

راشد، أحمد يحيي (٢٠٠٢). "استدامة البيئات التراثية: توثيق العمران التراث كمدخل لعملية الحفاظ – دراسة لقلعة الرميلة بمدينة العين".

سالم ، منير محمود (٢٠٠٠). "محاسبة التكاليف بين النظرية والتطبيق" مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة.

سعادة، أيمن عزمي جبران (٢٠٠٩). "آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني – حالة دراسية للضفة الغربية"، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

سعد ، كواكب (١٩٨٤). "منبر المسجد الأقصى"، ضمن دراسات في تاريخ وآثار فلسطين ، جامعة حلب، المجلد الأول.

السلفي ، جميل والبس، عبد الحميد أحمد (٢٠٠٣). "الصيانة والترميم كوسيلة لحفظ التراث العمراني التجربة السعودية"، مؤتمر انتربيلد الدولي العاشر للبناء والتشييد، القاهرة، مصر.

السمادوني، عادل (١٩٩٣). "دورة في دراسة وتحليل العطاءات"، مكتبة كلية الهندسة المطرية جامعة حلوان، جامعة القاهر.
شاهين، عبد المعز (١٩٧٥). "طرق صيانة وترميم الآثار والمقتنيات الفنية" الهيئة المصرية للكتاب، مصر.
الشحات، أحمد محمود (٢٠٠٣) " الاستدامة في مشروعات الحفاظ العمراني والمعماري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، القاهرة.
الشريف، عمران أحمد (٢٠٠٨). "صيانة وترميم المعالم الأثرية"، ندوة الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي، مراكش، المغرب.
الطويل، حاتم عبد المنعم، إعادة تأهيل المركز التقليدية للمدينة العربية التجربة اللبنانية، حالة دراسية، جامعة بيروت، لبنان.
عاشور، كتوش، حاج، فورين (٢٠٠٦). "دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية" منشورات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢١-٢٢ نوفمبر.
عباس، ناهد نجا (٢٠٠٦). "النمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره على المناطق الأثرية"، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة طنطا، مصر.
عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠١). "التمويل المحلي والتنمية المحلية" الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر.
عبد الرحمن، أماني سيد (٢٠٠٣). " المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
عبد الفتاح، شهاب الدين محمد (٢٠١٢). "إدارة تمويل مشروعات إعادة تأهيل المناطق التاريخية – دراسة حالة القاهرة التاريخية"، كلية الهندسة المطرية، جامعة حلوان، مصر.
عبد الجواد، توفيق أحمد (١٩٨٧). "العمارة الإسلامية فكر وحضارة"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
علام، أحمد وآخرون (١٩٩٧). "تجديد الأحياء"، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة.
عواد ، أحمد (٢٠٠٧). "الإستدامة العمرانية في المناطق ذات القيمة التاريخية"، رسالة ماجسيتر غير منشورة، كلية الهندسة بشبرا، جامعة بنا، مصر.
غنيم ، محمد صلاح الدين خيري (١٩٩٢). "رصيد التغيرات في عمارة وعمران المناطق ذات القيمة الحضارية مع ذكر خاص لمدينة القاهرة، مدخل للحفاظ والتحكم، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
فوزي، رانيا و شبكة، شاهدان أحمد (١٩٥٩). "دور المنظمات الغير حكومية في تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة" منشورات مؤتمر مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والهيئة العامة للتخطيط العمراني، مجلس وزراء الإسكان العرب، القاهرة.
قاسم، شاوش لمياء (٢٠٠٥). "الأسواق المالية الناشئة مع دراسة حالة بورصة الجزائر" ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر.

اللحام، نسرين رفيق (١٩٩٧) "الحفاظ على المباني التراثية وتوظيفها"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة.
محمد فكري، ونشوى صالح (٢٠٠٦). "تنظيم أدوار المشاركين في مشروعات الحفاظ على المباني والمناطق الأثرية"، بحث مقدم في المؤتمر الدولي للمدن التراثية، الأقصر، مصر.
مدبولي، مصطفى كمال (١٩٩٢). "إعادة تأهيل المناطق المركزية ذات القيمة التاريخية في الدول النامية"، دراسة حالة القاهرة، منطقة الدرب الأحمر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
موسى، مجدي محمد و عبد الغني، جمال الدين (١٩٩١). "فلسفة البناء بمناطق الآثار" منشورات المؤتمر العلمي الأول، كلية الفنون الجميلة، جامعة حلوان.
الورع، مأمون (١٩٩٣). "دور المؤسسات التعليمية في الوثيق والحفاظ على المدينة الإسلامية القديمة"، مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري في الأردن والعالم العربي، جامعة الأردن، عمان.
اليزل، سمير سيف (١٩٨٨). "الترميم المعماري لإحياء التراث المعماري والفني" الدار الفنية للطباعة، القاهرة، مصر.

مراجع باللغة الإنجليزية:
Adsetts, N. (1989). ‘Partnership leads to city’s rebirth’ in Development Review, V.1, N.10, p.7-8.
Antolovic, J. (2001) Financing the protection and preservation of the architectural heritage: the Croatian experience, Proceedings of an international seminar organized by UNESCO under the theme of “Management of Private Property in the Historic City Centers of European Countries in Transition”, Bucharest, omania, 25-29 April .2001
Augustin Colette et.al, (2010) Case Studies on Climate Change and .World Heritage, World Heritage Convention, UNESCO
Barber, T. (2000) Funding Heritage-Led Regeneration, Context, No. 68 (December), pp. 16-18.
Barr, S. (2008). The Effects of Climate Change on Cultural Heritage in the Polar Regions. Petzet, M. and Ziesemer, J. (eds.), Heritage at Risk. ICOMOS World Report 2006/2007 on Monuments and Sites in Danger. < http://www.international.icomos.org/risk/world_report/2006-2007/index.htm> (accessed 29 October 2012).
Beaumont, C. (1996) Smart States Better Communities. National Trust for Historic Preservation.

Belinda Yuen, (2005). "Strengthening Urban Heritage In Singapore: Building Economic Competitivenessand Civic Identity", Global Urban Development, Vol 1, Issue 1.

Benhamou, F. (1996) “Is Increased Public Spending for the Preservation of Historic Monuments Inevitable? The French Case”, Journal of Cultural Economics, Vol. 20, pp. 115-31.